الجامع الصحيح

وهو

سنن الترمذي

لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة

٢٠٩ - ٢٧٩ هـ

من كان في بيته
هذا الكتاب فكأنما
في بيته نبي يتكلم

بتحقيق وشرح

أحمد محمد شاكر

القاضي الشرعي

الجزء الأول

ملتزم الطبع والنشر
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
محمد محمود الحلبي وشركاه - خلفاء

الطبعة الثانية
١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م

المقـــدمة

بقلم
أبي الأشبال
أحمد محمد شاكر

فيها
بحث واف عن التصحيح
والفهارس وأعمال المستشرقين
ومعها
ترجمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ

الحمد لله ربّ العالمين . وصلى الله على أشرف خلقه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب . الذى بعثه هادياً ونذيراً . أنقذ به النوع الإنسانى من ظلمات الجهالة إلى نور العلم ، وبصّرهم طريقَ الهدى والرشاد ، فكان بذلك رحمةً للعالمين . وأنزل عليه الكتاب هدًى للناس وبيناتٍ من الهدى والفرقان ، وأمره بأن يبين للناس ما نُزِّل إليهم ، فكانت سنته هى البيان الواضح المنير ، وأمر الناسَ كلَّهم بطاعة الرسول فى شأنهم كله ، « فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِى أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً(١) » .

« فصلى الله على نبينا كلما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون ، وصلى الله عليه فى الأوّلين والآخرين ، أفضلَ وأكثر وأزكى ما صلّى على أحدٍ من خلقه . وزكانا وإياكم بالصلاة عليه ، أفضلَ ما زكّى أحداً من أمته بصلاته عليه ، والسلامُ عليه ورحمة الله وبركاته ، وجزاه الله عنا أفضلَ ما جزى مرسَلاً عن من أرسل إليه ، فإنه أنقذنا من الهلكة ، وجعلنا فى خير أمةٍ أخرجتْ للناس ، دائنين بدينه الذى ارتضى ، واصطفى به ملائكته ومَن أنعم عليه من

---

(١) سورة النساء (٦٥) .

خلقه ، فلم تُمسِ بها نعمةٌ ظهرتْ ولا بطنتْ ، نِلْنا بها حظًّا فى دينٍ ودنيا ، أو دُفع بها عنّا مكروهٌ فيهما وفى واحدٍ منهما ـ إلاّ ومحمدٌ صلى الله عليه سَبَبُها ، القائدُ إلى خيرها ، والهادى إلى رُشدها ، الذائدُ عن الهلكة ، وموارد السُّوء فى خلافِ الرُّشد ، المُنَبِّهُ للأسباب التى توردُ الهلكة ، القائمُ بالنصيحة فى الإرشاد والإنذار فيها . فصلى الله على محمد وعلى آل محمد ، كما صلّى على إبرٰهيم وآل إبرٰهيم ، إنه حميدٌ مجيدٌ[1] » .

أما بعد :

فإنى منذ بضع وعشرين سنة ، أو على التحقيق ، فى أواخر جمادى الآخرة سنة ١٣٢٩ ـ : شرعتُ فى كتابة شرح على [سنن الترمذى] ولم أكد أبدأ حتى وضعتُ القلم ، إذا وجدتُنى أقْدم على عمل لم تتهيأ لى أسبابُه ، وكان نزوة من نَزَوَات الشباب. وما أقدمت عليه إلاّ عن حبّى لهذا الكتاب ، ثم صار فكرةً تدور فى رأسى ، وأمنيةً تجول فى خاطرى ، وكنت أرجو أن أوفق إلى إخراجها فى يوم من الأيام ، لِمَا أيقنتُ فى نفسى ، عن مِراسٍ وخبرةٍ وتجربةٍ : أنّ هذا الكتابَ (كتابَ الترمذى) أنفعُ كتب الحديث لعلماء هذا العلم ومتعلميه ، إذ جعله مؤلفه ـ رحمه الله ـ معلّمًا لتعليل الأحاديث تعليماً عمليًّا ، فيكشف للقارئ عن درجة الحديث من الصحة أو الضعف ، مبيّنًا ما قيل فى رجاله ممن تُكُلِّم فيهم ، مرجِّحاً بين الروايات إذا اختلفت . فإن فنّ تعليل الأحاديث أعوصُ أنواع (علوم الحديث) ، وأكبرُها خطرًا ، وأدقّها مَسَالكَ ، لا يتقنه إلاّ من رسخت قدمُه فى معرفة الطرق والرجال ، واستنارت بصيرتُه بالكتاب والسنة. وكان أبو عيسى الترمذىّ من أساطين هذا الفنّ وأساتذته الكبار ، تخرج فيه وتدرب بين يدى أعرف الناس به فى ذلك العصر ـ عصر النور والعلم

---

(١) اقتباس من كتاب [الرسالة] للإمام الشافعى (رقم ٣٩) .

فى القرن الثالث ـ وفى مقدمتهم أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، وأبو عبد الله محمد بن إسمعيل البخارى ، وأبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى .

ثم قيض الله لنا إخواننا الأفاضل أولاد المرحوم السيد مصطفى الحلبى فتحدثنا فى شأن [سنن الترمذى] ورغبوا فى طبعه طبعة علمية محققة ، وأن يُشرح الكتابُ شرحاً وسطاً ، فاتفقنا على ذلك ، وحملتُ هذه الأمانة الخطيرة، مستعيناً بالله ، مهتدياً به ، متوكلاً عليه ، ولستُ أدرى أأفادتنى السنونُ علماً إلى علم ، أم هى الثقةُ بالنفسِ والغرورُ بها ؟ ولكنى أقدمتُ وأمرى إلى الله ، وظنى بربى أن يجعل نيتى خالصةً لوجهه الكريم ، وبإخلاص النية يتقبّلُ العملُ ، و « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى[1] » .

« فنسألُ اللهَ المبتدئَ لنا بنعمه قبل استحقاقها ، المُديمها علينا ، مع تقصيرنا فى الإتيان على ما أوجبَ به من شكره بها ، الجاعِلَنا فى خير أمةٍ أُخرجتْ للناس : أن يرزُقَنا فهماً فى كتابه ، ثم سنةِ نبيه ، وقولاً وعملاً يؤدِّى به عنّا حقَّه ، ويُوجبُ لنا نافلةَ مَزيده[2] » .

نُسَخُ الكتاب التى بيدى فى التصحيح

طُبع كتابُ الترمذىّ فى مصرَ مرةً واحدةً ، بمطبعة بولاق سنة ١٢٩٢ بدون شرح ، فى مجلدين لطيفين، وسنعود لذكر هذه الطبعة فيما بعد . وقد طبع أخيراً بمصر مرةً ثانية، ومعه الشرح المسمى [عارضة الأحوذى] للقاضى أبى بكر بن العربى ، فى ١٣ جزءاً ، طبع منها ٧ أجزاء بالمطبعة المصرية سنة ١٣٥٠ وطبع

(١) حديث صحيح معروف ، رواه الشيخان : البخارى ومسلم فى صحيحيهما ، ورواه سائر أصحاب الكتب الستة وغيرهم .

(٢) اقتباس من كتاب [الرسالة] للشافعى (رقم ٤٧) .

الباقى بطبعة الصاوى سنة ١٣٥٢ وهذه الطبعة لا يوثق بشىء منها ، لكثرة الغلط والخلط فيها من المصححين، وقد كان صديقى محمد أفندى محمد عبد اللطيف صاحب المطبعة المصرية استعار منى المجلد الأول من نسختى من طبعة بولاق ، ليصحح الكتاب عليها ، ثم لما رأيت الجزء الأول من المطبوع الجديد خشيتُ أن تكون لى يدٌ فى إفساد كتب السنة والتلاعب بها ، إذ وجدتُ الأغلاط فيه لا حصر لها ، حتى لقد وجدت مصححيه أدخلوا فى متن الكتاب بعض التعليقات التى كتبتها بحاشية نسختى، وجعلوها من كلام الترمذى[1]، فاستعدتُ ما أعرتُه إياهم ، آسفا متألما ، ولذلك أعرضت عن ذكر هذه الطبعة فى اختلاف النسخ التى سأذكرها من كتاب الترمذى ، وإنما أشرتُ إليها فى هذا الموضع اضطرارًا ، نصيحةً للمسلمين ، والنصيحةُ لهم فرضٌ لا ينبغى تركُه ، وإدراكُ نافلةِ خيرٍ لا يَدَعُها إلاّ من سَفِهَ نفسَه ، وتَرَكَ موضعَ حَظِّه[2] » .

وطُبِع الكتابُ أيضاً فى بلاد الهند مرارًا ، مع تعليقات مفيدة لبعض الأفاضل المتقنين من العلماء هناك ، وقد طبع أيضاً مع شرح وافٍ اسمه [تحفة الأحوذى] .

والذى اعتمدته من نسخ الكتاب المخطوطة والمطبوعة سبعُ نسخ ، ذكرتُ رموزَ ستةٍ منها مع وصفها باختصار فى أول الكتاب (ص ٤) وسأصفها كلها هنا وصفاً مفصلا ؛ وهى :

---

(١) من أمثلة ذلك أننا نجد فى الجزء الأول (ص ١٣ س ٣) : « وأبو هريرة اختلف [على نحو ثلاثين قولا] فى اسمه » فإن جملة « على ثلاثين قولا » ليست من كلام الترمذى ، بل هى من تعليقاتى نقلا عن الشيخ الرفاعى ، وفى (ص ٨٠ س ٨) جملة « رواه أحمد وأبو داود » وهذه من تعليقاتى أيضا ، وظاهر بداهة أنها ليست من قول الترمذى .

(٢) اقتباس من كلام الشافعى فى (الرسالة رقم ١٧٠) .

١ — نسخة من طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ كانت فى ملك الأستاذ العالم الكبير الشيخ أحمد الرفاعى المالكى ، من كبار علماء الأزهر ، وقد ضُمت هى وسائر كتبه إلى مكتبة الجامع الأزهر ، صوناً لها عن الضياع ، تبرعاً من ابنه الأستاذ الفاضل الشيخ على الرفاعى (القاضى بالمحاكم الشرعية الآن) ، وهى نسخة نفيسة جليلة ، قرأ الأستاذ الرفاعى الكبير الكتابَ كلّه فيها قراءة درس وعناية ، وصححها تصحيحاً جيدًا ، وضبط بقلمه كلّ ما كان موضعاً للإشكال والاشتباه .

وكتب فى أولها بخطه ما نصه : « قال أحمد الرفاعى المالكى : أرويه سنن الإمام الترمذى عن مشايخ ، منهم شيخنا العلامة الشيخ إبراهيم السقّا الشافعى ، وهو يرويه عن مشايخ، منهم الشيخ الأمير الصغير، عن والده العلامة الأمير الكبير، عن الشيخ العدوى ، عن الشيخ عقيلة المكى ، عن الشيخ حسن العُجَيمى ، عن الشيخ أحمد بن محمد القشاش، عن الشيخ أحمد بن علىّ الشناوى، عن والده الشيخ علىّ بن عبد القدوس الشناوى ، عن الشيخ عبد الوهاب الشعرانى ، عن الشيخ زكريا بن محمد ، عن زين الدين المراغى العثمانى ، عن شرف الدين إسمعيل بن إبراهيم الجبرتى ، عن أبى الحسن علىّ بن عمر الوانى، عن الشيخ محيي الدين محمد بن علىّ بن عربى الطائى الحاتمى ، عن عبد الوهاب بن علىّ بن سكينة البغدادى ، عن أبى الفتح عبد الملك بن عبد الله الكروخى، عن أبى إسمعيل عبد الله بن محمد الأنصارى الهروى ، عن عبد الجبار الجرّاحى، عن أبى العباس محمد بن أحمد بن محبوب ، عن مؤلفه الترمذى أبى عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى الضحاك السلمى الضرير البُوغى نسبة إلى : بوغ : قرية من قرى ترمذ ، ضبط بفتح التاء والميم ، وبكسرهما ، وبضمهما ، والمتداول على ألسنة تلك المدينة فتح التاء وكسر الميم ، والمعروف قديماً كسر التاء

والملم. توفى الترمذى بترمذ سنة تسع وسبعين ومائتين ، ومولده سنة تسع ومائتين والله سبحانه وتعالى أعلم » .

وكَتَبَ فى آخر الجزء الأول بخطه ما نصه : « انتهى تصحيح هذا السفر بحسب الطاقة مع عدة نسخ والمراجعة ، فى ٣ رمضان من سنة ١٣١١ على يد كاتبه أحمد الرفاعى المالكى ، أحسن الله له ولإخوانه والمسلمين بحسن الختام، وسمعه منا جمع كثير من الإخوان ، لَطَفَ اللهُ بنا وبهم » .

وكَتَبَ فى آخر الجزء الثانى بخطه ما نصه : « قد تمّ تصحيح هذا الجزء مع التحرّى والمقابلة على عدّة نسخ ، فصار كأصل سابقه بحسب الإمكان ، فى الثالث والعشرين من شوال سنة ألف وثلاثمائة وأحد عشر ، وكان ابتداء القراءة مع جمّ كثير من الإخوان إلى المنتهى ، فى رجب سنة تاريخه ، على يد مالكه أحمد الرفاعى المالكى الأزهرى ، لطف الله به وبالمسلمين » .

وهذه النسخة نرمز لها بحرف (ب) .

٢ — نسختى الخاصة من نفس طبعة بولاق، وقد عنيتُ بها أشدّ العناية ، وسمعتُ الكتابَ فيها كلّه ـ إلا فوتاً يسيرًا ـ من والدى الأستاذ الأكبر الشيخ محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر سابقاً ، وكتبتُ فى أوّلها على الجزء الأول فى وقت السماع ما نصه : « ابتدأ سيدى الأستاذ الوالد السيد محمد شاكر وكيل مشيخة الأزهر فى قراءة هذه السنن ، يوم الأحد ١٣ محرم سنة ١٣٣١ هجرية، وأنا وأخى الشيخ على[1] نسمع منه ، وأنا مع ذلك أصحح هذه النسخة على

(١) هو شقيق السيد على محمد شاكر ، ولد بالقاهرة وقت أذان العصر من يوم السبت ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣١١ ونال شهادة العالمية من الجامع الأزهر الشريف فى يوم الإثنين ١٤ محرم سنة ١٣٣٩ وعين قاضيا بالمحاكم الشرعية فى رمضان سنة ١٣٤٠ وهو الآن قاض بمحكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية حفظه الله .

نسخة الأستاذ العلامة الشيخ أحمد الرفاعي المالكي ، فإنه قرأها وضبطها تمام الضبط ، وكتب عليها سنده » . ثم نقلت صورة ما كتبه العلامة الرفاعي .

وكتبتُ عليها في آخر الجزء الأول ما نصه : « بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، آمين وبعد : فقد فرغ مولانا الأستاذ الوالد السيد محمد شاكر وكيل مشيخة الأزهر الشريف ومدير القسم الأولى للأزهر الشريف من قراءة هذا الجزء يوم الاثنين تاسع شهر المحرم من سنة ١٣٣٢ هجرية ، وقد سمعته منه غير فوت يسير من أول : باب ما جاء في المرأة تعتق ولها زوج، إلى آخر : باب حدثنا الحسن بن عرفة . وكانت قراءته في نسخة مسموعة على الأستاذ الشيخ أحمد الرفاعي ، وهي طبع الهند ، وكانت معي في الدرس نسخة الأستاذ الرفاعي نفسه ، وعليها خطه ، وكلها مضبوطة بخطه، فكنت أضبط نسختي هذه عليها، وما اشتبهنا فيه من الرجال والألفاظ بحثنا عنه في مظانّه ، حتى برزت هذه النسخة تختال من الصحة والضبط في برد قشيب ، لا توازيها أخرى ولا تدانيها، بل قد فاقت ـ والحمد لله ـ نسخة مولانا الأستاذ الرفاعي رضي الله عنه ورحمه ، هذا عدا السهو والخطأ ، وفقنا الله تعالى لما فيه رضاه ، وأصلح أحوال أهل الإسلام ، ووفقنا للتمسك بكتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، آمين » .

وكتبتُ في آخر الجزء الثاني ما نصه : «ختم مولانا الأستاذ الوالد السيد محمد شاكر قراءة هذا الجزء يوم الثلاثاء ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٣٢ هجرية[1] ، وكانت قراءته في النسخة الهندية ، وكنت أقابل وأصحح هذه ، ومعي نسخة الشيخ الرفاعي رحمه الله ، فصارت هذه من أصح النسخ التي يعتمد عليها، وفقنا الله سبحانه وتعالى إلى الخيرات ، وأصلح أحوال المسلمين ، آمين » .

(١) من طرائف الموافقات ومحاسنها أني أنقل هذا الكلام هنا في يوم الأحد ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ أي بعد ٢٥ سنة كاملة .

وهذه النسخة هى التى نرمز لها بحرف (س) .

٣ — نسخة مطبوعة فى مدينة دهلى فى الهند سنة ١٣٢٨ ﻫ وبحاشيتها شرح يسمى [نفع قوت المغتذى] للبجمعوى ، وتعليقات لبعض الأفاضل من علماء الهند .

وهذه النسخة التى نرمز إليها بحرف (ﻫ) .

٤ — نسخة مطبوعة فى دهلى أيضاً سنة ١٣٤١ — ١٣٥٣ فى أربعة مجلدات كبار ، ومعها شرح [تحفة الأحوذى] تأليف العالم العلامة الشيخ محمد عبد الرحمن بن الحافظ عبد الرحيم المباركفورى ، من كبار علماء الحديث بالهند ، وهو شرح نفيس جدًّا ، وقد توفى مؤلفه منذ عامين تقريباً فيما بلغنا ، رحمه الله ورضى عنه . والمفهوم من كلامه فى مواضع من الشرح أنه كان يعتمد فى تصحيح متن الترمذى على النسخة السابقة المطبوعة بالهند وعلى نسخ أخرى مخطوطة . وقد ذكر فى أثنائه أنه كتب مقدمة لهذا الشرح ، ولعله وصف فيها النسخ التى اعتمدها ، ولكن هذه المقدمة لم تصل إلينا ، وبلغنى أنها طبعت بالهند .

وهذه النسخة هى التى نرمز لها بحرف (ك) .

٥ — نسخة مخطوطة فى أربعة مجلدات ، بقلم واضح جميل ، محفوظة بدار الكتب المصرية ، برقم (٦٤٨ حديث) والمجلد الأول والثالث ناقصان من أول كل منها ، وأول المجلد الأول فيها (باب ما جاء فى مباشرة الحائض) فى الصفحة (٢٣٩) فى الجزء الأول من هذه الطبعة ، وعدد أوراق كل جزء منها كما ذكر بفهرس دار الكتب (٢٢٣ ، ٢٦٥ ، ٢٢٥ ، ٢٣٧) وقد تمت كتابة هذه النسخة فى ٣ رجب سنة ٧٢٦ وهى نسخة جودة ، يغلب عليها الصحة ، وخطؤها قليل .

وهذه النسخة هى التى نرمز لها بحرف (م) وقد كتب خطأ فى كشف الرموز (ص ٤) من هذا الجزء أنه حرف (ص) .

٦ — نسخة هى العمدة فى تصحيح الكتب ، وهى ضمن مجموعة نفيسة ، وقعت لى بالشراء فى ربيع الأول سنة ١٣٥٥ : مجلدٌ واحدٌ ضخم ، فيه من الكتب ماأذكره : الموطأ ، وصحيح البخارى ، وصحيح مسلم ، وسنن أبى داود ، وسنن الترمذى ، وسنن النسائى . ومجموع أوراقه ٥٧٥ ورقة ، وتفصيلها : الموطأ (٥٠) ، والبخارى (١٥٤) ، ومسلم (١٢٠) ، وأبو داود (٦٤) ، والترمذى (٩٩) ، والنسائى (٨٨) ، وذلك غير مافيه من الأوراق البيضاء والفهارس وبعض فوائد وأسانيد ، وطول الورقة من أوراقه ٣١,٥ سنتى ، وعرضها ٢١ سنتى ، وهو مكتوب بخطوط مختلفة دقيقة ، وكلها مصحح مقابل على أصول معتمدة ، قابلها العالم العظيم الشيخ محمد عابد السندى ، محدث المدينة المنورة فى القرن الماضى ، وقابلها كلها فى نحو سبعة أشهر من سنتى ١٢٢١ ، ١٢٢٢ فقد أتم مقابلة الموطأ فى يوم ٢٢ رمضان ١٢٢١ مع أن الناسخ أكمل نسخه فى ١١ رمضان من تلك السنة ، وأتم مقابلة النصف الثانى من مسلم فى ٢٤ شوال ، والنسائى فى ١٠ ذى القعدة ، والترمذى فى ١٥ ذى الحجة ، كل ذلك من سنة ١٢٢١ وأتم مقابلة أبى داود فى صفر ، والنصف الأول من مسلم فى ٢ ربيع الأول ، والبخارى فى ٤ ربيع الثانى ، كل ذلك من سنة ١٢٢٢ وكتب على الموطأ ما يفيد أن مقابلته كانت (فى جامع صنعاء) .

ويظهر لى من كل هذا أن المجموعة كلها كتبت وقوبلت فى صنعاء ، لأن من المعروف أن أكثر شيوخ الشيخ عابد السندى من اليمنيين ، ولأن المدة ما بين ٢٢ رمضان سنة ١٢٢١ و ٤ ربيع الثانى ١٢٢٢ لا تكفى لكتابة الكتب الخمسة ومقابلتها مع السفر من صنعاء إلى المدينة . ومن الواضح أن الناسخين كانوا يكتبون فى وقت واحد تقريباً فى هذه الكتب . وكلما أتموا شيئاً قابله وصححه الشيخ عابد السندى ، الذى ينسخون الكتب برسمه ، ولذلك ترى أن النصف الثانى من صحيح مسلم قوبل قبل النصف الأول .

والشيخ عابد ذكره شيخنا الحافظ الكبير السيد عبد الحيّ الكتاني في كتابه [فهرس الفهارس والأثبات] المطبوع بفاس سنة ١٣٤٦ ووصفه بقوله (ج ١ ص ٢٧٠) : « شيخ شيوخنا ، محدّث الحجاز ومسنده ، عالم الحنفية به، الشيخ محمد عابد بن أحمد بن علي السندي الأنصاري المدني الحنفي، المتوفى بالمدينة المنورة سنة ١٢٥٧ » .

وهذه النسخة هي أصح النسخ التي وقعت لي من كتاب الترمذي، على بعض أغلاط قليلة فيها ، مما لا يخلو منه كتاب ، وفيها زيادات صحيحة ليست في سائر النسخ ، تظهر للقارئ من الاطلاع على هذا الشرح ، وكتب ناسخها في آخرها ما نصه : « حرر في النصف الأول من شهر الله الحرام القعدة عام إحدى وعشرين ومائتين وألف من الهجرة النبوية ، على صاحبها وآله وصحبه أفضل الصلوات ونوامي البركات ، في البُكَر[1] والعشيات » ولم يذكر فيها اسم ناسخها ، لأنها مكتوبة بخط كاتبَين ، ثم كتب الشيخ عابد السندي بخطه ما نصه: « بلغت مقابلته على أصل صحيح معتمد بحسب الطاقة البشرية ، وأرجو الصحة ، وكان ذلك في ١٥ شهر الله الحرام ذي الحجة سنة ١٢٢١ » .

وهذه النسخة هي التي نرمز إليها بحرف (ع).

٧ — نسخة مخطوطة وقعت لي بالشراء بعد الشروع في طبع هذا الشرح، ابتداء من الباب (رقم ٨٥ ج ١ ص ١٩٨) وهي نسخة جديدة ، يظهر من ورقها وخطها أنها مكتوبة في القرن العاشر أو الحادي عشر، ويظهر أن ناسخها نقلها من نسخة لأحد تلاميذ الحافظ ابن عساكر ، لأن في أولها ما نصه : « أخبرنا الشيخ الإمام العالم الحافظ الثقة أبو القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله الشافعي[2] أيده الله ، قراءة عليه ونحن نسمع ، في شهور سنة ثمان وخمسين

(١) « البكر » بضم الباء وفتح الكاف : جمع « بكرة » بضم الباء وإسكان الكاف ، كغرفة وغرف .

(٢) هو الحافظ الكبير ، محدث الشأم، ابن عساكر الإمام صاحب التصانيف =

وخمسمائة ، بمدينة دمشق ، فى جامعها ، قيل له : أخبركم الشيخ أبو الفتح عبد الملك بن أبى القاسم بن أبى سهل الأزرجى الهروى قراءة عليه وإنّا نسمع ببغداد ، فأقر أنيه[1] ، قال : أخبرنا القاضى أبو عامر محمود بن القاسم بن محمد الأزدى وأبو نصر عبد العزيز بن محمد الترياق وأبو بكر أحمد بن عبد الصمد الغورجى ، قالوا : أخبرنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد الجرّاحى المروزى ، قال : أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل التاجر المروزى المحبوبى قال : أخبرنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذى الحافظ رحمه الله » فالذى يروى السكتاب عن ابن عساكر سنة ٥٥٨ ليس كاتب النسخة قطعاً ، لأن خطها وورقها لا يناسب ذلك التاريخ ، وإنما نقل ناسخها الإسناد الذى وجده فيما ينقل عنه ، ولو كان آخر النسخة موجوداً لتبين ذلك فى الغالب .

وهذه النسخة ناقصة من موضعين : أولهما : من أثناء أبواب الحج ، مما يوازى السطر ١١ من الصفحة ١٦١ من الجزء الأول من طبعة بولاق ، إلى أثناء أبواب الجنائز ، مما يوازى السطر ١٧ من الصفحة ١٨١ من نفس الجزء . ثانيهما : من أثناء كتاب العلل ، مما يوازى السطر ٣ من الصفحة ٢٣٨ إلى آخر الكتاب ص ٣٤١ من الجزء الثانى من طبعة بولاق .

وهى نسخة متوسطة الصحة ، ليست مما يعتمد عليه فى التصحيح ، ولكنها أفادتنى كثيراً فى مواضع متعددة ، خصوصاً فى الترجيح عند اختلاف النسخ ، وقد لاحظت أنها كثيراً ما توافق النسختين المطبوعتين فى الهند ، ولم أنبه على ما فيها من خطأ إلا فى القليل النادر ، وإنما يُحْفَظُ الغلطُ على مَن غَلَب عليه الصواب .

= والكتب ، ومؤلف تاريخ دمشق ، فى نحو من خمسين مجلدا كبيرا ، وهو موجود بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية ، ولد ابن عساكر فى أوله سنة ٤٩٩ ومات فى ١١ رجب سنة ٥٧١ ، وانظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ للذهبى (٤ : ١١٨ – ١٣) .

(١) كذا فى النسخة ، وهو خطأ من الناسخ ، صوابه « فأقر به » كما هو ظاهر واضح .

وهذه النسخة هي التي نرمز إليها بحرف (م) .

تصحيحُ الكتب

تصحيحُ الكتب وتحقيقُها من أشقِّ الأعمال وأكبرها تبِعةً ، ولقد صوّر أبو عمرو الجاحظ ذلك أقوى تصويرٍ ، في كتاب (الحيوان) فقال (ج ١ ص ٧٩ من طبعة أولاد السيد مصطفى الحلبي بمصر) :

« ولربما أراد مؤلفُ الكتاب أن يُصلِح تصحيفاً ، أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشرِ ورقات من حُرِّ اللفظ وشريف المعاني : أيسَرَ عليه من إتمام ذلك النقص حتى يردّه إلى موضعه من أمثلة الكلام ، فكيف يطيقُ ذلك المعارضُ المستأجَرُ ، والحكيم نفسُه قد أعجزه هذا البابُ ! وأعجبُ من ذلك أنه يأخذُ بأمرين : قد أصلحَ الفاسدَ وزاد الصالحَ صلاحاً ، ثم يصيرُ هذا الكتابُ بعد ذلك نسخةً لإنسانٍ آخَرَ ، فيسير فيه الورّاق الثاني سيرةَ الورّاق الأول ، ولا يزال الكتاب تتداوله الأيدي الجانية ، والأعراضُ المفسِدةُ ، حتى يصير غَلَطاً صِرفاً ، وكذباً مصمتاً ، فما ظنكم بكتاب تتعاقبه المترجمون بالإفساد ، وتتعاورُه الخُطَّاطُ بشرٍّ من ذلك أو بمثله ، كتابٍ متقادِمِ الميلاد ، دُهْرِيِّ الصنعة ! » .

وقال الأخفش : « إذا نُسِخَ الكتابُ ولم يُعارَضْ ، ثم نُسِخَ وَلم يُعارَضْ ـ : خَرَجَ أعجمياً(١) » .

وصدق الجاحظُ والأخفشُ ، وقد كان الخطر قديماً في الكتب المخطوطة ، وهو خطر محصور ، لقلة تداول الأيدي إياها ، مهما كثرتْ وذاعتْ ، فماذا كانا قائلَيْنِ لو رأيا ما رأينا من المطابع ، وما تجترحه من جرائم تسميها كُتُباً ! !

---

(١) عن كتاب علوم الحديث لابن الصلاح طبعة المطبعة العلمية بحلب سنة ١٣٥٠ (ص ١٧٦) .

ألوف من النُّسَخ من كل كتاب، تُنْشَر في الأسواق والمكاتب، تتعاورها أيدي الناس، ليس فيها صحيح إلاّ قليلاً، يقرؤها العالم المتمكن، والمتعلم المستفيد، والعاميّ الجاهل، وفيها أغلاط واضحةٌ، وأغلاط مشكلة، ونقصٌ وتحريف: فيضطرب العالم المتثبت، إذا هو وقع على خطأ في موضع نظر وتأمل، ويظن بما علم الظنون، ويخشى أن يكون هو المخطئ، فيراجع ويراجع، حتى يستبين له وجه الصواب، فإذا به قد أضاع وقتاً نفيساً، وبذل جهدًا هو أحوج إليه، ضحيةَ لعبٍ من مصحح في مطبعة، أو عَمْدٍ من ناشرٍ أميٍّ، يأبَى إلاّ أن يُوَسِّدَ الأمرَ إلى غير أهله، ويأبَى إلاّ أن يركب رأسه، فلا يكون مع رأيه رأيٌ: ويشتبه الأمرُ على المتعلم الناشئ، في الواضح والمشكل، وقد يثق بالكتاب بين يديه، فيحفظ الخطأ ويطمئن إليه، ثم يكون إقناعه بغيره عسيرًا، وتصوَّرْ أنت حالَ العاميّ بعد ذلك!!.

وأيُّ كتبٍ تُبتَلَى هذا البلاء؟ كتبٌ هي ثروةٌ ضخمةٌ من مجد الإسلام، ومفخرةٌ للمسلمين، كتبُ الدين والعلم: التفسيرِ والحديثِ، والأدب والتاريخ، وما إلى ذلك من علوم أُخَر.

وفي غمرة هذا العبث تضيء قِلَّةٌ من الكتب، طبعت في مطبعة بولاق قديما، عند ما كان فيها أساطين المصححين، أمثال الشيخ محمد قطة العدوي، والشيخ نصر الهوريني، وفي بعض المطابع الأهلية كطبعة الحلبي والخانجي.

وشيء نادر عُنِي به بعضُ المستشرقين في أوروبة وغيرها من أقطار الأرض، يمتاز عن كلّ ما طبع في مصر بالمحافظة الدقيقة - غالباً - على ما في الأصول المخطوطة التي يطبع عنها، مهما اختلفت، ويذكرون ما فيها من خطأ وصواب، يضعونه تحت أنظار القارئين، فربَّ خطأ في نظر مصحح الكتاب هو الصواب الموافق لما قال المؤلف، وقد يتبينه شخصٌ آخر، عن فهم ثاقب أو دليل ثابت.

وتمتاز طبعاتهم أيضاً بوصف الأصول التي يطبعون عنها، وصفاً جيداً، يُظهِرُ القارئَ على مبلغ الثقةِ بها، أو الشكِّ في صحتها، ليكون على بصيرة من أمره.

وهذه ميزة لن تجدها في شيء مما طبع بمصر قديما، بلغ ما بلغ من الصحة والإتقان، فها هي الطبعات الصحيحة المتقنة من نفائس الكتب المطبوعة في بولاق، أمثال الكشاف والفخر والطبرى وأبي السعود وحاشية زاده على البيضاوى وغيرها من كتب التفسير، وأمثال البخارى ومسلم والترمذى والقسطلانى والنووى على مسلم والأم للإمام الشافعى وغير ذلك من كتب الحديث والفقه، وأمثال لسان العرب والقاموس والصحاح وسيبويه والأغانى والمزهر والخزانة الكبرى والعقد الفريد وغيرها من كتب اللغة والأدب، وأمثال تاريخ ابن الأثير وخطط المقريزى ونفح الطيب وابن خلِّكان وذيله والجبرتى وغيرها من كتب التاريخ والتراجم، إلى غير ذلك مما طبع من الدواوين الكبار، ومصادر العلوم والفنون: - أتجد في شيء من هذا دليلا أو إشارة إلى الأصل الذى أخذ عنه ؟ !.

وأقربُ مَثَلٍ لذلك [كتاب سيبويه] : طبع في باريس سنة ١٨٨١ م (توافق سنتى ١٢٩٨، ١٢٩٩ هـ) ثم طبع في بولاق في سنى ١٣١٦ - ١٣١٨ هـ وتجد في الأولى اختلافَ النسخ تفصيلا بالحاشية، ومقدمةً باللغة الفرنساوية فيها بيان الأصول التي طبع عنها، ونصَّ ما كتب عليها من تواريخَ وسماعاتٍ واصطلاحاتٍ وغير ذلك حرفيًّا باللغة العربية، ثم لا تجد في طبعة بولاق حرفاً واحداً من ذلك كله، ولا إشارة إلى أنها أُخذت عن طبعة باريس.

فكان عملُ هؤلاء المستشرقين مرشداً للباحثين منَّا المُحْدَثين، وفي مقدمة من قلَّدهم وسار على نهجهم العلامة الحاجّ أحمد زكى باشا رحمه الله، ثم من سار سيرته واحتذى حذوه.

وعن ذلك كانت طبعات المستشرقين نفائس تقتنى وأعلاقاً تدّخر ، وتغالى الناس وتغالينا فى اقتنائها ، على علوّ ثمنها ، وتعسّر وجود كثير منها على راغبيه.

ثم غلا قومنا غلوًّا غير مُسْتَسَاغٍ ، فى تمجيد المستشرقين ، والإشادة بذكرهم ، والاستخذاء لهم ، والاحتجاج بكل ما يصدر عنهم من رأى : خطإ أو صوابٍ ، يتقلدونه ويدافعون عنه ، ويجعلون قولهم فوقَ كلِّ قولٍ ، وكلمتهم عاليةً على كلّ كلمةٍ ، إذْ رأوهم أتقنوا صناعةً من الصناعات : صناعةَ تصحيح الكتب ، فظنوا أنهم بلغوا فيما اشتغلوا به من علوم الإسلام والعربية الغايةَ ، وأنهم اهتَدَوا إلى ما لم يهتد إليه أحدٌ من أساطين الإسلام وباحثيه ، حتى فى الدين : التفسير والحديث والفقه .

وجهلوا أو نَسُوا ، أو علموا وتناسَوْا ـ : أن المستشرقين طلائعُ المبشّرين، وأن جُلَّ أبحاثهم فى الإسلام وما إليه إنما تصدر عن هوًى وقصدٍ دَفِينٍ ، وأنهم كسابقيهم (يُحَرِّفُونَ الكلم عن مواضعِهِ) وإنما يَفْضُلونهم بأنهم يحافظون على النصوص ، ثم هم يحرفونها بالتأويل والاستنباط .

نعم : إن منهم رجالاً أحرارَ الفكر ، لا يقصدون إلى التعصب ، ولا يميلون مع الهوى ، ولكنهم أخذوا العلم عن غير أهله ، وأخذوه من الكتب ، وهم يبحثون فى لغةٍ غيرِ لغتهم ، وفى علوم لم تمتزج بأرواحهم ، وعلى أُسُسٍ غيرِ ثابتة وضعها متقدموهم ، ثم لايزال ما نشئوا عليه واعتقدوا ، يغلبُهم ثم ينحرفُ بهم عن الجادّة ، فإذا هم

قد ساروا في طريق آخرَ ، غير ما يؤدِّي إليــــه حريةُ الفكر والنظرُ السليم .

ومعاذ اللّه أن أبخس أحداً حقَّه ، أو أُنكِرَ ما للمستشرقين من جهدٍ مشكورَ في إحياء آثارنا الخالدة ، ونشر مفاخر أئمتنا العظماء . ولـكنّي رجلٌ أريدُ أن أضعَ الأمورَ مواضعَها ، وأن أُقِرَّ الحقَّ في نصابه ، وأريدُ أن أعرفَ الفضل لصاحبه ، في حدود ما أسدى إلينا من فضل ، ثم لا أجاوزَ به حدَّه ، ولا أعلوَ به عن مستواه . ولـكنّي رجلٌ أتعصبُ لديني ولغتي أشدَّ العصبية ، وأعرف معنى العصبية ، وحَدَّها ، وأنْ ليس معناها العدوانَ ، وأنْ ليس في الخروج عنها إلاَّ الذلّ والاستسلامُ ، وإنما معناها الاحتفاظ بمآثرنا ومفاخرنا ، وحَوْطُها والذَّودُ عنها ، وإنما معناها أن العزة للّه ولرسوله وللمؤمنين ، وأعرف أنه «ما غُزِيَ قومٌ قطُّ في عُقْر دارهم إلاَّ ذَلُّوا» وقَدْ ـ واللّهِ ـ غُزِينَا في عُقْرِ دارنا ، وفي نفوسنا ، وفي عقائدنا ، وفي كل ما يقدّسُه الإسلامُ ويَفْخَرُ به المسلمون.

وكان قومُنا ضعافًا ، والضعيف مُغْرًى أبداً بتقليد القويّ وتمجيده ، فرأوا من أعمال الأجانب ما بهر أبصارَهم ، فقلدوهم في كل شيء ، وعظّموهم في كل شيء ، وكادت أن تعصفَ بهم العواصف ، لولا فضل اللّه ورحمته .

غَرّ الناسَ ما رأوا من إتقان مطبوعات المستشرقين ، فظنوا أن هذه خطةٌ اخترعوها ، وصناعةٌ ابتكروها ، لا على مثال سبق ، ليس

لهم فيها من سلفٍ ، ووقع فى وهمهم أن ليس أحـــــد من المسلمين يستطيع أن يأتى بمثل ما أتوا ، بَلْهَ أن يَبزَّهم ، إلا أن يكون تقليداً واتباعًا ، وراحوا يثقون بالأجنبىّ ، ويزدرون ابنَ قومهم ودينهم ، فلا يمهدون له بجلائل الأعمال وعظيمها ، بل دائمـا : المستشرقون ! المستشرقون !! ويلاقى الأجنبىُّ منهم كلَّ عون وتأييد ، إلى مالَهُ فى قومه وبلاده من عون وتأييد وقد يَمُنُّون للمسلم والمصرىّ فضلاتٍ من الثقة، على أن يكون ممن يعلنون اتّباعَ المستشرقين، والاقتداء بهم والاهتداء بهديهم على أن يكون ممن درسوا وتعلموا باللغات الأجنبية، حتى فيما كان من العلوم إسلاميًّا وعربيًّا خالصاً ، وعلى أنه إذا عُهد لأجنبي ومصرى بعمل واحد : كان الاسم كله للأول ، والثانى تابعٌ، ولعله أن يكون الثانى أرسخَ قدمًا فيما عهد إليهما على قاعدة « عَلِّمْهُ وَأَطِـعْ أمرَه » !!

وما كان هذا الذى نَصِفُ خاصًّا بالعمل فى الـكتب وحدها ، وإنما هى ذلة ضُربت على المسلمين فى شأنهم كله ، عن خطط تبشيرية ثم استعمارية ، رُسِمتْ و نُفِّذتْ، فى كل بلد من بلدان الإسلام، وليس المقامُ مقامَ تفصيل ذلك ، ولـكنا نعود إلى ما نحن بســــببه من تصحيح الـكتب .

لم يكن هؤلاء الأجانب مبتكرى قواعد التصحيح ، وإنما سبقهم إليها علماء الإسلام المتقدمون ، وكتبوا فيها فصولاً نفيسة ، نذكر بعضها هنا ، على أن يذكر القارئ أنهم ابتكروا هذه القواعد

لتصحيح الكتب المخطوطة ، إذ لم تكن المطابع وُجدتْ ، ولو كانت لديهم لأتوا من ذلك بالعجب العجاب ، ونحن وارثو مجدهم وعزهم ، وإلينا انتهت علومهم ، فلعلنا نحفز هممنا لإتمام ما بدءوا به .

نَبْنِي كما كانتْ أوائلُنا تَبْنِي ونَفْعَلُ مثلَ ما فَعَلُوا

قال أبو عَمرو بنُ الصَّلاَح[1] في كتاب (علوم الحديث) ، (ص ١٧١ - ١٨٥ من طبعة حلب سنة ١٣٥٠) : « إن على كَتَبَة الحديث وطلبته صرفَ الهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخطّ الغير من مروياتهم ، على الوجه الذى رووه ، شكلاً ونقطاً يؤمَن معهما الالتباس . وكثيراً مايتهاون بذلك الواثق بذهنه وتَيقُّظه ، وذلك وخيمُ العاقبة ، فإن الإنسان معرَّض للنسيان ، وأولُ ناسٍ أولُ الناس[2] ، وإعجامُ المكتوب يَمْنَعُ من استعجامه ، وشَكلهُ يمنع من إشكاله . ثم لا ينبغى أن يتعنى بتقييد الواضح الذى لا يكاد يلتبس ، وقد أحسنَ مَن قال : إنما يُشْكَلُ ما يُشْكِلُ .

وقرأت بخط صاحب كتاب [سِمَات الخطّ ورقومه] علىّ بن إبراهيم

(١) هو الإمام الحافظ المفتى شيخ الإسلام تقى الدين أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزورى الشافعى ، ولد سنة ٥٧٧ ، ومات فى ٢٥ ربيع الآخر سنة ٦٤٣ وترجمه الحافظ الذهبى فى تذكرة الحفاظ (٤ : ٢١٤ ، ٢١٥) . ويفهم من كلام الحافظ زين الدين العراقى — المتوفى سنة ٨٠٦ — أن كثيرا مما فى هذا الفصل ، أو أكثره — : أخذه ابن الصلاح من كتاب [الإلماع فى ضبط الرواية وتقييد السماع] للقاضى عياض ، وهو الحافظ الإمام العلامة عالم المغرب القاضى أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى اليحصبى ، ولد سنة ٤٧٦ وتوفى ليلة الجمعة ٩ ربيع الآخر سنة ٥٤٤ بمراكش ، وهو صاحب كتاب [الشفا بتعريف حقوق المصطفى] .

(٢) إشارة إلى قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا) سورة طه آية ١١٥ .

البغدادي ، فيه ـ : إن أهل العلم يكرهون الإعجامَ والإعراب إلاّ في الملتبس .

وحَكَى غيرُه عن قومٍ : أنه ينبغي أن يُشكَل مايُشكِل وما لا يشكِل ، وذلك لأن المبتدئَ وغيرَ المتبحر في العلم لا يميِّز ما يشكِل مما لا يشكِل ، ولا صوابَ الإعراب مِنْ خَطئِه ، والله أعلم .

وهذا بيان أمورٍ مفيدة في ذلك :

أحدها : ينبغي أن يكون اعتناؤه مِن بَيْن مايَلتبس بضبط الملتبِس من أسماء الناس أكثرَ ، فإنها لاتدرك بالمعنى ، ولا يُستدلُّ عليها بما قبلُ وبعدُ .

الثاني : يُستحبُّ في الألفاظ المشكلة أن يُكرِّر ضبطَها : بأن يَضبطها في متن الكتاب ، ثم يكتبها قُبالةَ ذلك في الحاشية مفردةً مضبوطةً ، فإن ذلك أبلغُ في إبانتها ، وأبعدُ من التباسها ، وما ضبطه في أثناء الأسطر ربما داخله نقطُ غيره وشكلُه ، مما فوقه وتحته ، لاسيما عند دقة الخطّ وضيق الأسطر ، وبهذا جرى رسم جماعة من أهل الضبط(١) ، والله أعلم .

الثالث : يكره الخط الدقيق من غير عذرٍ يقتضيه . روينا عن حنبل

(١) هذا من أدق أنواع الاحتياط في الضبط ، وأقدم ما رأيت من ذلك في خطوط العلماء : خط الربيع بن سليمان صاحب الشافعي ، في كتاب [الرسالة] للشافعي ، المكتوب كله بخط الربيع في حياة الشافعي ، أي في المدة بين سنة ١٩٩ وسنة ٢٠٤ ، فإنه عند ماتشتبه الكلمة في السطر ويخشى أن يخطئ فيها قارئها ، يكتبها واضحة مرة أخرى بالحاشية . وقد اختار بعض العلماء طريقة أدق من هذه . قال الحافظ العراقي في شرحه على كتاب ابن الصلاح : « اقتصر المصنف على ذكر كتابة اللفظة المشكلة في الحاشية مفردة مضبوطة ولم يتعرض لتقطيع حروفها ، وهو متداول بين أهل الضبط ، وفائدته ظهور شكل الحرف بكتابته مفردا ، كالنون والياء إذا وقعت في أول الكلمة أو في وسطها ، ونقله ابن دقيق العيد في الاقتراح عن أهل الإتقان فقال : ومن عادة المتقنين أن يبالغوا في إيضاح المشكل ، فيفرقوا حروف الكلمة في الحاشية ويضبطوها حرفا حرفا » .

بن إسحق[1] قال : رآني أحمد بن حنبل وأنا أكتب خطًّا دقيقاً ، فقال : لاتفعل ، أحوجُ ما تكون إليه يخونك[2] .

وبلغنا عن بعض المشايخ أنه كان إذا رأى خطًّا دقيقا قال: هذا خط من لايوقن بالخلف من الله ! والعذر في ذلك هو مثل أن لايجد في الورق سعة ، أو يكون رحَّالا يحتاج إلى تدقيق الخط ليخف عليه حمل كتابه ، ونحو هذا ، وَالله أعلم .

الرابع : يُختار له في خطّه التحقيق ، دون المَشْقِ والتعليق . بلغنا عن ابن قتيبة قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : شرُّ الكتابة المشْقُ ، وشرُّ القراءة الهذرمةُ ، وأجود الخطّ أبْيَنُهُ . والله أعلم .

الخامس : كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط : كذلك ينبغي أن تُضبطَ المهملاتُ غيرُ المعجمة بعلامة الإهمال ، لتدل على عدم إعجامها . وسبيل الناس في ضبطها مختلف : فمنهم من يقلب النقط الذي فوق المعجمات تحت ما يشا كلها من المهملات ، فينقط تحت الراء والصاد والطاء والعين ونحوها من المهملات[3] .

وذكر بعض هؤلاء أن النقَط التي تحت السين المهملة تكون مبسوطة صفًّا ، والتي فوق الشين المعجمة تكون كالأثافيّ[4] .

---

(1) هو الحافظ حنبل بن إسحق بن حنبل بن هلال بن أسد ، ابن عم الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ، وهو تلميذه أيضاً ، مات في جمادى الأولى سنة ٢٧٣ وقد قارب الثمانين من عمره .

(2) يعني أنه إذا كبرت سنه وضعف بصره ، واحتاج أن يعود إلى ماسمع في شبابه ليسمعه منه تلاميذه ـ : خانه الكتاب الدقيق ، فعسرت عليه قراءته .

(3) قال الحافظ العراقي في تعليقه : « أطلق المصنف في هذه العلامة قلب النقط العلوية في المعجمات إلى أسفل المهملات ، وتبع في ذلك القاضي عياضا ، ولابد من استثناء الحاء المهملة ، لأنها لو نقطت من أسفل صارت جيما .

(4) الأثافيّ : حجارة ثلاثة توضع عليها القدر ، واحدها « أثفية » بضم الهمزة أو كسرها مع إسكان الثاء المثلثة وكسر الفاء وتشديد الياء .

ومن الناس من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كقلامة الظفر مضجعة على قفاها ، ومنهم من يجعل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة ، وكذا تحت الدال والطاء والصاد والسين والعين ، وسائر الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك .

فهذه وجوه من علامات الإهمال شائعة معروفة .

وهناك من العلامات ماهو موجود فى كثير من الكتب القديمة، ولا يفطن له كثيرون ، كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطاً صغيراً ، وكعلامة من يجعل تحت الحرف المهمل مثل الهمزة[1] ، والله أعلم .

السادس : لاينبغى أن يصطلح مع نفسه فى كتابه بما لا يفهمه ، فيوقع غيره فى حيرة ، كفعل من يجمع فى كتابه بين روايات مختلفة ، ويرمز إلى رواية كل راوٍ بحرفٍ واحدٍ من اسمه أو حرفين ، وما أشبه ذلك . فإن بيّن فى أول كتابه أو آخره مراده بتلك العلامات والرموز فلا بأس ، ومع ذلك فالأولى أن يتجنب الرمز ، ويكتب عند كل رواية اسم راويها بكماله مختصراً ، ولا يقتصر على العلامة ببعض . والله أعلم .

السابع : ينبغى أن يجعل بين كل حديثين دارة تفصِلُ بينهما وتُميّز ، وممن بلغنا ذلك عنه من الأئمة : أبو الزناد ، وأحمد بن حنبل ، وإبراهيم

(١) قال الحافظ العراقى : « اقتصر المصنف فى هذه العلامة على جعل خط صغير فوق الحرف المهمل ، وترك فيه زيادة ذكرها القاضى عياض فى [الإلماع] فحكى عن بعض أهل المشرق أنه يعلم فوق الحرف المهمل بخط صغير يشبه النبرة، فحذف المصنف منه ذكر النبرة، والمصنف إنما أخذ ضبط الحروف المهملة بهذه العلامات من [الإلماع] للقاضى عياض ، وإذا كان كذلك فحذفه لقوله : يشبه النبرة : يخرج هذه العلامة عن صفتها ، فإن النبرة هى الهمزة ، كما قال الجوهرى وصاحب المحكم ، ومقتضى كلام المصنف أنها كالنصبة لا كالهمزة : والله أعلم » :

بن إسحٰق الحَرْبى ، ومحمد بن جَرِير الطبرى ، رضى الله عنهم

واستحبّ الخطيب الحافظ أن تكون الدارات غفلاً ، فإذا عارض فكلّ حديث يفرغ من عرضه ينقط فى الدارة التى تليه نقطة ، أو يخطّ فى وسطها خطا.

قال : وقد كان بعض أهل العلم لا يعتدّ من سماعه إلاّ بما كان كذلك أو فى معناه ، والله أعلم .

الثامن : يكره فى مثل « عبد الله بن فلان بن فلان » أن يكتب « عبد» فى آخر سطر والباقى فى أول السطر الآخر ، وكذلك يكره فى « عبد الرحمن بن فلان» ، وفى سائر الأسماء المشتملة على التعبيد لله تعالى ـ : أن يكتب « عبد» فى آخر سطر واسم « الله » مع سائر النسب فى أول السطر الآخر .

وهكذا يكره أن يكتب « قال الرسول » ، ويكتب فى السطر الذى يليه « اللهِ صلى الله عليه وسلم » وما أشبه ذلك . والله أعلم[1] .

التاسع : ينبغى له أن يحافظَ على كِتْبَةِ الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذكره ، ولا يَسْأَمَ من تكرير ذلك عند تكرره ، فإن ذلك من أكبر الفوائد التى يتعجّلُها طلبةُ الحديث وكَتَبَتُهُ ، ومَن أغفل ذلك حُرِم حظًّا عظيماً . وقد روينا لأهل ذلك منامات صالحة ، وما يكتبه من ذلك فهو دعاء يُثْبِتُه ، لا كلامٌ يرويه ، فلذلك لم يتقيد فيه بالرواية ، ولا يقتصر فيه على ما فى الأصل .

وهكذا الأمر فى الثناء على الله سبحانه عند ذكر اسمه ، نحو « عز وجل»

---

(١) قال الحافظ العراقى : « اقتصر المصنف فى هذا على الكراهة ، والذى ذكره الخطيب فى كتاب [الجامع] امتناع ذلك ، فإنه روى فيه عن أبى عبد الله ابن بطة أنه قال : هذا كله غلط قبيح ؛ فيجب على الكاتب أن يتوقاه ويتأمله ويتحفظ منه : قال الخطيب : وهذا الذى ذكره أبو عبد الله صحيح فيجب اجتنابه ، انتهى . واقتصر ابن دقيق العيد فى [الاقتراح] على جعل ذلك من الآداب ، لا من الواجبات . والله أعلم ».

و « تبارك وتعالى » وما ضاهى ذلك ، وإذا وُجد شيء من ذلك قد جاءت به الرواية كانت العناية بإثباته وضبطه أكثرَ .

وما وُجد فى خط أبى عبد الله أحمد بن حنبل رضى الله عنه من إغفال ذلك عند ذكر اسم النبى صلى الله عليه وسلم - : فلعلّ سببَه أنه كان يرَى التقيد فى ذلك بالرواية ، وعز عليه اتصالها فى ذلك فى جميع مَن فوقه من الرواة .

قال الخطيب أبو بكر : وبلغنى أنه كان يصلى على النبى صلى الله عليه وسلم نطقاً لا خطًّا . قال : وقد خالفه غيرُه من الأئمة المتقدمين فى ذلك . ورُوِى عن على بن المدينى وعباس بن عبد العظيم العنبرى قالا : ماتركنا الصلاةَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى كل حديث سمعناه ، وربما عَجِلْنَا فنبيِّضُ الكتابَ فى كل حديث حتى نرجع إليه . والله أعلم .

ثم ليجتَنِبْ فى إثباتها نقصين : أحدهما : أن يكتبها منقوصةً صورةً ، رامزاً إليها بحرفين أو نحو ذلك . والثانى : أن يكتبها منقوصةً معنًى بأن لا يكتب « وسلم » ، وإن وُجد ذلك فى خط بعض المتقدمين .

سمعتُ أبا القاسم منصور بن عبد المنعم وأمَّ المؤيد بنتَ أبى القاسم بقراءتى عليهما ، قالا : سمعنا أبا البركات عبد الله بن محمد الفَرَاوى لفظاً ، قال : سمعت المقرئَ ظريفَ بنَ محمد يقول : سمعتُ عبدَ الله بن محمد بن إسحٰق الحافظِ يقول: سمعتُ أبى يقول : سمعتُ حمزةَ الكِنانىَّ يقول : كنتُ أكتب الحديث ، وكنت أكتبُ عند ذكر النبى « صلى الله عليه » ولا أكتب « وسلم » فرأيت النبى صلى الله عليه وسلم فى المنام ، فقال لى : مَالَكَ لا تُتِمُّ الصلاةَ علىَّ؟ فما كتبتُ بعد ذلك « صلى الله عليه » إلاَّ كتبتُ « وسلم » .

ووقع فى الأصــــل فى شيخ المقرئ ظريفٍ « عَبد الله » ، وإنما هو « عُبيد الله » بالتصغير ، ومحمد بن إسحٰق أبوه هو « أبو عبد الله بن منده » فقوله « الحافظِ » إذن مجرورٌ .

قلت : ويكره الاقتصار على قوله « عليه السلام » ، والله أعلم .

العاشر : على الطالب مقابلةُ كتابه بأصل سماعه وكتابِ شيخه الذى يرويه عنه ، وإن كان إجازةً .

روينا عن عروة بن الزبير رضى الله عنهما أنه قال لابنه هشام : كَتَبْتَ؟ قال: نعم ، قال : عَرَضْتَ كتابَكَ قال : لا ، قال : لم تَكْتُب !

وروينا عن الشافعى الإمام وعن يحيى بن أبى كثير قالا : من كَتَبَ ولم يعارِضْ كمن دخل الماء ولم يَسْتَنج(١) . وعن الأخفش قال : إذا نُسخ الكتابُ ولم يعارَضْ ، ثم نسخ ولم يعارَضْ ـ : خرج أعجميًّا .

---

(١) قال الحافظ العراقى : « هكذا ذكره المصنف عن الشافعى ، وإنما هو معروف عن الأوزاعى وعن يحيى بن أبى كثير ، وقد رواه عن الأوزاعى أبو عمر بن عبد البر فى كتاب [جامع بيان العلم] من رواية بقيــة عن الأوزاعى ، ومن طريق ابن عبد البر رواه القاضى عياض فى كتاب [الالماع] بإسناده ، ومنه يأخذ المصنف كثيرا ، وكأنه سبق قلمه من [الأوزاعى] إلى [الشافعى] . وأما قول يحيى بن أبى كثير فرواه ابن عبد البر أيضاً ، والخطيب فى كتاب [الكفاية] وفى كتاب [الجامع] من رواية أبان بن يزيد عن يحيى بن أبى كثير ، ولم أر لهذا ذكراً عن الشافعى فى شيء من الكتب المصنفة فى علوم الحديث ، ولا فى شئ من مناقب الشافعى . والله أعلم » .

وانظر كتاب ابن عبدالبر [جامع بيان العلم وفضله] (ج ١ ص ٧٧ ؛ ٧٨) ففيه ماذكره العراقى هنا ، وزاد فيه أيضاً مانصه : « وذكر الحسن الحلوانى فى كتاب [المعرفة] قال : سمعت عبد الرزاق يقول : سمعت معمرا يقول : لو عورض الكتاب مائة مرة ماكاد يسلم من أن يكون فيه سقط ، أو قال : خطأ » . وابن عبد البر ولد بقرطبة فى ٢٥ ربيع الآخر سنة ٣٦٨ ، ومات ليلة الجمعة آخر ربيع الآخر سنة ٤٦٣ بمدينة شاطبة بالأندلس ، فعاش ٩٥ سنة . والحسن الحلوانى مات سنة ٢٤٢ وعبد الرزاق مات سنة ٢١١ ومعمر مات سنة ١٥٤ .

ثم إن أفضل المعارضة أن يعارض الطالبُ بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ فى حالة تحديثه إياه من كتابه ، لما يجمع ذلك من وجوه الاحتياط والإتقان من الجانبين، وما لم تجتمع فيه هذه الأوصاف نقص من مرتبته بقدر مافاته منها ، وماذكرناه أولى من إطلاق أبي الفضل الجارودى الحافظ الهروى قولَه : أصدقُ المعارضة مع نفسك .

ويستحب أنه ينظر معه فى نسخته من حضر من السامعين ممن ليس معه نسخة ، لاسيما إذا أراد النقل منها .

وقد رُوى عن يحيى بن مَعين أنه سُئل عمن لم ينظر فى الكتاب والمحدثُ يقرأ : هل يجوز أن يُحَدِّث بذلك ؟ فقال : أما عندى فلا يجوز ، ولكن عامة الشيوخ هكذا سماعهم .

قلتُ : وهذا من مذهب أهل التشديد فى الرواية ، وسيأتى ذكر مذهبهم إن شاء الله تعالى .

والصحيح أن ذلك لايُشترط ، وأنه يصح السماعُ وإن لم ينظر أصلاً فى الكتاب حالة القراءة ، وأنه لايشترط أن يقابله بنفسه ، بل يكفيه مقابلة نسخته بأصل الراوى ، وإن لم يكن ذلك حالةَ القراءة ، وإن كانت المقابلة على يدىْ غيره ، إذا كان ثقةً موثوقاً بضبطه .

قلتُ : وجائزٌ أن تكون مقابلتُه بفرعٍ قد قُوبل المقابلةَ المشروطةَ بأصلِ شيخهِ أصلِ السماع ، وكذلك إذا قابل بأصلِ أصلِ الشيخِ المقابَلِ به أصلُ الشيخ ، لأن الغَرض المطلوبَ أن يكون كتابُ الطالب مطابقاً لأصل سماعه وكتابِ شيخه ؛ فسواء حصل ذلك بواسطةٍ أو بغير واسطةٍ ، ولايجزئْ ذلك عند من قال : لاتصحّ مقابلته مع أحد غيرِ نفسه ، ولا يقلدُ غيرَه ، ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة ، وليقابلْ نسختَه بالأصل بنفسه حرفاً حرفاً، حتى

يكون على ثقة ويقين من مطابقتها له ، وهذا مذهبٌ متروكٌ ، وهو من مذاهب أهل التشديد المرفوضة في أعصارنا ، والله أعلم .

أما إذا لم يقابل أصلَه بالأصل أصـــلاً فقد سئل الأستاذ أبو إسحق الإسفرائيني عن جواز روايته منه؟ فأجاز ذلك. وأجازه الحافظ أبو بكر الخطيب أيضاً ، وبيَّن شرطَه ، فذكر أنه يشترط أن تكون نسخته نقلت من الأصل، وأن يُبيِّن عند الرواية أنه لم يعارض ، وحكى عن شيخه أبي بكر البَرْقاني أنه سأل أبا بكر الإسمٰعيلي : هل للرجل أن يُحدِّث بما كَتَب عن الشيخ ولم يعارض بأصله ؟ فقال : نعم ، ولكن لابدَّ أن يبيّن أنه لم يعارض ، قال : وهذا مذهب أبي بكر البَرقاني ، فإنه رَوى لنا أحاديث كثيرةً قال : فيها : أخبرنا فلان ولم أعارض بالأصل .

قلتُ : ولابدَّ من شرطٍ ثالثٍ ، وهو : أن يكون ناقلُ النسخة من الأصل غيرَ سقيم النقل ، بل صحيحَ النقل قليلَ السَّقَطِ . والله أعلم .

ثم إنه ينبغي أن يُراعىَ في كتاب شيخه بالنسبة إلى من فوقَه ـ : مثلَ ما ذكرنا أنه يراعيه من كتابه ، ولا يكوننَّ كطائفة من الطلبة إذا رأوا سماعَ شيخ لكتابٍ قرءوه عليه من أيِّ نسخةٍ اتفقتْ . والله أعلم .

الحادى عشر : المختار في كيفية تخريج الساقط في الحواشي ، ويسمّى « اللَّحَقَ » بفتح الحاء ـ : أن يَخُطَّ من موضع سقوطه من السطر خطًّا صاعداً إلى فوق ، ثم يعطفه بين السطرين عطفةً يسيرةً إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللحَقَ .

ويَبدأُ في الحاشية بكتبةِ اللحَقِ مقابلاً للخطِّ المنعطف ، وليكن ذلك في حاشية ذات اليمين ، وإن كانت تلي وسط الورقة إن اتسعت له فليكتبه صاعداً إلى أعلى الورقة ، لا نازلاً به إلى أسفل .

قلت : وإذا كان اللحَقُ سطرين أو سطوراً ، فلا يبتدئْ بسطوره من

أسفل إلى أعلى ، بل يبتدئ بها من أعلى إلى أسفل، بحيث يكون منتهاها إلى جهة باطن الورقة ، إذا كان التخريج فى جهة اليمين ، وإذا كان فى جهة الشمال وقع منتهاها إلى جهة طرف الورقة .

ثم يكتب عند انتهاء اللحق « صح » ، ومنهم من يكتب مع « صح » « رجع » . ومنهم من يكتب فى آخر اللحقِ الكلمةَ المتصلة به داخل الكتاب فى موضع التخريج ، ليؤذن باتصال الكلام ، وهذا اختيار بعض أهل الصنعة من أهل المغرب، واختيار القاضى أبى محمد بن خلاّد ، صاحب كتاب [الفاصل بين الراوى والواعى(1)] من أهل المشرق ، مع طائفةٍ . وليس ذلك بمرضيٍّ، إذْ رُبَّ كلمةٍ تجىء فى الكلام مكررة حقيقة، فهذا التكرير يوقع بعض الناس فى توهم مثل ذلك فى بعضه .

واختار القاضى ابن خلاّد أيضاً فى كتابه أن يمدّ عطفة خطّ التخريج من موضعه حتى يلحقه بأول اللحق بالحاشية . وهذا أيضاً غير مرضىّ ، فإنه وإن كان فيه زيادة بيانٍ فهو تسخيمٌ للكتاب، وتسويدٌ له ، لاسيما عند كثرة الإلحاقات والله أعلم .

وإنما اخترنا كِتْبَةَ اللاحق صاعداً إلى أعلى الورقة ـ : لئلا يخرجَ بعده نقصٌ آخر فلا يجد ما يقابله من الحاشية فارغاً له لو كان كَتَبَ الأولَ نازلاً إلى

---

(1) هو كتاب [المحدّث الفاصل بين الراوى والواعى] و « الفاصل » بالصاد المهملة ، ويكتب فى أكثر الكتب المطبوعة بالضاد المعجمة ، وهو خطأ وتصحيف . وهو أول كتاب ألف فى علوم الحديث «المصطلح» على غالب الظن ، ومؤلفه : الحافظ الإمام البارع أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن ابن خلاد الفارسى الرامهرمزى القاضى ، له ترجمة فى [تذكرة الحفاظ] (٣ : ١١٣) وذكر فيها أن أول سماعه للحديث كان فى سنة ٢٩٠ ونقل عن ابن منده أنه عاش إلى قرب سنة ٣٦٠ وجزم صاحب كشف الظنون (٢ : ٣٩١) أنه مات سنة ٣٦٠ .

أسفل . وإذا كتب الأولَ صاعداً فما يجدُ بعدَ ذلك من نقصٍ يجدُ ما يقابله من الحاشية فارغًا له .

وقلنا أيضاً : يخرّجه فى جهة اليمين ـ لأنه لو خرّجه إلى جهة الشمال فربما ظهر بعده فى السطر نفسه نقص آخر؛ فإن خرّجه قدّامه إلى جهة الشمال أيضاً وقع بين التخريجين إشكال ، وإن خرّج الثانى إلى جهة اليمين التقتْ عطفة تخريج جهة الشمال وعطفة تخريج جهة اليمين أو تقابلتا ، وأشبهَ ذلك الضربَ على ما بينهما ، بخلاف ما إذا خرّج الأول إلى جهة اليمين فإنه حينئذ يخرّج الثانى إلى جهة الشمال ، فلا يلتقيان ولا يلزم إشكال .

اللهم إلا أن يتأخر النقص إلى آخر السطر فلا وجه حينئذ إلا تخريجه إلى جهة الشمال ، لقربه منها ، ولانتفاء العلة المذكورة ، من حيث إنا لا نخشى ظهور نقص بعده. وإذا كان النقص فى أول السطر تأكد تخريجه إلى جهة اليمين، لما ذكرناه من القرب مع ماسبق .

وأما مايخرج فى الحواشى من شرح أو تنبيه على غلط أو اختلاف رواية أو نسخة أو نحو ذلك مما ليس من الأصل ـ : فقد ذهب القاضى الحافظ عياض رحمه الله إلى أنه لا يُخَرَّجُ لذلك خطٌّ تخريج ، لئلا يَدخَل اللبسُ ويحسبُ من الأصل ، وإنه لايخرج إلاَّ لما هو من نفس الأصل ، لكن ربما جعل على الحرف المقصود بذلك التخريج كالضبة أو التصحيح ، إيذاناً به .

قلت : التخريج أولى وأدَلُّ ، وفى نفس هذا المُخرَّج مايمنع الإلباسَ . ثم هذا التخريج يخالف التخريج لما هو من نفس الأصل فى أنّ خط ذلك التخريج يقع بين الكلمتين اللتين بينهما سقط الساقط، وخط هذا التخريج يقع على نفس الكلمة التى من أجلها خُرِّجَ المخرَّج فى الحاشية . والله أعلم .

الثانى عشر : من شأن الحُذاق المتقنين العنايةُ بالتصحيح ، والتضبيب ، والتمريض .

أما التصحيح فهو : كتابة « صح » على الكلام أو عنده ، ولا يفعل ذلك إلاّ فيما صحّ رواية ومعنًى غيرَ أنه عرضةٌ للشك أو الخلاف ، فيكتب عليه « صح » ليُعْرَف أنه لم يَغْفُل عنه ، وأنه قد ضُبط وصحّ على ذلك الوجه .

وأما التضبيب ، ويسمى أيضاً « التمريض » فيجعل على ما صحّ وروده كذلك من جهة النقل ، غير أنه فاسد لفظاً أو معنى ، أو ضعيف ، أو ناقص ، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية ، أو يكون شاذًّا عند أهلها يأباه أكثرهم ، أو مُصَحَّفاً ، أو ينقص من جملة الكلام كلمةٌ أو أكثر، وما أشبه ذلك ، فيُمَدُّ على ما هذا سبيلُه خطٌّ ، أوّلُه مثل الصاد ، ولا يلزق بالكلمة المعلَّم عليها ، كيلا يُظَنَّ ضرباً ، وكأنه صاد التصحيح بمدّتها دون حائها[1] كُتِبت كذلك ليفرق بين ماصحّ مطلقاً من جهة الرواية وغيرها. وبين ماصحّ من جهة الرواية دون غيرها ، فلم يكمل عليه التصحيح ، وكُتب حرفٌ ناقصٌ على حرفٍ ناقص ، إشعاراً بنقصه ومرضه ، مع صحة نقله وروايته ، وتنبيهاً بذلك لمن ينظر في كتابه على أنه قد وقف عليه ، ونقله على ما هو عليه ، ولعلّ غيره قد يُخرج له وجهاً صحيحاً، أو يظهر له بعد ذلك في صحته مالم يظهر له الآن ، ولو غيّر ذلك وأصلحه على ما عنده، لكان متعرّضاً لما وقع فيه غيرُ واحدٍ من المتجاسرين، الذين غيّروا ، وظهر الصوابُ فيما أنكروه ، والفسادُ فيما أصلحوه .

وأما تسمية ذلك ضبةً فقد بلغنا عن أبي القاسم إبرٰهيم بن محمد اللغوي ، المعروف بابن الإفليلي : أن ذلك لكون الحرف مقفلاً بها ، لا يتجه لقراءة ، كما أن الضبة مقفل بها . والله أعلم .

---

(١) يعني ترسم هكذا « صـ » فوق الكلمة . وهذه في معنى مايكتبه المصححون في المطابع الآن من كلمة « كذا » عند المواضع التي من هذا النوع .

قلت : ولأنها لما كانت على كلام فيه خلل أشبهت الضبة التي تجعل على كسر أو خلل ، استعير لها اسمها ، ومثل ذلك غير مستنكر في باب الاستعارات[1].

ومن مواضع التضبيب أن يقع في الإسناد إرسال أو انقطاع ، فمن عادتهم تضبيب موضع الإرسال والانقطاع ، وذلك من قبيل ما سبق ذكره ، من التضبيب على الكلام الناقص . ويوجد في بعض أصول الحديث القديمة ، في الإسناد الذي يجتمع فيه جماعة معطوفة أسماؤهم بعضها على بعض — : علامة تشبه الضبة فيما بين أسمائهم ، فيتوهم من لا خبرة له أنها ضبة ، وليست بضبة ، وكأنها علامة وصل فيما بينها ، أُثبِتَتْ تأكيداً للعطف ، خوفاً من أن تجعل « عن » مكانَ « الواو » . والعلم عند الله تعالى .

ثم إن بعضهم ربما اختصر علامة التصحيح ؛ فجاءت صورتها تشبه صورة التضبيب . والفطنةُ من خير ما أُوتيه الإنسان . والله أعلم .

الثالث عشر : إذا وقع في الكتاب ما ليس منه فإنه يُنْفَى عنه بالضرب أو الحكّ أو المحو أو غير ذلك ، والضربُ خير الحكّ والمحو .

روينا عن القاضي أبي محمد بن خلّاد رحمه الله قال : قال أصحابنا : الحكّ تُهمةٌ .

وأخبرني من أخبر عن القاضي عياض قال : سمعت شيخنا أبا بحرٍ سفيانَ ابنَ العاصي الأسديَّ يحكي عن بعض شيوخه أنه كان يقول : كان الشيوخ

---

(١) قال العراقي : « قلت : وفي هذا نظر وبعد ، من حيث إن ضبة القدح وضعت جبرا للكسر ، والضبة على المكتوب ليست جابرة ، وإنما جعلت علامة على المكان المغلق وجهه ، المستبهم أمره ، فهي بضبة الباب أشبه ، كما تقدّم نقل المصنف عن أبي القاسم الإقليلي ، وقد حكاه أبو القاسم هذا عن شيوخه من أهل الأدب ، كما وجدته في كلامه ، وحكاه القاضي عياض في [الإلماع] فقال : من أهل المغرب ، بدل قوله : من أهل الأدب ، والمذكور في كلام أبي القاسم ما ذكرته ، والله أعلم » .

يكرهون حضورَ السكّين مجلس السماع ، حتى لا يُبْشَرُ شيء ، لأن ما يُبشر منه ربما يصحّ فى رواية أخرى ؛ وقد يُسمع الكتابُ مرةً أخرى على شيخ آخر ، يكون ما بُشر وحُكّ من رواية هذا صحيحا فى رواية الآخر - : فيحتاج إلى إلحاقه بعد أن بُشر ؛ وهو إذا خُطّ عليه من رواية الأوّل ، وصحّ عند الآخر - : اكتُفى بعلامة الآخر عليه بصحته .

ثم إنهم اختلفوا فى كيفية الضرب :

فروينا عن أبى محمد بن خلّاد قال : أجود الضرب أن لا يطمسَ المضروبَ عليه ؛ بل يخط من فوقه خطًّا جيدا بيّنا ، يَدلّ على إبطاله ، ويُقرأ من تحته ما خُطّ عليه .

وروينا عن القاضى عياضٍ ما معناه : إن اختيارات الضابطينَ اختلفت فى الضرب : فأكثرهم على مدّ الخط على المضروب عليه ، مختلطاً بالكلمات المضروب عليها ، ويسمى ذلك « الشّقّ » أيضاً(١) . ومنهم من لا يخلطه ، ويُثبته فوقه ، لكنه يَعطف طرفى الخطّ على أول المضروب عليه وآخره . ومنهم من يستقبح هذا ؛ ويراه تسويداً وتطليساً . بل يُحوّق على أول الكلام بنصف دائرة ، وكذلك

(١) قال العراقى : « الشقّ » : بفتح الشين المعجمة وتشديد القاف . وهذا الاصطلاح لا يعرفه أهل المشرق ، ولم يذكره الخطيب فى [الجامع] ولا فى [الكفاية] ، وهو اصطلاح لأهل المغرب ، وذكره القاضى عياض ، فى [الإلماع] ، ومنه أخذه المصنف . وكأنه مأخوذ من الشقّ ، وهو الصدع ، أو من شقّ العصا ، وهو التفريق ، فكأنه فرّق بين الكلمة الزائدة وبين ما قبلها وبعدها من الصحيح الثابت - : بالضرب عليها والله أعلم . ويوجد فى بعض نسخ [علوم الحديث] : النشق : بزيادة نون مفتوحة فى أوّله وسكون الشين ، فإن لم يكن تصحيفا وتغييرا من النساخ - : فكأنه مأخوذ من نشق الظبى فى حبالته : إذا علق فيها ، فكأنه إبطال لحركة الكلمة وإعمالها ، بجعلها فى صورة وثاق يمنعها من التصرّف : والله أعلم » .

فى آخره ؛ وإذا كثر الكلامُ المضروب عليه فقد يفعل ذلك فى أول كل سطر منه وآخره ، وقد يكتفى بالتحويق على أول الكلام وآخره أجمع ومن الأشياخ مَنْ يستقبح الضرب والتحويق ؛ ويكتفى بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها، ويسميها « صفراً » كما يسميها أهل الحساب[1] . وربما كتب بعضهم عليه « لا » فى أوله و « إلى » فى آخره ؛ ومثل هذا يحسن فيما صح فى رواية وسقط فى رواية أخرى . والله أعلم .

وأما الضرب على الحرف المكرر ؛ فقد تقدم بالكلام فيه أبو محمد بن خلاّد الرّامَهُرْمُزِىّ رحمه الله[2] ؛ على تقدمه ؛ فروينا عنه قال : قال بعض أصحابنا: أَولاهما بأن يُبْطَلَ الثانى ؛ لأن الأول كُتب على صواب ، والثانى كُتب على الخطأ ؛ والخطأ أولى بالإبطال .

وقال آخرون : إنما الكتاب علامةٌ لما يُقْرأ ؛ فأولى الحرفين بالإبقاء أدلُّهمَا عليه وأجودُهما صورةً .

وجاء القاضى عياض آخِراً ففصّل تفصيلاً حسناً: فرأى أنْ تكرُّرَ الحرفِ إن كان فى أوّل سطرٍ فليضربْ على الثانى ؛ صيانةً لأوّل السطر عن التسويد والتشويه . وإن كان فى آخر سطر فليضربْ على أولها ، صيانةً لآخر السطر، فإن سلامة أوائل السطور وأواخرها عن ذلك أولى . فإن اتفق أحدهما فى آخر سطر والآخر فى أول سطر فليضربْ على الذى فى آخر السطر ؛ فإن أول السطر أولى

---

(١) رسم الصفر دائرة عند أهل الحساب إنما هو فى اصطلاح أهل المغرب ، الذين منهم القاضى عياض ، وهم كانوا ولا يزالون إلى الآن يكتبون أرقام الحساب برسم الأرقام المعروفة عند الإفرنج ، بخلاف أرقام أهل المشرق .

(٢) « الرامهرمزى » قال السمعانى فى الأنساب : « بفتح الراء والميم بينهما الألف وضمّ الهاء وسكون الراء الأخرى وضم الميم وفى آخرها الزاى المعجمة هذه النسبة إلى رامهرمز ، وهى إحدى كور الأهواز من بلاد خوزستان » وقد سبق الكلام على ترجمته فى (ص ٣١) .

بالمراعاة . فإن كان التكرر في المضاف أو المضاف إليه ؛ أو في الصفة أو في الموصوف ، أو نحو ذلك : لم نُراعِ حينئذ أولَ السطر وَآخره . بل يراعى الاتّصال بين المضاف وَالمضاف إليه وَنحوهما في الخطّ ، فلا نفصل بالضرب بينهما . وَنضرب على الحرف المتطرف من المتكرر ، دون الوسط .

وَأما المحوُ فيقاربُ الكشطَ في حكمه الذي تقدم ذكره ؛ وَتتنوعُ طرقه : وَمن أغربها ـ مع أنه أسلمها ـ : مارُوي عن سُحْنون بن سعيد التنوخي الإمام المالكي[1] : أنه ربما كان كتب الشيء ثم لعقه . وَإلى هذا يُومِئُ ما روينا عن إبراهيم النخعي رضي الله عنه أنه كان يقول : من المروءة أن يرى في ثوب الرجل وَشفتيه مِدَادٌ ؛ وَالله أعلم .

الرابع عشر : لِيكُنْ فيما تختلفُ فيه الرواياتُ قائمًا بضبط ما تختلف فيه في كتابه ، جَيِّدَ التمييز بينهما ، كيلا تختلطَ وتشتبهَ فيفسدَ عليها أمرُها .

وسبيلُه : أن يَجعل أوّلاً متنَ كتابه على رواية خاصَّةٍ ، ثم ما كانت من زيادةٍ لرواية أخرى ألحقَها ، أو من نقصٍ أعْلَمَ عليه ، أو من خلافٍ كتَبَه ، إما في الحاشية ، وإما في غيرها ، مُعَيِّناً في كل ذلك مَن رواه ، ذاكراً اسمَه بتمامه ، فإن رَمَز إليه بحرفٍ أو أكثر فعليه ماقدمنا ذكرَه ، من أنه يبين المراد بذلك في أول كتابه أو آخره ، كيلا يطُولَ عهدُه به فيَنْسَى ، أو يقعَ كتابُه إلى غيره فيقع من رموزه في حَيْرةٍ وعمًى .

---

(١) « سحنون » بفتح السين المهملة وضمها وسكون الحاء وضمّ النون ، وفي فتح السين وضمها كلام من جهة العربية ، وأصله اسم طائر حديد الذهن بالمغرب ، ولقب به تشبيها له به ؛ واسمه « عبد السلام بن سعيد التنوخي أبو سعيد » ولد في أوّل رمضان سنة ١٦٠ وقرأ على ابن القاسم وابن وهب وأشهب » ، ومات يوم الثلاثاء ٩ رجب سنة ٢٤٠ وانظر ترجمته في ابن خلكان (١ : ٣٦٠ ـ ٣٦٧) .

وقد يُدْفَعُ إلى الاقتصار على الرموز عند كثرة الروايات المختلفة، واكتفى بعضهم فى التمييز بأن خصَّ الرواية الملحقة بالحمرة ، فعل ذلك أبو ذرّ الهرويّ من المشارقة ، وأبو الحسن القابسى من المغاربة ، مع كثير من المشايخ وأهل التقييد.

فإذا كان فى الرواية الملحقة زيادةٌ على التى فى متن الكتاب كتبها بالحمرة. وإن كان فيها نقصٌ ، والزيادةُ فى الرواية التى فى متن الكتاب - : حَوَّقَ عليها بالحمرة . ثم على فاعل ذلك تبيينُ مَن له الرواية المعلمةُ بالحمرة فى أول الكتاب أو آخره ، على ماسبق والله أعلم .

الخامس عشر : غلب على كَتَبة الحديث الاقتصار على الرمز فى قولهم « حدثنا » و « أخبرنا » ، غير أنه شاع ذلك وظهر ، حتى لا يكاد يلتبس . أما « حدثنا » فيكتب منها شطرها الأخير، وهو الثاء والنون والألف، وربما اقتصر على الضمير منها ، وهو النون والألف(١). وأما «أخبرنا» فيكتب منها الضمير المذكور مع الألف أولاً(٢) . وليس بحسنٍ مايفعله طائفةٌ ، من كتابة « أخبرنا » بألف مع علامة « حدثنا » المذكورة أوّلاً(٣) ، وإن كان الحافظ البيهقى ممن فعله . وقد يكتب فى علامة « أخبرنا » راء بعد الألف، وفى علامة « حدثنا » دال فى أولها(٤) . وممن رأيت فى خطه الدالَ فى علامة « حدثنا » الحافظُ أبو عبد الله الحاكم ، وأبو عبد الرحمن السُّلمى ، والحافظ أحمد البيهقى ، رضى الله عنهم . والله أعلم(٥) .

---

(١) يعنى تكتب « ثنا » أو « نا » .

(٢) يعنى تكتب « أنا » .

(٣) أى تكتب « أبنا » بدون نقط ، لأنها توقع القارئ فى الاشتباه واللبس .

(٤) يعنى أن تختصر « حدثنا » « دثنا » ، و « أخبرنا » « أرنا » .

(٥) وأقدم مارأيت أنا فى اختصار « أخبرنا » - : خطّ الربيع بن سليمان صاحب الشافعي ، فى كتاب [الرسالة] للشافعى ، فهو يختصرها « أرنا » .

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسنادٍ ما صورته « ح » وهي حاء مفردة مهملة، ولم يأتنا عن أحد ممن يعتمد بيانٌ لأمرها، غيرَ أني وجدتُ بخطّ الأستاذ الحافظ أبي عثمان الصابوني، والحافظ أبي مسلم عمر بن عليّ الليثي البخاري والفقيه المحدث أبي سعد الخليلي رحمهم الله في مكانها بدلاً عنها: « صح » صريحة. وهذا يُشعر بكونها رمزاً إلى « صح »، وحَسُنَ إثباتُ « صح » ههنا لئلا يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط، ولئلا يُرَكَّب الإسنادُ الثاني على الإسنادِ الأول فيُجعلا إسنادًا واحدًا.

وحكى لي بعضُ من جمعني وإياه الرحلةُ بخراسانَ، عمّن وَصَفَه بالفضل من الأصبهانيين: أنها حاء مهملة من التحويل، أي من إسناد إلى إسناد آخر.

وذاكرتُ فيها بعضَ أهل العلم من أهل المغرب، وحكيتُ له عن بعض مَنْ لقيتُ من أهل الحديث أنها حاء مهملة إشارة إلى قولنا « الحديث »، فقال لي: أهلُ المغرب ـ وما عرفت بينهم اختلافًا ـ يجعلونها حاء مهملةً، ويقول أحدُهم إذا وصل إليها: « الحديثَ »، وذَكر لي أنه سمع بعضَ البغداديين يذكر أيضًا أنها حاء مهملة. وأن منهم من يقول إذا انتهى إليها في القراءة ـ: « حَا » ويَمُرُّ.

وسألتُ أبا الحافظَ الرحّالَ أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الرُّهاوي رحمه الله عنها؟ فذَكر أنها حاء من « حائل » أي: تحولُ بين الإسنادين، قال: ولا يلفظ بشيء عند الانتهاء [إليها] في القراءة، وأنكر كونها من « الحديث » وغير ذلك، ولم يَعرفْ غيرَ هذا عن أحد من مشايخه، وفيهم عدد كانوا حفّاظَ الحديث في وقته.

قال المؤلف: وأختارُ أنا ـ والله الموفقُ ـ أن يقول القارئُ عند الانتهاء إليها « حَا » ويَمُرُّ، فإنه أحوطُ الوجوه وأعدلُها. والعلم عند الله تعالى.

السادس عشر: ذكر الخطيبُ الحافظُ: أنه ينبغي للطالب أن يكتب بعد البسملة اسمَ الشيخ الذى سمع الكتابَ منه، وكنيتَه ونَسَبَه، ثم يسوقَ ما سمعه

منه على لفظه . قال : وإذا كتب الكتابَ المسموعَ فينبغى أن يكتب فوقَ سطر التسمية أسماء مَن سمع معه ، وتاريخَ وقت السماع ، وإن أحبّ كَتب ذلك فى حاشية أول ورقة من الكتاب ، فكلاً قد فعله شيوخنا .

قلتُ : كِتْبَةُ التسميع جنب ذكره أحوطُ له وأحرى بأن لا يخفى على مَن يحتاجُ إليه . ولا بأس بكَتبه آخرَ الكتاب ، وفى ظهره ، وحيث لا يخفى موضعه .

وينبغى أن يكون التسميعُ بخط شخص موثوق به ، غيرِ مجهول الخطّ ، ولا ضير حينئذ فى أن لا يكتب الشيخُ المُسْمِعُ خطَّه بالتصحيح . وهكذا لا بأس على صاحب الكتاب ـ إذا كان موثوقاً به ـ أن يقتصر على إثبات سماعه بخط نفسه ، فطالما فعل الثقاتُ ذلك .

وقد حدثنى بمرْوَ الشيخُ أبو المظفَّر بنُ الحافظ أبى سعد المروزى عن أبيه عمن حدثه من الأصبهانية : أن عبد الرحمن بن أبى عبد الله بن منده قرأ ببغداد جزءاً على أبى أحمد الفَرَضِىّ ، وسأله خطَّه ، ليكونَ حجةً له ، فقال له أبو أحمد : يا بُنَىَّ ، عليك بالصدق ، فإنك إن عُرفتَ به لا يُكذّبك أحدٌ ، وتُصدَّقُ فيما تقولُ وتنقلُ ، وإذا كان غيرَ ذلك فلو قيل لك : ما هذا خطُّ أبى أحمد الفرضى ، ماذا تقولُ لهم ؟! .

ثم إنّ على كاتب التسميع التحرّىَ والاحتياطَ ، وبيانَ السامع والمسموع منه بلفظ غير محتمل ، ومجانبةَ التساهل فيمن يُثبتُ اسمَه ، والحذَر من إسقاط اسم واحدٍ منهم لغرضٍ فاسدٍ . فإن كان مُثبت السماع غيرَ حاضر فى جميعه لكن أثبته معتمداً على إخبار مَن يثق بخبره من حاضريه ـ : فلا بأس بذلك إن شاء الله تعالى . .

ثم إن مَن ثَبَت سماعُه فى كتابه فقبيحٌ كتمانُه إياه ، ومنعُه من نقل سماعه ومن نسخ الكتاب ، وإذا أعاره إياه فلا يُبطئْ به .

رويناعن الزهريّ قال : إيّاكَ وغُلولَ الكتب ، قيل له : وما غلول الكتب ؟ قال : حبسُها عن أصحابها .

وروينا عن الفُضَيْل بن عِياض رضى الله عنه أنه قال : ليس من أفعال أهل الورع ولا أفعال الحكماء ـ : أن يأخذَ سماعَ رجل وكتابَه ، فيَحْبِسه عنه ، ومَن فعل ذلك فقد ظلم نفسه .

فإنْ مَنَعَه إياه : فقد روينا أن رجلاً ادعى على رجل بالكوفة سماعاً منعه إياه ، فتحاكما إلى قاضيها حفص بن غِيَاثٍ ، فقال لصاحب الكتاب : أخرج إلينا كتبك ، فما كان من سماع هذا الرجل بخطّ يدك ألزمناك ، وما كان بخطه أعفيناك منه .

قال ابنُ خلاّد : سألت أبا عبد الله الزُّبيريّ عن هذا ، فقال : لايجيء في هذا الباب حكمٌ أحسنُ من هذا ، لأن خطّ صاحب الكتاب دالٌّ على رضاه باستماع صاحبه معه . قال ابن خلاّد : وقال غيرُه : ليس بشيء .

ورَوى الخطيبُ الحافظ أبو بكر عن إسماعيل بن إسحٰق القاضى : أنه تُحُوكِمَ إليه فى ذلك ، فأطرق مليًّا ، ثم قال للمدعَى عليه : إن كان سماعه فى كتابك بخطك فيلزمك أن تعيره ، وإن كان سماعه فى كتابك بخطّ غيرك فأنت أعلمُ .

قلتُ : حفص بن غياثٍ معدود فى الطبقة الأولى من أصحاب أبى حنيفة(1) ، وأبو عبد الله الزُّبيرى من أئمة أصحاب الشافعى(2) ، وإسمٰعيلُ بن إسحق لسانُ

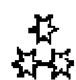
---

(1) هنا فى ابن الصلاح « جعفر بن غياث » وهو خطأ . وقد مضى قريباً على الصواب « حفص بن غياث » وهو من تلاميذ أبى حنيفة ، ومن شيوخ أحمد بن حنبل ، ولد سنة ١١٧ هـ وولى قضاء الكوفة ١٣ سنة ، وقضاء بغداد سنتين ، ومات سنة ١٩٤ هـ .

(2) هو أبو عبدالله الزبير بن أحمد بن سليمان الزبيرى صاحب كتاب [الكافى] —

أصحاب مالك وإمامُهم(1) . وقد تعاضدت أقوالهم فى ذلك ، ويرجع حاصلها إلى أن سماع غيره إذا ثبتَ فى كتابه برضاه فيلزمه إعارته إياه . وقد كان لايتبين لى وجهه ، ثم وجهتُه بأن ذلك بمنزلة شهادةٍ له عنده ، فعليه أداؤها بما حوته ، وإن كان فيه بذلُ ماله ، كما يلزمُ متحملَ الشهادة أداؤها ، وإن كان فيه بذلُ نفسه بالسعى إلى مجلس الحكم لأدائها . والعلم عند الله تعالى .

ثم إذا نَسخ الكتابَ فلا ينقلْ سماعَه إلى نسخته إلاَّ بعد المقابلة المرْضيَّة. وهكذا لاينبغى لأحد أن ينقل سماعاً إلى شيء من النسخ ، أو يُثبتَه فيها عند السماع ابتداءً — : إلاّ بعد المقابلة المرضية بالمسموع ، كيلا يغترَّ أحدٌ بتلك النسخة غيرِ المقابلة ، إلاّ أن يُبيِّن مع النقل وعنده كونَ النسخة غيرَ مقابلةٍ . والله أعلم .



هذا آخر ماقال أبو عمرو بن الصلاح في هذا الفصل ، وقد طال جداً ، ولكنه نفيسٌ كله ، وفيه فوائدُ جمةٌ ، ودقائقُ بديعة ، وقد كتب العلماء بعده فى ذلك الشيء الكثير ، منهم المختصِر ، ومنهم المطيل ؛ وذكروا وجوهاً وتفاصيل أُخَر ؛ وكلها فى تصحيح المخطوطات كما أسلفنا ؛ ولسنا نحب أن نطيل فيه أكثر من هذا الآن ؛ خشيةَ الملل والسآمة .

وهذه القواعد التى ذكر ابنُ الصلاح يصلح أكثرها فى تصحيح

— فى فقه الشافعى : قال النووى : « مات قبل سنة ٣٢٠ » وله ترجمة فى [تاريخ بغداد] للخطيب (٨ : ٤٧١) و [تهذيب الأسماء] للنووى (٢ : ٢٥٦) .

(١) هو إسمعيل بن إسحق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم ، ولد سنة ٢٠٠ ومات فى أواخر ذى الحجة سنة ٢٨٢ ، وله ترجمة فى [الديباج المذهب] (ص ٩٢ — ٩٥) .

الكتب المطبوعة ، وهي كلها إرشادٌ للمصحح عند النقل من الكتب المخطوطة ، حتى يعرفَ قيمةَ الأصول التى يطبع عنها ؛ أهى مما يوثق به ؛ أم مما يُحاط في الأخذ عنه ؟

ولو كانت الفرصُ مواتيةً لحرَّرْتُ قواعدَ التصحيح المطبعى ؛ ووضعتُ له القوانين الدقيقة على أساس مارسم لنا أئمّتُنا المتقدمون؛ وعلماؤنا الأعلامُ الثقاتُ ؛ لتكونَ دستوراً للمطابع كلها ؛ ومرشداً للمصححين أجمع ؛ وعسَى أن أفعل ؛ إن شاء ألله ؛ بتوفيقه ؛ وهدايته وعونه .

الفهارس المعجمة

ومما امتازت به مطبوعات المستشرقين أنْ عُنُوا بوضع الفهارس المرشدة للقارئ أتمّ عناية ، فى أغلب أحيانهم وتفننوا فى أنواعها ، مرتبةً على حروف المعجم : فمن فهرس للأعلام ، ومن فهرس للشعراء ، ومن فهرس للقبائل ، ومن فهرس للأسانيد ، ومن فهرس للآيات القرآنية ، ومن فهرس للألفاظ النبوية ، ومن فهرس المسائل العلمية ـ على اختلاف مناحى الكتب التى تعمل لها الفهارس ، واختلاف علومها[1] وهذا عمل قيّم جليل ، لايدرك خطرَه وفائدته ، إلاّ من ابتلى بالعناء فى البحث والمراجعة ، وعجز أو وصل إلى مايريد البحث عنه. وقد تبعهم فى ذلك كثير من المصححين المحدَثين عندنا ، تقليداً لهم ، على

---

(١) ومن المستغرب النادر أن أجلّ الكتب وأصحها بعد كتاب الله ، وهو : صحيح البخارى ، وهو أشدّ الكتب حاجة إلى الفهارس المعجمة ، لصعوبة البحث فيه إلا على من تحقق به ، وطالت له ممارسته ـ : هذا الصحيح طبعه المستشرقون ولم يضعوا له الفهارس كعادتهم ! !

اضطراب فيما يصنعون وتقلقل ، فمنهم من يُتْقِن ، ومنهم من يعجز ، ومنهم من يوفَّق ، ومنهم من يَفشَل ، ومَرَدُّ ذلك إلى إسناد العمل لغير أهله أحياناً ، وإلى ضنّ الناشرين بالنفقة والأجر غالباً .

وأما دور الطباعة القديمة عندنا — وفي مقدمتها مطبعة بولاق — الم يُعْنَ مصححوها بهذا النوع من الفهارس أصلاً ، وماأظنهم فكروا في شيء منه ، مع أن مطبوعات المستشرقين كانت موجودة معروفة . ومن أمثلة ذلك : [سيرة ابن هشام] نشرها المستشرق [وستنفلد] في سنتي ١٨٥٩ — ١٨٦٠ ومعها فهارس مفصلة ، ثم طبعت في بولاق سنة ١٢٩٥ هـ (توافق سنة ١٨٧٨ م) بدون فهارس . وأنا أستبعد جدا أن لا تكون طبعة [وستنفلد] في يد مصححي مطبعة بولاق عند طبع الكتاب ! !

وصنع الفهارس على هذا النحو ابتكار طريف ، والفهارس مفاتيح الكتب ، والمستشرقين الفضلُ الأوّل في تطبيقه على المطبوعات العربيــة ، أعانهم على ذلك وجود المطابع .

وكما اغترّ الناس بصناعة المستشرقين في التصحيح اغترّوا بصناعتهم في الفهارس ، بل كانوا أشد بهم اغتراراً ، وأكثرلهم خنوعا وخضوعا ، ووقع في وهمهم اليقينُ بأن هذه الفهارس شيء لم يعرفه علماء الإسلام والعربية ، بل ظنوا أن أنواع المعاجم كلها من ابتكار الإفرنج ، وأن ماعندنا منها تقليد لهم واقتباسٌ منهم .

وأول من علمناه نَفَى هذه الأسطورةَ ، وأكْذَبَ هذا الوَهَمَ — : صديقُنا الأخ العلامة الأستاذ « محمد أحمد الغمراوى » المدرسُ بكلية الطب المصرية ، في كتاب [مرشد المتعلم[1]] الذى ترجمه عن اللغة الإنكليزيه ، وألحق به فصلاً بقلمه في « كتب المراجعة في اللغة العربية » وصف فيه كثيرًا من المعاجم

(١) طبع بمطابع دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٤ .

العربية ، وذكر تاريخ مؤلفيها ، ثم قال (ص ٢٧٥ ـ ٢٧٧) : « ولعلك لاحظتَ في وصف هذه القواميس[١] أنها هجائية ، أي مرتبة ترتيباً هجائياً على حروف المعجم : الألف فالباء فالفاء وهلم جرّا ، في جميع حروف الكلمة ، على نسق المعاجم الإفرنجية . لكن المعاجم الإفرنجية في هذا تابعةٌ غيرُ متبوعةٍ ، فهي في ذاتها متأخرةُ النشوء ، نشأتْ بعد عهد النهضة ، أي بعد القرن الخامس عشر ، والترتيب الهجائي جاء بعد ذلك ، كخطوة في تاريخ نشوئها ، حتى أن أول قاموس هجائي إنجليزي لم يظهر إلاّ في القرن السابع عشر ، ولم يكن قاموساً بالمعنى المعروف ، إنما كان مجموعة كلمات صعبة دراسية . وإذا تنزلنا في استعمال كلمة « قاموس » وأطلقناها على مثل هذه المجموعة ـ : فإن مولد القواميس الهجائية في اللغة العربية قديم جدًّا . لكن استعمال « قاموس » بهذا المعنى فيه تجوّز كبير ، ولا داعي له فيما نحن بصدده ، من أي الاثنين أسبق إلى الترتيب الهجائي : الشرقُ أم الغرب ؟ فإن أقدم القواميس العربية التي ذكرنا لك ظهر في القرن الخامس الهجري[٢] ، أو الحاديَ عشر الميلادي » .

ثم قال « فتاريخ القواميس العربية الهجائية يرجع على الأقل إلى القرن العاشر ، أي نحو سبعة قرون قبل تاريخ أول مجموعة كلماتٍ انجليزية هجائية ، وأكثر من ثلاثة قرون قبل أول قاموس هجائي لاتيني ظهر في أوربا حين كانت اللاتينيةُ لغةَ الأدب في أوربا ، قبل أن يكون لأوربا لغاتٌ أدبية . فالعربُ همُ أسبقُ الأمم الحديثة قاطبة إلى القواميس تأليفاً واستعمالاً لترتيب الهجائي ، ومع ذلك فإن أكثر المتأدبين يعتقدون أن الترتيب الهجائي شيء ابتدعه الإفرنج ، واختصت به القواميس الإفرنجية » .

---

(١) اقرأها دائماً : « المعاجم » .

(٢) يشير بذلك إلى كتاب [المفردات في غريب القرآن] للراغب الأصفهاني ، الحسين بن محمد المتوفى سنة ٥٠٢ ولكن سنذكر فيما يأتي معاجم عربية أقدم منه كثيراً .

فإذَنْ : أولُ معجم لَطِينِيٍّ[1] ظهر فى أوربة كان فى القرن الثالث عشر الميلادى أو بعده ، وأول مجموعة هجائية للكلمات الانجليزية ظهرت فى القرن السابع عشر أو بعده .

فالشرقُ شرقٌ، والغربُ غربٌ: الشرقُ دائما ابتكارٌ وإنشاء. والغربُ دائما تقليدٌ ثم تنظيمٌ !! .

وإنما أعان الغَرْبَ على الظهور ؛ وعلى تثبيت قدمه فى العلوم والصناعات ، وعلى امتلاك أعنّةِ الدنيا ـ : أن نهضتَه ـ المقتبسةَ من الشرق ـ اقترنتْ باختراع الآلات الميكانيكية وباختراع البارود ، والذين عرفوا البارود أوّلاً هم العربُ ، وحاربوا الإفرنج بالمدافع فى أواخر عهد الفردوس المفقود « الأندلس » ، وعرف العربُ أيضاً مبادئ الميكانيكا ، ولو تأخرتْ كارثةُ هزيمتهم وتفرّقهم قليلاً حتى يتهيّأ لهم استكمالُ ما عرفوا أو بدءوا فى معرفته ـ : ما قامت للإفرنج قائمة ؛ ولكانت أوربةُ كلُّها بلاداً إسلاميةً ؛ أو فى حماية الإسلام .

ولكن هكذا قُدّر فكان ، وربما دار الفلكُ دورتَه ، فوصلَ المسلمون من أسباب مجدهم وعزهم ما انقطع ، وهاهى البشائر تلوح فى الآفاق ، لايحجبها إلاّ غيابات من الضعف والتفرنج ، إذا ما هبتْ عليها نسماتُ الإسلام انقشعتْ، ثم يثبُ الأسدُ وثبتَه، إن شاء ألله .

ونعودُ إلى ابتكار العرب المعجمَ والفهارسَ :

---

(١) هذا هو التعريب الصحيح القديم لكلمة « لاتينى » .

فأولُ مَن نعلمه فكّر فى ذلك : الخليلُ بن أحمد[1] ، إمامُ اللغة والعربية ، ومخترعُ العَروض ، فى أواسط القرن الثانى الهجرى ، فإنه ألّف [كتاب العين] فى اللغة[2] وفى أوله ما نصه :

« هذا ما ألفه الخليلُ بن أحمد البصرى ، رحمة الله عليه ، من حروف ا ب ت ث مع ما تكلمتْ به ، فكان مدارَ كلامِ العرب وألفاظهم ، ولا يخرج منها عنه شىء . وقد أراد أن تعرفَ بها العربُ أشعارَها وأمثالَها ومخاطباتِها ، وأن لا يَشِذَّ عنه شىء من ذلك . فأعمل فكره فيه ، فلم يمكنه أن يبتدئ بالتأليف من أول ا ب ت ث وهو الألف ، لأن الألف حرف معتلّ . فلما فاته الحرفُ الأول كره أن يبتدئ بالثانى ، وهو الباء ، إلاّ بعد حجةٍ واستقصاء النظر ، فدبّر ونظر إلى الحروف كلها ، وذَاقَها ، فصيّر أَوْلاَها بالابتداء أدخلَ حرفٍ منها فى الحلق . وإنما كان ذوقه إياها أنه كان يفتح فاه بالألف ثم يُظهر الحرفَ ، نحو : أَبْ ، أَتْ ، أَثْ ، أَحْ ، أَعْ ، أَغْ . فوجَد العينَ أدخل الحروف فى الحلق ؛ فجعلها أولَ الكتاب ، ثم ما قَرُب منها ، الأرفعَ فالأرفع ، حتى أتى على آخرها ، وهو الميم . فإذا سُئلتَ عن كلمة وأردتَ أن تعرف موضعها ، فانظر إلى حروف الكلمة ، فمهما وجدتَ منها واحداً فى الكتاب المقدّم فهو فى ذلك الكتاب . وقَلَبَ الخليلُ ا ب ت ث فوضعها

(١) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى ، ولد سنة ١٠٠ ومات سنة ١٧٠ ، وقيل ١٧٥ . أى فى القرن الثامن الميلادى ، لأن سنة ١٧٥ هجرية توافق سنة ٧٩١ — ٧٩٢ ميلادية . وقد نقل عـلاء الدّين البسنوى فى [محاضرة الأوائل] (ص ٦٩) عن السيوطى قال : « أول من وضع اللغة على الحروف الخليل بن أحمد » .

(٢) هو من كنوز العرب النادرة المفقودة ، وكان العلامة الأب أنستاس الكرملى قد شرع فى طبع ما وجده منه قبل الحرب العظمى ، منذ بضع وعشرين سنة ، فطبع ببغداد قطعة منه فى ١٤٤ صفحة ، وهى عزيزة الوجود :

على قدر مخرجها من الحلق ، وهذا تأليفه : ع ح هـ ، خ غ ، ق ك ، ج ش ض ، ص س ز ، ط ت د ، ظ ذ ث ، ر ل ن ، ف ب م ، و ا ى » .

هذا ما فى صدر [كتاب العين] وسواء أكان من قول تلميذه وراوية كتابه الليث بن المظفر بن نصر بن سيار ، أم من قول الخليل نفسه ، على عادة المتقدمين فى كتبهم فى التحدث عن أنفسهم بضمير الغائب - : فإن ذلك لاينقص من دلالته شيئاً ، إنه يدل على أن الخليلَ أولُ من فكّر فى التأليف على حروف المعجم ، ووضْع اللغةِ عليها .

وقد حكى تلميذُه الليثُ حكايةَ تأليف الكتاب ، نقلها محمد بن إسحٰقَ النديم [فى الفهرست][1] عن الكسروى (ص ٦٤ - ٦٥ طبعة مصر سنة ١٣٤٨) وحكاها ياقوت أيضاً فى [معجم الأدباء] عن الكسروى (٦ : ٢٢٧ طبعة مرجليوث سنة ١٩٣٠) وبين الروايتين فروق ضئيلة فى الألفاظ ، وشىء من الخطأ والتحريف ، جمعت ما بينهما ، وأصلحتُ ما استطعت إصلاحه :

قال ابن النديم : « قال أبو الحسن على بن مهدىّ الكسروى[2] : حدثنى محمد بن منصور المعروفُ بالزّاج[3] المحدِّثُ ، قال : قال الليث بن المظفَّر بن نصر

(١) الفهرست ألفه ابن النديم سنة ٣٧٧ .

(٢) له ترجمة فى [معجم الأدباء](٥ : ٤٢٧ - ٤٣٢) وكان موجوداً سنة ٢٩٨ وقال ابن أبى طاهر : « وكان الكسروى أديباً ظريفاً حافظا ، راوية شاعراً عالما بكتابِ [العين] خاصة » .

(٣) « زاج » بالزاى والجيم ، كما فى القاموس وكتب الرجال ، وفى ياقوت « راح » بالمهملتين ، وهو خطأ مطبعى . ويظهر أن الكسروى أخطأ اسم شيخه فسماه « محمد بن منصور » والصحيح أنه « أحمد بن منصور » وله ترجمة فى [تاريخ بغداد] للخطيب (٥ : ١٥٠ - ١٥١) و [التهذيب] (١ : ٨٢ - ٨٣) ومات الزاج هذا فى يوم الخميس ١٠ ذى الحجة سنة ٢٥٧ .

بن سيّار : كنتُ أصير[1] إلى الخليل بن أحمد ، فقال لى يومًا : لو أن إنسانًا قصد وألّف حروف ا ب ت ث على ماأُمَثِّلُه لاستوعَبَ فى ذلك جميعَ كلام العرب ، فتهيأ له أصل لايخرج عنه شىء منه بتةً . قال: فقلت له: وكيف يكون ذلك ؟ قال : يؤلفه على الثنائىّ والثلاثىّ والرباعىّ والخماسىّ ، وإنه ليس يُعرف للعرب كلامٌ أكثرُ منه . قال الليث : فجعلتُ أستفهمه ويصفُ لى ، ولا أقفُ على مايصفُ. فاختلفتُ إليه فى هذا المعنى أيامًا، ثم اعتلّ وحججتُ ، فما زلتُ مشفقًا عليه ، وخشيتُ أن يموتَ فى علته ، فيبطل ما كان يشرحه لى، فرجعت من الحج وصرت[2] إليه ، فإذا هو قد ألف الحروفَ كلَّها ، على مافى صدر هذا الكتاب ، فكان يملى علىّ مايحفظ ، وما شَكَّ فيه يقول لى : سَلْ عنه ، فإذا صَحَّ فأثبِتْه ، إلى أن عملتُ الكتابَ[3] ،قال علىّ بن مهدى: فأخذتُ

(١) فى الفهرست « أسير » بالسين ، وهو تصحيف .

(٢) فى الفهرست « وسرت » بالسين ، وهوتصحيف .

(٣) هكذا هذه الرواية ، وليس من همنا هنا أن نحقق الخلاف فى تأليف كتاب [العين] ، وهو خلاف قديم معروف ، ولكن الذى أرضاه وأرجحه ؛ مما قرأت وفهمت : أن الخليل وضع الكتاب جملة ، فرسم حدوده ، وبنى هيكله ، وملأ أكثر الموادّ بمفرداتها ، أو كثير منها ، إملاء على تلميذه الليث بن المظفر ، ثم زاد فيه الليث ماصحّ عنده مما أذن له به الخليل ؛ وقد وجدت عند كتابة هذا مايشير إلى قوّته وتأييده ؛ فيما نقل ابن خلكان فى ترجمة الخليل (١ : ٢١٦) عن حمزة بن الحسن الأصبهانى قال :

« وبعدُ ، فإن دولةَ الإسلام لم تُخرِجْ أبدعَ للعلوم التى لم يكن لها عند علماء العرب أصولٌ ـ : من الخليل ، وليس على ذلك برهانٌ أوضحُ من علم العروض ، الذى لا عن حكيم أَخَذَه ، ولا على مثالٍ تَقَدَّمه احتذاه ، وإنما اخترعه مِن مَمَرٍّ له بالصفَّارين ، من وَقْع مطرقةٍ على =

من محمد بن منصور نسخةَ هذا الكتاب ، وهى [العين] انتسخها محمد بن منصور بن الليث بن المظفر » .

ثم جاء العلماء بعد الخليل ، فوضعوا كتب اللغة على حروف المعجم ، إذ وجدوا أن ترتيب الحروف على ماصنع الخليل فيه عنت وإرهاق، لا يتقنه إلا من كان مثلَ الخليل ، ورأوا أن الألِفَ كما تكون حرفًا معتلاً تكون همزة ، أى حرفًا غير معتل ، وأنها لاتكون حرف علة فى أول الكلمة ، فقلدوا الخليل فى أصل النظر والفكر ، فرتبوا على ترتيب المعجم ، وكلهم اعتبر أصل الكلمة بعد نفى الزوائد عنها ، ثم رتبوا : فمنهم من رتب على أوائل الكلمات ، فبدأ بما أوله الهمزة ، وهكذا ، كترتيب [المصباح المنير] مثلاً ، ومنهم من رتب على أواخر الكلمات ، فقسم الكلمات إلى أبواب على عدد الحروف ، ثم رتب كلّ باب على فصول باعتبار أوائل الكلمات ، وهكذا ، كترتيب [الصحاح] و [القاموس] مثلاً . وكلهم راعى الترتيب فى الحروف المتوسطة فى الكلمات أيضًا ، فما كان ثانيه ب مقدم على ما كان ثانيه ت وهكذا .

= طَسْتٍ ، ليس فيهما حجةٌ ولا بيانٌ يؤديان إلى غير خليتهما ، أو يفسِّران غيرَ جرهرها ، فلو كانت أيامُه قديمةً ، ورسومُه بعيدةً — : لَشَكَّ فيه بعضُ الأمم ، لصنعته مالم يصنعه أحدٌ ، منذ خلقَ اللهُ الدنيا ، من اختراعه العلم الذى قدمتُ ذكره ؛ [ومن تأسيسه بناء كتابِ العين] ، الذى يَحْصُر لغةَ أمة من الأمم قاطبةً ثم من إمداده سيبويه من علم النحو بما صنف منه كتابَه ، الذى هو زينةٌ لدولة الإسلام » .

وإن شئت الإسهاب، بعد هذا فاقرأ الفهرست لابن النديم (٦٣ - ٥٥) ومعجم الأدباء لياقوت (٤ : ١٨١ — ١٨٣ و ٦ : ١٩٧ — ١٩٨ و ٢٢٢ — ٢٢٧) وبغيــة الوعاة للسيوطى (٢٤٣ — ٢٤٥ و ٣٨٣) ومفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (١ : ٩٤ — ٩٦) وكشف الظنون (٢ : ٢٨٩ — ٢٩١ طبعة الاستانة) .

ومعاجم اللغة يعسر حصرها ، وليس هذا أيضاً بموضعه ، وإنما يهمنا أن يعرف القارئ أن المعاجم المرتبة على أوائل الكلمات قديمة وكثيرة ، لما وقع فى وهم كثير من الناس أن جُلّها مرتب على أواخر الكلمات ، لما اشتهر بينهم من الصحاح والقاموس ولسان العرب .

وفى كلام الأخ الأستاذ الغمراوى ـ الذى نقلنا آنفاً (ص ٤٥) ـ ما يوهم القارئ أن كتاب [المفردات] للراغب الأصفهانى أقدم المعاجم المرتبة على أوائل الكلمات وليس كذلك ، فإن هذا الترتيب قديم جداً ، ومن أقدم ما وصل إلينا منه كتابُ [جمهرة اللغة] لابن دُريد ، وهو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، مات فى رمضان سنة ٣٢١ ، وهو مطبوع فى حيدر آباد ، فى ثلاث مجلدات كبار ضخام ، طبع فى سنى ١٣٤٤ ـ ١٣٤٦ ، وقد قال فى خطبته ما نصه :

« فارتجلتُ الكتابَ المنسوبَ إلى [جمهرة اللغة] ، وابتدأتُ فيه بذكر الحروف المعجمة ، التى هى أصلٌ تفرَّعَ منها جميعُ كلام العرب ، وعليها مدارُ تأليفه وإليها مآل أبنيته . وبها معرفة متقاربه من متباينه، ومنقاده من جامحه، ولم أجْرِ فى إنشاء هذا الكتاب إلى الإزراء بعلمائنا ، ولا الطعن فى أسلافنا ، وأنى يكونُ ذلك ؟ وإنما على مثالهم نحتذى ، وبسبيلهم نقتـــــدى ، وعلى ما أصَّلوا نَبْتَنِى . وألَّف أبو عبد الرحمن الخليلُ بن أحمد الفرهودى رضوان الله عليه [كتابَ العين] فأتعب من تصدَّى لغايته ، وعَنَّى من سَمَا إلى نهايته ، فالمنصفُ له بالغَلَب معترفٌ ، والمعاند متكلف ، وكلُّ مَنْ بعده له تبعٌ ، أقرَّ بذلك أم جَحَدَ ، ولكنه رحمه الله تعالى ألف كتاباً مشكلاً لثقوب فهمه ، وذكاء فطنته ، وحدّة أذهان أهل دهره . وأملينا هذا الكتابَ والنقصُ فى الناس فاش ، والعجزُ لهم شاملٌ ، إلا خصائص كدرارىّ النجوم ، فى أطراف الأفق ، فسهّلنا وَعْرَه ، ووطّأنا شَأْزَه[1] . وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة ، إذ

(١) « الشأز » : المكان الغليظ المرتفع .

كانت بالقلوب أعْبَقَ[1] ، وفى الأسماع أنفَذَ ، وكان علمُ العامَّةِ بها كعلم الخاصَّةِ ، وطالبُها من هذه الجهة بعيداً من الحَيْرَةِ ، مُشْفِياً على المراد » .

وكتابُ [غريب القرآن] لأبى بكر محمد بن عُزَيْر[2] السجستانى ، المتوفى سنة ٣٣٠ ، وهو كتاب معروف ، طبع بمصر فى سنة ١٣٢٥ ، وأوله بعد الحمد والصلاة : « هذا تفسير غريب القرآن أُلِّف على حروف المعجم ، ليقرب تناوله ويسهل حفظه على من أراده » . وذكر الحافظ عبد الغنى الأزدى المصرى المتوفى سنة ٤٠٩ فى كتاب [المؤتلف والمختلف] ـ : ابنَ عُزَيْرٍ هذا فقال : « صاحب كتاب غريب القرآن على حروف المعجم » .

وترتيب اللغة على حروف المعجم هو الأساسُ والأصلُ للفهارس ، ثم اخترع علماء الإسلام ـ قياساً عليه ـ ترتيبَ الأعلام على حروف المعجم ، وأولُ من علمناه فعل ذلك الإمامُ أبو عبدالله البخارى[3] فى كتابه [الجامع الصحيح] قال : « بابُ تسميةِ مَن سُمِّىَ مِن أهلِ بدرٍ ، فى الجامع الذى وَضَعَهُ

---

(١) « أعبق » أى ألزق .

(٢) « عزير » بضمّ العين المهملة وفتح الزاى وآخره راء ، هذا هو الراجح ، وضبطه بعضهم كذلك ولكن آخره زاى . قال الذهبى فى المشتبه (ص ٣٦١) : « قال ابن ناصر وغيره : من قال بزايين صحف » . وقال أبو البركات ابن الأنبارى فى نزهة الألباء (ص ٣٨٦) : « وسمعت شيخنا أبا منصور موهوب بن أحمد الجواليقى يحكى عن أبى زكرياء يحيى بن على التبريزى أنه قال : رأيت خطّ أبى بكر بن عزير ، عليه علامة الراء غير معجمة . وصنف كتاب غريب القرآن ، وأجاد فيه ، ويقال : إنه صنفه فى خمس عشرة سنة ، وكان يقرأه على أبى بكر بن الأنبارى ، فكان يصلح له فيه مواضع » . وانظر أيضا بغية الوعاة للسيوطى (ص ٧٢ – ٧٣) .

(٣) توفى البخارى ليلة السبت أول شوال سنة ٢٥٦ (١ سبتمبر سنة ٨٧٠) .

أبوعبد الله ، على حروفِ المعجم[1] » فذكر أولاً النبيَّ صَلّى اللهُ عليهِ وَسلم ، ثم ساق أسماء الصحابة على الحروف، وفى بعض روايات البخارى ذِكْرُ أبى بكر وعمرَ وعثمانَ وعلىٍّ ـ وحدَهم قبلَ سائرِ الصحابة . ولعله قد سبَقَ البخاريَّ غيرُه إلى ذلك مما لم أعلم به ، أو مما غاب عنى علمُه الآنَ .

ثم ألَّف العلماء ما لا حصر له من الكتب فى التراجم على اختلاف أنحائها ومراميها ـ : على حروف المعجم . وأولُ من عُنى بذلك فيما علمتُ علماء الحديث ، فقد صَنعوا مالم يَصنع أحدٌ ، ووصلوا إلى مالم يَصِلْ إليه أحَدٌ ، ألّفوا فى تراجم رجال الحديث والرواية مؤلفاتٍ ضخمةً واسعة ، صغيرةً وموجزةً ، لم يطبع منها إلاّ النزر اليسير ، وهذا النزر فى ذاته كثير خطير ، وعندى فى مكتبتى من ذلك لمؤلّف واحدٍ ٣٢ مجلداً[2] . وهو الإمام الكبير الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى المصرى ، شيخ الإسلام وقاضى القضاة ، المتوفى ليلة السبت ٢٨ ذى الحجة سنة ٨٥٢ (٢٢ فبراير سنة ١٤٤٩ ميلادية) وله فى ذلك مؤلفات أخرى لم تطبع .

وأقدم كتابٍ عرفتهُ فى رجال الحديث مرتبٍ على الحروف ـ : [كتابُ الضعفاء الصغيرُ] للبخاريّ الإمام ، وهو مطبوع على الحجر بالهند طبعة قديمة بدون تاريخ ، فى ٣٤ صفحة ، ثم [كتابُ الضعفاء والمتروكين] للنسائى صاحب السنن[3] ، وهو مطبوع مع كتاب البخارى أيضاً ، فى ٢٢ صفحة ، ثم كتابُ :

---

(١) البخارى (٥ : ٨٧ من الطبعة السلطانية و ٧ : ٢٥١ من فتح البارى طبعة بولاق) .

(٢) بيانها : الإصابة فى تمييز الصحابة ٨ مجلدات، تهذيب التهذيب ١٢ مجلدا ، لسان الميزان ٦ مجلدات ، الدرر الكامنة ٤ مجلدات ، تقريب التهذيب مجلد واحد ، تعجيل المنفعة، مجلد واحد.

(٣) هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى ، ولد سنة ٢١٥ ، ومات بفلسطين يوم الاثنين ١٣ صفر سنة ٣٠٣ .

[الكامل في معرفة ضعفاء المحدّثين وعلل الحديث] للإمام الحافظ عبد الله بن عَدِيّ الجُرْجَاني ، المتوفى في أول جمادى الآخرة سنة ٣٦٥ (٥ فبراير سنة ٩٧٦ م) ، وهو كتاب كبير لم يطبع ، ومنه أجزاء مخطوطة بدار الكتب المصرية .

وقد كانت كتب التراجم في العصور الأولى مرتبةً على السنين والطبقات[1] ، مثل [كتاب الطبقات الكبير] لمحمد بن سعد المتوفى في جمادى الآخرة سنة ٢٣٠ (فبراير أو مارس سنة ٨٤٥) وهو مطبوع في أوربة في ثمانية مجلدات كبار ، ومثل تواريخ البخاري الثلاثة : الكبير والأوسط والصغير ، وهذا الصغير مطبوع في الهند .

ومَن مارس كتب التراجم وأطال القراءة فيها وجد أن ما رُتِّب منها على السنين والطبقات أجلُّ نفعاً وأعلى فائدة للمستفيد ، من الكتب المرتبة على الحروف ، لأن القارئ يدرس رجال العصر الواحدِ وأحوالَهم متقارنةً متقاربةً ، ومتتابعةً متواليةً ، فيعرفُ النظائرَ والأقرانَ ، والشيوخَ والتلاميذَ ، فيستفيدُ صورةً مجموعة غيرَ متفرقة ، بخلاف ما رتب على الحروف ، فقد يُرغم هذا الترتيبُ المؤلِّفَ على أن يأتيَ برجل من الطبقة الأولى بعد رجل من الطبقة العاشرة مثلاً ، فلا يجد القارئُ فيها تناسباً بين ما يقرأ .

وإنما اضطر المتقدمون ـ رحمهم الله ـ إلى معاجم الأعلام ، لأن المطابع لم تكن وُجدتْ ، وأرادوا التيسير على القرّاء والباحثين ، لأن الكتبَ والمعاجمَ أسرعُ دِلالة للباحث على ما يطلب من التراجم .
وأنا أظن ـ بل أكاد أوقنُ ـ أنه لو وجدت المطابعُ في العصور السالفة ،

(١) وصنع ذلك بعض المتأخرين أيضا كالحافظ الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ في كتابيه [تاريخ الإسلام] و [تذكرة الحفاظ] .

بين أيدى أئمتنا المتقدمين، لكانوا أكثر انتفاعًا بها منّا ، ولو وضعوا كتبهم في التراجم - كلها أو جلها - على الطبقات، ثم ألحقوا بها ماشاءوا من فهارس؛ تسهيلاً للمستفيد والباحث .

وهذه كتب رجال الحديث أكثرها وضعت كتباً على معنى الفهارس، فإنك تجدهم يذكرون الراوى المترجَم، ويذكرون أين رواياته من كتب السنة ، خصوصا فيما صُنع لتراجم الرواة في الصحاح الستة أو السبعة المعروفة[1] ، وفيما ألحق بها من مؤلفات مؤلفيها ، واصطلحوا على رموز لهذه الكتب يضعونها بجوار اسم الراوى المذكور فيها ، فتجد في كتاب [تهذيب التهذيب] للحافظ ابن حجر - مثلاً - الرموزَ التي اعتمدها الحافظ المزِّى مؤلفُ أصله، وهو [تهذيب الكمال[2]] ، وهى (ع) للكتب الستة ، و (٤) لأصحاب السنن ، و (خ) للبخارى ، و (م) لمسلم ، و (د) لأبى داود ، و (ت) للترمذى ، و (س) للنسائى ، و (ق) لابن ماجه ، و (خت) للبخارى في التعاليق ، و (بخ) له في الأدب المفرد ، و (ى) له في جزء رفع اليدين ، و (عخ) له في جزء خلق أفعال العبـــاد ، و (ز) في جزء القراءة خلف الإمام ، و (مق) لمسلم في مقدمة كتابه ، و(مد) لأبى داود في المراسيل ، و (قد) له في جزء القَدَر ، و (خد) له في الناسخ والمنسوخ ، و (ف) له في التفرد ،

---

(١) البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه ، وقد يلحق بها الموطأ .

(٢) [تهذيب التهذيب] لابن حجر في ١٢ مجلدا ، وهو اختصار إلى الثلث من [تهذيب الكمال] للمزّى ، وهو الحافظ الأوحد، محدث الشام ، الإمام جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعى الكلبي المزى - بكسر الميم والزاى ، نسبة إلى « المزة » وهى قرية بجوار دمشق - ولد سنة ٦٥٤ ومات في ١٢ صفر سنة ٧٤٢ .

و (ض) له فى فضائل الأنصار ، و (ل) له فى المسائل[1] ، (وكد) له فى مسند مالك ، و (تم) للترمذى فى الشمائل ، و (سى) للنسائى فى عمل اليوم والليلة ، و (كن) له فى مسند مالك ، و (ص) له فى خصائص علىّ ، (وعس) له فى مسند على، و (فق) لابن ماجه فى التفسير. ثم إذا أراد أن يترجم راوياً وضع بجوار اسمه رموزَ الكتب التى له فيها روايةٌ ، ثم يذكر بعض شيوخه وبعض تلاميذه . وقد تبع فى ذلك ماصنعه الحافظُ المزّى، ولكنه اختصر منه وحذف، فإن المزّى يذكر فى كتابه كلّ شيوخ الراوى وكل تلاميذه ، ويضع فوق اسم كل شخص منهم بالحمرة رمزَ الكتب التى فيها روايته ، وهذا أقرب إلى نوع فهارس،لأن الراوى قد يروى عن عشرين شيخا مثلاً،وروايته فى كل الكتب الستة ، ولكنه يروى عن فلان فى البخارى ، وعن فلان فى مسلم ، وهكذا ، ويكون لكل شيخ من شيوخه تلاميذ آخرون رووا عنه فى أبى داود أو الترمذى

---

(١) هو كتاب [مسائل الإمام أحمد] تأليف أبى داود صاحب السنن ، سليمان ابن الأشعث ، المولود سنة ٢٠٢ ، والمتوفى يوم ١٦ شوال سنة ٢٧٥ (فبراير سنة ٨٨٩ م) وهذا الكتاب أسئلة لأبى داود سأل عنها شيخه الإمام أحمد بن حنبل فى الحديث والفقه ، فكتب أبو داود المسائل وأجوبتها ، وقد طبع فى مصر بمطبعة المنار سنة ١٣٥٣ بنفقة الأخ الشيخ إبراهيم بن محمد الصنيع التاجر بجدّة . ومنه فى المكتبة الظاهرية بدمشق نسخة عتيقة كاملة ، هى من أقدم الكتب المخطوطة فى الدّنيا ، لأنها بخطّ أحد تلاميذ المؤلف ، وكتبت فى حياته سنة ٢٦٦ وقد أخبرت عنها صديقى الأستاذ الكبير العلاّمة الدكتور منصور فهمى بك مدير دار الكتب المصرية، ورجوته أن يأمر باستحضار نسخة منها مصوّرة بالتصوير الشمسى ، فأجاب حفظه الله الرجاء ، وجاءت النسخة المصوّرة إلى دار الكتب ، ولا أعرف كتابا مخطوطا أقدم منها ، إلا كتاب [الرسالة] للشافعى ، المحفوظ بدار الكتب ، بخطّ الربيع بن سليمان ، كتبه فى حياة الشافعى ، أى قبل آخر شهر رجب سنة ٢٠٤ (يناير سنة ٨٢٠ م) .

ـ مثلاً ـ فيكون تحديد موضع الرواية فى كل راوٍ أشدّ تقريباً لمعنى الفهارس، يدرك ذلك تمام الإدراك من عانى هذه الصناعة، وولج مضايقها، ودرس طرقها.

ولذلك كثيراً ما أتمنى أن أوفق إلى ناشر يعيننى على طبع [تهذيب الكمال] للمزّى ، لأبيّن فيه موضع رواية كل راو فى الكتب الستة وغيرها بأرقام الصحف ، ليكونَ الكتابُ كتاباً وفهرساً لها معاً ، ويكونَ هذا تحقيقاً لمقصد مؤلفه من التسهيل والتيسير .

ومما يؤيد أن هذه الكتب فى الرجال إنما وُضعت على معنى الفهارس ، وأنه لم يمنعهم من جعلها فهارس تامة إلاّ عدم وجود المطابع ـ : أنهم كثيراً مايذكرون فى ترجمة الراوى موضع حديثه فى الكتاب الذى رَوى له ، إذا كان الراوى حديث أو حديثان ، ولم يذكروا مواضع أحاديث الرواة الذين فى روايتهم كثرة ، ومع ذلك فقد يَدُلُّون على بعضها إذا كان فى الإسناد معنًى يحتاجُ إلى نقدٍ أو إيضاحٍ .

ومَثَلُ ذلك : أن الحافظ أبا الفضل محمد بن طاهر المقدسى (١) ألّف [كتاب الجمع بين كتابَىْ أبى نصر الكلاباذى وأبى بكر الأصبهانى فى رجال البخارى ومسلم (٢)] مرتباً على الحروف ، والتزم فى كل راوٍ مُقِلٍّ أن يدل على موضع حديثه من الصحيحين ، فيقول مثلاً فى ترجمة « سعيد بن يُحْمِدَ » : « سمعَ ابنَ عباس عند البخاريّ ، والبَرَاء عند مسلم . رَوَى عنه مطرِّفُ بن طَرِيف عند البخاريّ فى فضل الصحابة ، ومالكُ بنُ مِغْوَلٍ عند مسلم فى الفرائض » فهو فى المقلّين فهرسٌ تامٌّ ، لاينقصه إلاّ الدّلالة على موضعه برقم الصفحة ، ولم يكن ذلك ميسورًا فى المخطوطات وقد يدل على موضع بعض الحديث من رواية

---

(١) ولد سنة ٤٤٨ ومات يوم الجمعة منتصف ربيع الأول سنة ٥٠٧ (٣٠ أغسطس سنة ١١١٣ م) .

(٢) طبع فى حيدر آباد سنة ١٣٢٣ .

الراوى المكثر ، الفائدةٍ ، كما فى ترجمة « أحمد بن محمد بن حنبل الإمام » إذ يقول : « رَوى عنه مسلمٌ بغير واسطة بينهما ، ورَوى البخاريُّ عن أحمد بن الحسن الترمذى عنه حديثاً واحداً فى آخر المغازى ، فى مسند بُريدة قولَه : إنه غزا مع النبى صلى الله عليه وسلم ست عشرة غزوةً . وقال فى كتاب الصدقات : حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى ثنا أبى ثنا ثُمامة ، الحديث ، ثم قال عَقِيبه : وزادنى أحمد بن حنبل عن محمد بن عبد الله الأنصارى . وقال فى كتاب النكاح : قال لنا أحمد بن حنبل رحمه الله ، ولم يَقُلْ حدثنا ولا أخبرنا ، وهو حديث الثورى عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : حرم من النسب سبعٌ ، الحديث » . فهذا فهرسٌ من وجهٍ ، ولا ينقصه أيضاً إلاّ رقم الصفحة .

ثم لم يكتفِ علماء الحديث بهذا ، فى سبيل الترفيه على الناس والتيسير لهم ، إذا ما أرادوا البحثَ عن الأحاديث فى دواوينها ، فابتدعوا نوعاً آخر طريفاً من الفهارس ، سَمَّوْه « الأطْرافَ » ، فيجمعُ أحدُهم أحاديثَ الصحيحين ـ البخاريّ ومسلم ـ أو أحاديثَ السنن الأربعة ـ لأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه ـ أو أحاديثَ كتبٍ غيرها ، أو يجمع أحاديثَ الكتب الستة ، ثم يُفردُ رواياتِ كل صحابىّ وحده ، ويرتبُ أسماء الصحابة على حروف المعجم ، ويذكر أحاديثهم حديثاً حديثاً باختصار ، ويبين موضع كل حديث فى الكتاب الذى هو فيه ، كأن يكون فى البخارى فى أبواب الصلاة ، أو فى مسلم فى أبواب الطهارة ، وهكذا ، ويشير إلى إسناده باختصار أيضاً ، وإذا تكرر الحديث بأسانيد متعددةٍ أشار إليها كلها وبيّن مواضعها .

ومن أقدم هذه الكتب : كتاب [أطراف الصحيحين] للإمام الحافظ خَلَف بن حَمْدون الواسطى ، المتوفى سنة ٤٠١هـ (سنة ١٠١٠ ـ ١٠١١ م) . وكتاب [أطراف الغرائب والأفراد] للامام الحافظ أبى الفضل محمد بن طاهر

المقدسي ، المتوفى سنة ٥٠٧ ، وهو يجمع أطراف الكتب الستة ، رتّب فيه كتاب [الأفراد] للدارقطني على حروف المعجم ، وكتاب [الأطراف] للحافظ الكبير أبي القاسم علي بن عساكر الدمشقي المتوفى ليلة الاثنين ٢١ رجب سنة ٥٧١ (فبراير سنة ١١٧٦ م) .

ومن أحدث كتب الأطراف : كتابُ [ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث] للعلامة الصالح العارف بالله الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي المتوفى يوم الأحد ٢٤ شعبان سنة ١١٤٣ (مارس سنة ١٧٣٠) ، وهو أكثر كتب الأطراف فائدة ، مع الإيجاز التام ، وقد جعله أطرافاً للكتب الستة وموطأ مالك .

وكان هذا الكتاب نادرَ الوجود جدا ، وحين كنتُ ببلد الله الحرام لأداء فريضة الحج في سنة ١٣٤٧ وجدتُ نسخةً جيدةً منه ، مكتوبة بخط أحد أحفاد المؤلف، وتاريخ نسخها سنة ١٢١٥، فاستعرتُها من صاحبها الصديق الفاضل النبيل الشيخ عبد الوهاب الدهلوي، أحد كبار الأعيان والتجار من الهنود بمكة، على أمل أن أبذل في وسعي في السعي لطبعه ، وقد وفق اللهُ لنشره الأخَ الشيخ محمود ربيع أحد علماء الأزهر ، ولكنه طبعه طبعاً على غير ما كنتُ أرجو .

وكتب الأطراف كثيرةٌ ، بعضها مخطوط بدار الكتب المصرية، وبعضها في مكاتب أخرى ، ولم يطبع منها إلاّ [ذخائر المواريث] .

ثم لم يكتف العلماء بهذا أيضاً ، فاخترع الحافظ جلال الدين السيوطي(١) نوعًا آخر من الفهارس لكتب الحديث ، رتّب الأحاديثَ فيه على حروف المعجم ، باعتبار أوائل اللفظ النبوي الكريم ، وعمل في ذلك كتباً كثيرة ،

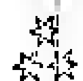
---

(١) توفي السيوطي ليلة الجمعة ١٩ جمادى الأولى سنة ٩١١ (أكتوبر سنة ١٥٠٥ م) .

أشهرها [الجامع الكبير] أو [جمع الجوامع] ولم يطبع ، و [الجامع الصغير] وقد طبع مراراً[1] .

وأنا أعتقد أن المطابع لو كانت معروفةً في عصر السيوطي لوَضَع عملَه عملاً كاملاً ، وجَعَلَ هذه الكتبَ فهارسَ لكتب السنة على الطراز الحديث .

ومنذ بضع عشرات من السنين صنع محمد الشريف بن مصطفى التوقادي من علماء الاستانة ، كتابين ، هما [مفتاح صحيح البخاري] و [مفتاح صحيح مسلم] ، فرغ من تأليفهما سنة ١٣١٢ ، وطبعا في الاستانة سنة ١٣١٣ ، رتّب أحاديث كل واحد منهما على الحروف ، باعتبار أوائل اللفظ النبوي الكريم ، وأشار إلى موضع كل حديث في [مفتاح البخاري] بالأبواب والكتب ، وبأرقام الأجزاء والصفحات ، لمتن البخاري وشروحه لابن حجر والعيني والقسطلاني ، وفي [مفتاح مسلم] كذلك لمتن مسلم وشرحه للنووي .



وهذه أثارةٌ من علمٍ عمّا عمل علماء الإسلام في سبيل الفهارس ، يوقنُ قارئها أنهم فكروا كثيراً وعملوا كثيراً ، وأنهم بذلوا كل الجهد في هذا السبيل ، فوصلوا على ضُؤُولَةِ ما بأيديهم من الآلات ، وأن الإفرنج لم يصنعوا إلاّ أن اقتبسوا عملهم في المخطوطات فقلدوه في المطبوعات ، مع شيء من التحوير والتنظيم ، ثم راح ناسٌ منّا ، جهلوا آثار سلفهم الصالح ، واستهوتهم أوربةُ بجبروتها وقوتها حتى عبدوها ، وحتى كادوا أن يفقدوا مقوّمات الأمم ؛ من دينٍ ولغةٍ ؛ وعصبيةٍ

(١) السيوطي هو أول من ابتدع هذا النوع ، ولم يسبق إليه ، كما نصّ على ذلك العلامة علاء الدين البسنوي ، في كتابه [محاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر] الذي فرغ من تأليفه سنة ٩٩٨ (ص ٦٧ طبعة بولاق سنة ١٣٠٠) .

ومجدٍ ، ليكونوا ـ زعموا ـ مجدِّدين ومثقفين ! ! راح هؤلاء هِجِّيراهُم ودَيْدَنُهم الإشادةُ بالمستشرقين، ولا تصحيحَ إلاَّ ماصحح المستشرقون؛ ولافهارسَ إلاّ ماصنع المستشرقون ! ولا عِلْمَ إلاَّ ماقال المستشرقون ، ولا لغة إلا ما ارتضى المستشرقون ، الرأىُ الصحيح فى فهم القرآن مافهم المستشرقون ؛ والحديثُ الثابت ما أثبتَ المستشرقون ! ! وَقَرَ فى نفوسهم ؛ وأُشْرِبُوا فى قلوبهم أن كلّ المستشرقين « حَذَامِ » ؛ والقولُ ما قالت حَذَامِ ! !

بالله لقد تعبتُ أيّامًا طوالاً ؛ فى إقناع بعض إخوانى بأن نسخةَ [الرسالة] للشافعى ؛ القديمةَ المحفوظة بدار الكتب المصرية ـ : مكتوبةٌ كلُّها بخط الربيع بن سليمان صاحب الشافعىّ ؛ وأنه كتبها فى حياة مؤلفها ؛ على كثرة ما جادلتُهم بالدلائل الصحاح ؛ والحجج القاطعة ؛ حتى اقتنعوا أو كادوا ؛ وهم ذوو نظر ثاقب ؛ وفكر سليم ؛ وعلم ومعرفة ؛ وليسوا من عُبَّاد الإفرنج ؛ وما كان بهم إلاَّ أن القواعد التى زعم المستشرقون لتأريخ الخطوط العربية لاتستقيمُ مع ما ادَّعِى ؛ وإلا أن المستشرق « موريتس » أرَّخ هذه النسخة فى مجموعة الخطوط العربية بأنها كُتبت نحو سنة ٣٥٠ فكان من العسير الاقتناعُ بما يخالف ما وُجد من القواعد ؛ وماقال رجلٌ يقلده مئاتٌ وألوف من العلماء والباحثين(١) ؛ وهكذا أَثَرُ التقليد . واستهواؤه للنفوس ؛

(١) سأفصل القول فى شأن [الرسالة] بإسهاب إن شاء الله ، فى مقدّمتها ، إذ أقوم بتحقيقها وطبعها عن نسخة الربيع بمطبعة أولاد السيد مصطفى الحلبى رحمه الله .

عَصَمَنا اللهُ وإياكم منه. وقديمًا قال الشافعى: «وبالتقليد أغْفَل من أغْفَل منهم؛ والله يغفر لنا ولهم[1]».

عملى فى تصحيح الكتاب

ولقد اتبعتُ فى تصحيح كتاب الترمذى هذا أصحَّ قواعد التصحيح وأدقَّها، واجتهدتُ فى إخراج نصّه صحيحًا كاملاً، على ما فى الأصول التى وصفتُ من اضطرابٍ واختلافٍ، وعلى أنه لم يقع لى منه نسخةٌ يصحُّ أن تُسمَّى «أصلاً» بحقٍّ، كأن تكون قريبةً من عهد المؤلف، أو تكون ثابتةَ القراءة والأسانيد، على شيوخ ثقات معروفين، ولكنَّ مجموع الأصول التى فى يدى يخرج منها نصٌّ أقرب إلى الصحة من أىِّ واحدٍ منها. ولم أكتب فيه حرفًا واحدًا إلاَّ عن ثبت ويقين، وبعد بحثٍ واطمئنان، وذكرتُ كلَّ مافى هذه النسخ من زيادات، بين قوسين هكذا [ ] مع الإشارة فى التعليق إلى مصدر الزيادة، إلاَّ أن تكون الزيادةُ خطأً صرفًا، فإنى لا أزيدها فى المتن، ولكن أذكرها فى التعليق، مبيناً وجهَ الخطأ فيها. وذكرتُ كلَّ ما فى النسخ من اختلاف، سواء أكان صحيحًا أم خطأً، وإنما أذكر فى المتن ما أراه أصحَّ من غيره فى نظرى؛ مع إيضاح وجه الترجيح، إن كان هناك وجه له.

وقد فعلتُ هذا كلَّه احتياطًا، فقد يكون مارأيتُه خطأً يراه غيرى صوابًا، وأكونُ أنا المخطئَ، وقد يكون ماظننتُه راجحًا مرجوحًا فى الحقيقة، وإنما احتطتُ فى عملى أشدَّ الاحتياط، وبذلتُ مافى وسعى من جهدٍ.

ولا أستثنى من النسخ شيئًا فيما فعلتُ إلاَّ النسخةَ المرموزَ لها بحرف (م)

---

(١) عن كتاب [الرسالة] فى الفقرة (١٣٦).

فإنى لم أذكر جميع مافيها من مخالفة لغيرها ، إذ لم أثق بصحتها ، كما قلت آنفًا فى وصفها .

وكأن القارئَ فى هذه الطبعة من [سنن الترمذى] يقرأ فى جميع النسخ التى وصفتُ ، عن ثقة ويقين واطمئنان نفس ، إن شاء الله .

وقد جعلتُ للكتاب نوعين من الأرقام ، من أوله إلى آخره : أحدهما لأبواب الكتاب ، ليكون حصرًا صحيحًا لها ، وللستعين به فى أنواعٍ من الفهارس، والآخرُ للأحاديث ، ليكون حصرًا لها أيضًا ، ولتكون أكثرُ الفهارس عليه ، فإنى أرى أن عَدَّ الأحاديث بالأرقام المسلسلة فى طبع كتب السنة واجب ، لتكون فهارسها منظمةً متقنةً ، ولئلا تختلف الفهارسُ باختلاف الطبعات ، ولتكونَ الأرقام كأنها أعلام للأحاديث ، وليسهلَ أيضًا على الكاتبين والمؤلفين إذا أرادوا الإشارة إلى حديث ـ : أن يشيروا إليه برقمه ، وفوائد أخرى يدركها القارئُ والباحث .

أما الفهارس فإنى لم أضع مع هذا الجزء الأول إلا فهرسَ الأبواب التى فيه، وشيئًا يسيرًا عن بعض أبحاثى فى الشرح، تخيرتُها من الأبحاث التى لى فيها رأىٌ خاصٌ ، أو تحقيق لم أجد غيرى صنعه فيما قرأتُ، وكذلك سأفعل إن شاء الله فى سائر الأجزاء، ثم أضعُ الفهارسَ العامةَ المفصلةَ جملةً واحدة فى آخر الكتاب، إن شاء الله ، وستكون على أنواع مختلفة ، منها : فهرس للصحابة الذين لهم أحاديث فى الكتاب (١)، وآخر للصحابة الذين أشار إليهم بقوله «وفى الباب » ، وآخر لرجال الإسناد الذين تكلم عليهم الترمذى أو تكلمت عنهم فى الشرح، من جهة التوثيق والتضعيف (٢) ، وسأفكر فى أنواعٍ أُخَرَ من الفهارس عند أوانها إن شاء الله ، ولستُ أُعِدُّ بشىء من ذلك الآن، فكلُّ شىء فى أوانه .

---

(١) فيكون هذا الفهرس كأنه مسند للصحابة الذين روى لهم الترمذى، ويستفاد منه أيضا معرفة عدد مالكل صحابى من الأحاديث عنده .

(٢) فيكون هذا الفهرس كأنه كتاب « معجم » فى الجرح والتعديل .

إنما أرجو أن يجدَ القارئُ هـذا الـكتابَ تحفةً من التحف ؛ ومثالاً يحتذى فى التصحيح والتنقيح ؛ وأصلاً موثوقًا به حجةً ؛ وليعلمَ الناسُ أنّا نُتقن هذه الصناعةَ ؛ من تصحيحٍ وفهارسَ ونحوهما ـ : أكثرَ مما يتقنُها كلُّ المستشرقين ؛ ولا أستثنى . وما أبغى بهـذا فخراً ؛ ولا أقوله غروراً بالنفس ؛ وإنما أقول ما أراه حقًّا ؛ لى أو عَلَىَّ ؛ وقد صححتُ قبل هذا الـكتاب كتباً ؛ منها كتابان كادا أن يَبْلُغَا من الإتقان الغايةَ ؛ فى نظرى ورأيى علي الأقلّ ؛ وفي نظر كثير من إخواني من أهل العلم والمعرفة .

أولهما : كتاب [الخراج] تأليف يحي بن آدم القرشى ؛ المتوفى سنة ٢٠٣ ؛ وقد كان أولَ مانُشر ؛ بمطبعة بريل فى مدينة ليدن ؛ نشره المستشرقُ العلامة الدكتور «ث . و . جوينبول» سنة ١٨٩٦ م (١٣١٤ هـ) ثم رغبت المطبعةُ السلفية فى إعادة نشره فى سنة ١٣٤٧ ؛ فعهد إليّ الصديقان الأخوان ؛ السيد محب الدين الخطيب حفظه ٱللهُ ؛ والسيد عبدالفتاح قتلان رحمه ٱللهُ ـ : بتحقيقه وتصحيحه ؛ ولم يكن معى من الأصول منـه إلاّ النسخة المطبوعة فى ليدن ؛ فصححتُه ، وحققتُ كلَّ كلمةٍ منه ، وكتبتُ عليه حواشيَ نفيسةً مختصرة ، وهاهو فى أيدي الناس ، فمن شاء فليقرأه وليقارنْ بينه وبين طبعة أوربة ، ثم ليحكمْ بما يرى ، وقد ألحقت به فهارسَ متقنةً دقيقةً : للأبواب ، ثم للرجال ، ثم لشيوخ يحي بن آدم ، ثم للقبائل والأمم ،

ثم للأماكن ، ولم تكن هذه الفهارسُ كلها فى الطبعة الأولى، بل كان فيها بعضُها غيرَ صحيح ولا مستوفًى .

ثانيهما : كتاب [لباب الآداب] تأليف «الأمير أسامة بن مُنْقِذ» المولود سنة ٤٨٨ والمتوفى سنة ٥٨٤ ، نشره صديقي الفاضل الأديب لويس سركيس: في سنة ١٣٥٤، ولم يكن بيدى منه إلاَّ صورةٌ شمسية عن نسخة كتبت فى حياة المؤلف، فى (صفر سنة ٥٧٩) وأهداها لابنه «الأمير مُرْهَفِ بن أسامة» وعليها وثيقة الإهداء بخط الأمير مرهف، ثم وجدتُ بدار الكتب المصرية نسخة أخرى فى أثناء طبع الكتاب، وهى نسخة جديدة غير جيدة ولا صحيحة . وقد ألحقت به من الفهارس فهرسَ الأبواب ، وآخرَ للأعلام، وآخر لأيام العرب وآخر للأماكن ، وآخر للقوافى ، ولستُ أقول فى مدحه إلا أن أحيلَ القارئَ عليه .

وقبل أن أختم هذا البحثَ أرى واجباً علىَّ – لمناسبة الكلام فى الفهارس – أن أُنَوِّهَ برجلٍ نابغةٍ مدهشٍ؟ مجهولٍ مغمورٍ فى هذا البلد ، هو الأستاذ الشيخ مصطفى على بيومى . هـذا الرجلُ قد نبغ فى فنّ الفهارس وصناعتها نبوغاً عجيباً ، وأنا أشهدله – شهادةً خالصةً لله – أنه قد فاق فى هذا كلَّ مَن علمناه ، ممن تقدم أو تأخر . هذا الرجلُ لو كان فى بلد لم يُبْتَلَ بتقديس الأجانب ، وعـــلم الأجانب ،

وعملِ الأجانب، ولغةِ الأجانب - : لكان له شأنٌ أيُّ شأنٍ، ولمُهد إليه بوضع الفهارس لدور الكتب، ولما فيها من علومٍ ومعارفَ، وتراجمَ وتواريخَ. ولو كان لى شيءٌ من السلطان لعرفتُ كيف أُظهر علمه ونبوغَه، ولعرفتُ كيف أُنظِّم عملَه، وكيف أوجِّهُ التوجيهَ الصحيح، ولكن . . .

طريقتى فى الشرح

كتاب الترمذى يمتاز بأمور ثلاثة، لا تجدها فى شىء من كتب السنة الأصول، الستةِ أو غيرها :

أولها : أنه بعد أن يَرْوِىَ حديثَ الباب يذكرُ أسماء الصحابة الذين رُويت عنهم أحاديثُ فيه، سواء أكانت بمعنى الحديث الذى رواه، أم بمعنى آخر، أم بما يخالفه، أم بإشارة إليه ولو من بعيد. وهذا أصعب ما فى الكتاب على من يريد شرحه، وخاصةً فى هذه العصور، وقد عَدِمَت بلادُ الإسلام نبوغَ حفّاظ الحديث، الذين كانوا مفاخر العصور الخالية فمن حاول استيفاء هذا، وتخريجَ كلِّ حديث أشار إليه الترمذىّ أعجزه، وفاته شىء كثير[1]. وقد حاول الشيخ المباركفورى رحمه الله ذلك فى شرحه، فلم يمكنه تخريج كل الأحاديث. وقد فكرتُ فى أن أتبعه فيما صنع، ثم وجدتُه سيكونُ عملاً ناقصا، ووجدتُنى

---

(١) رأيت فى ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ أنه ألف كتابا سماه « اللباب : فى شرح قول الترمذى: وفى الباب » ولم أره، ولا أعلمه موجودا فى مكتبة من المكاتب : ولو وجد هذا الكتاب أغنى عن كثير من العناء، وأفاد أكبر الفائدة ؛ لحفظ مؤلفه وسعة اطلاعه والثقة بنقله .

سأنسب أحاديثَ إلى كتبٍ لم أرها فيها بنفسي ، وسأكون فيها مقلِّداً غيري ، فأبيتُ(1) .

☆☆☆

ثانيها : أنه في أغلب أحيانه يذكر اختلافَ الفقهاء وأقوالهم في المسائل الفقهية ، وكثيراً يُشير إلى دلائلهم ، ويذكر الأحاديثَ المتعارضةَ في المسئلة. وهذا مقصدٌ من أعلى المقاصد وأهمها ، إذ هو الغاية الصحيحةُ من علوم الحديث ، تمييزُ الصحيح من الضعيف ، للاستدلال والاحتجاج ، ثم الاتباع والعمل .

وقد بدا لي أولَ الأمر أن أُوفيَ القولَ في ذلك ، ثم أحجمتُ ، إذْ لو فعلتُ طالَ الكتابُ جداً ، ولخرج عن كل تقديرٍ قدَّرناه له في طبعه ، ولم أجِدْ من الوقت مايَسَعُ القيامَ به على الوجه الذي أُريد ، فاقتصرتُ على مسائلَ قليلة ، من دقائق مسائل الخلاف ، مما اختلفتْ فيه أنظارُ العلماء ، ودَقَّ وجهُ الصوابِ فيه ، وجعلتُها كالمثال لِما لم أذكر ، يحتذيه العالمُ والمتعلمُ ، والمفيد والمستفيدُ .

وعلى النهج القويم سارَ عليه أئمتُنا من أهل الحديث سِرْتُ فيما عرضتُ له من مسائل الخلاف : لاحجةَ إلاَّ فيما قال ٱللهُ أو قال رسولُه ، وكلُّ أحد يؤخذُ مِن قوله ويُرَدُّ إلاَّ رسول ٱلله ، (وما كانَ لمؤمنٍ ولا مؤمنةٍ إذا قضى ٱللهُ ورسولُهُ أمْرًا أنْ يكونَ لهمُ الخِيرَةُ مِنْ أمْرِهِمْ(2)) . (فلاَ وَربِّكَ لايُؤمِنُونَ حتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ

---

(1) والشيخ المباركفوري رحمه الله إنما خرّج ماخرّج من الأحاديث مقلدا غيره أيضا من أصحاب الكتب الجاميع والمخرجات ، كالمنتقى للمجدبن تيمية ، وشرحه نيل الأوطار للشوكاني ، والتلخيص والفتح للحافظ ابن حجر ، ولم أفعل مثل مافعل إلا متعجلا أو لضرورة .

(2) سورة الأحزاب (٣٦) .

بينهمْ ، ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تسليمًا[١]).

لا نقلّدُ ديننَا الرجالَ ، ولا نُفرِّقُ بين ماجمعه رسولُ ٱلله ، ولا نجمعُ ما فرَّق بينه ، ولا نقولُ : مافرَّقَ بين كذا وكذا ؟ [لأنَّ قولَ مافرَّق بين كذا وكذا؟ وفيما فرَّق بينه رسولُ ٱلله - : لا يَعْدُو أن يكون جهلاً ممَّن قالَه ، أو ارتياباً شرًّا من الجهل ، وليس فيه إلاَّ طاعةُ ٱلله باتّباعِه[٢]] .

فقد أمرنا ٱلله باتباع نبيه ، وجعل طاعتَه والرضا بحكمه شرطاً في صحة الإيمان به ، فما جاء من سنّته فيما فيه نَصُّ كتابٍ فهو بيانٌ للكتاب ، بيانٌ لعامِّه وخاصِّه ، وناسخه ومنسوخه ، ونحو ذلك . [وماسَنَّ رسولُ ٱلله فيما ليس لله فيه حكمٌ - : فبحكمِ ٱللهِ سَنَّهُ . وكذلك أخبرنا ٱلله في قوله : (وإنك لَتَهْدِي إلى صراطٍ مستقيمٍ . صراطِ ٱلله[٣]) وقد سَنَّ رسولُ ٱلله مع كتاب ٱلله ، وسَنَّ فيما ليس فيه بعينه نصُّ كتابٍ وكلُّ ماسَنَّ فقد ألزمنا ٱلله ٱتّباعَه ، وجعل في اتباعه طاعتَه ، وفي العُنودِ[٤] عن اتباعها معصيتَهُ التي لم يَعْذِرْ بها خلقاً ، ولم يجعلْ له من اتّباع سُنَنِ رسول ٱلله مَخْرَجًا ، لما وصفتُ ، وما قال رسولُ ٱلله .

---

(١) سورة النساء (٦٥) :

(٢) من كلام الشافعي في [الرسالة] رقم (٥/٥) .

(٣) سورة الشورى (٥٢ - ٥٣) .

(٤) العنود - بضم العين المهملة - : العتوّ والطغيان ، أو الميل والانحراف : وفعله من أبواب : « نصر وسمع وكرم » وأما العنود فإنه مصدر سماعي .

أخبرنا سفيانُ عن سالمٍ أبو النَّضرِ[1] مولى عمر بن عُبيد الله سمعَ عُبَيدَ الله بنَ أبي رافع يحدِّث عن أبيه أن رسولَ الله قال : « لا أُلفِيَنَّ أحدَكم مُتَّكِئًا على أريكته يأتيه الأمرُ من أمري ، مما أمرتُ به أو نَهَيْتُ عنه - : فيقول لا أدري ما وَجَدْنا في كتاب الله اتَّبعناه[2] »]

وقال الشافعي أيضا : [فيما وصفتُ من فرض الله على الناس اتِّباعَ أمرِ رسولِ الله دليلٌ على أن سنةَ رسول الله إنما قُبِلَتْ عن الله ، فمن اتَّبعها فبكتاب الله تَبِعها ، ولا نجد خبراً ألزمه اللهُ خلقَهُ نصًّا بيِّنًا : إلاَّ كتابه ثم سنةَ نبيه ، فإذا كانت السنةُ كما وصفتُ ، لا شِبْهَ لها من قول خلقٍ من خلقِ الله - : لم يجُزْ أن يَنسخَها إلاَّ مثلُها ، ولا مِثْلَ لها غيرُ سنة رسول الله ، لأن الله لم يجعلْ لآدميّ بعدَه ما جعل له ، بل فرضَ على خلقه اتِّباعَه ، فألزمهم أمرَه ، فالخلقُ كلُّهم له تَبَعٌ ، ولا يكونُ للتابع أن يخالفَ ما فُرض عليه اتِّباعُه ، ومَن وجب عليه اتباعُ سنةِ رسول الله لم يكن له خِلافُها ، ولم يَقُمْ مَقامَ أن يَنْسَخَ شيئًا منها[3]] .

فلا عذرَ لأحدٍ يعلمُ حديثًا صحيحًا أن يُخالفَه ، لا تقليداً ولا اجتهاداً ، ولا استحساناً ولا استنباطاً ، كما قال الشافعي - وهو

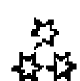
---

(١) هكذا في أصل الربيع من [الرسالة] ، وهو صحيح عربية ، كما أوضحناه في شرحنا عليها .

(٢) من كلام الشافعي في [الرسالة] رقم (٢٩٢ - ٢٩٥) وهذا الحديث الذى رواه الشافعي حديث صحيح .

(٣) [الرسالة] رقم (٣٢٦] .

ناصرُ الحديثِ حقًّا ـ : [لايجوز لأحدٍ عَلِمَهُ من المسلمين ـ عندى ـ أن يتركَه إلاّ ناسياً أو ساهياً[1]] . وكما قال أيضاً : [وأما أنْ نخالف حديثاً عن رسول اللّٰه ثابتاً عنه ـ : فأرجو أن لايؤخذَ ذلك علينا إن شاء اللّٰهُ . وليس ذلك لأحدٍ، ولكن قد يجهل الرجلُ السنةَ فيكونُ له قولٌ يخالفها ، لا أنه عَمَدَ خلافَها ، وقد يَغفُلُ المرءُ ويُخطئُ فى التأويل[2]] .



ثالثها : أنه ـ أعْنِي الترمذيَّ ـ يُعْنَى كلَّ العناية فى كتابه بتعليل الحديث ، فيذكر درجتَه من الصحة أو الضعف ، ويفصِّل القولَ فى التعليل والرجال تفصيلاً جيدًا ، وعن ذلك صار كتابُه هذا كأنَّه تطبيقٌ عمليٌّ لقواعدِ علوم الحديث ، خصوصاً علمَ العلل ، وصار أنفعَ كتاب للعالِم والمتعلم ، وللمستفيد والباحث ، فى علوم الحديث .

ولقد عُنيتُ بهذا الأمر كما عُنِي ، ورأيتُ أن أجلَّ خدمةٍ لهذا الكتاب التوسعُ فى تحقيق دقائق التعليل ، تقريباً لها فى أذهان القارئين ، وإرشاداً للمستفيدين ، وتسهيلاً للباحثين ، ليكون ذلك حافزاً لطُلاّب الحديث على أن يغوصوا فى أعماق فنونه ، ويستخرجوا منها الدرر الغالية ، التى بها يفقهون كتابَ اللّٰه حَقَّ فقهه ، ويُؤدُّون أمانَةَ اللّٰه حَقَّ أدائها ، حتى يَسْمُوا بذلك إلى الذِّروة العليا فى العلم

---

(١) كتاب [اختلاف مالك والشافعى] تأليف الشافعى ، وهو ملحق بكتاب [الأم] (ج ٧ ص ١٨٦) .

(٢) [الرسالة] رقم (٥٩٨ ـ ٥٩٩) .

والعمل فى الدين والدنيا ، [فإن من أدرك علمَ أحكامِ الله فى كتابه نصًّا واستدلالاً ، ووفّقه اللهُ للقول والعمل بما عَلِمَ منه : فازَ بالفضيلة فى دينه ودنياه ، وانتفتْ عنه الرِّيَبُ ، ونوَّرَتْ فى قلبه الحكمةُ ، واستوجَبَ فى الدين موضعَ الإمَامَةِ[1]] .

وليَعلمَ مَن يريدُ أن يَعلمَ « مِن رجلٍ أسْلَسَ للعصبية المذهبية قِيادَهُ : حتى مَلَكتْ عليه رأيَه ، وغَلَبَتْهُ على أمره ، فحادَتْ به عن طريق الهُدى : أَوْ مِن رجلٍ قرأ شيئاً من العلم فداخَلَه الغرور ، إذْ أعجبتْه نفسُه ، فتجاوز بها حدَّها وظنَّ أن عقلَه هو العقلُ الكامل ، وأنه « الحكم المُرتَضَى حكومتُه » فذهبَ يَلعبُ بأحاديث النبيّ . يُصحح منها ما وافق هواه وإن كان مكذوباً موضوعًا ، ويُكذِّب مالم يعجبه وإن كان الثابتَ الصحيحَ : أَوْ مِنْ رجل استولى المبشرون على عقله وقلبه ، فلا يَرَى إلاّ بأعينهم ، ولا يَسمعُ إلاَّ بآذانهم ، ولا يَهتدى إلاَّ بهديهم ، ولا ينظرُ إلاَّ على ضوء نارهم يحسبها نوراً ، ثم هو قد سَمَّاه أبواه باسم إسلاميّ ، وقد عُدَّ من المسلمين ـ أو عليهم ـ في دفاتر المواليد وفى سجلاّتِ الإحصاء ، فيأبَي إلاَّ أن يدافع عن هذا الإسلام الذى ألبسَهُ جنسيَّةً ولم يعتقده ديناً ، فتراه يتأوَّل القرآن ليخضعه لما تعلَّم من أُستاذيه ، ولا يَرضَى من الأحاديث حديثاً يخالف آراءهم وقواعدهم ، يخشَي أن تكون حجتُهم علي الإسلام قائمة ! إذهو

(١) [الرسالة] رقم (٤٦) .

لايفقه منه شيئاً : أَوْ مِن رجلٍ مثلِ سابقه ، إلا أنه أراح نفسه ، فاعتنق ما نفثوه في روحه من دين وعقيدة ، ثم هو يأبى أن يعرف الإسلامَ ديناً أو يعترفَ به ، إلاَّ في بعض شأنه ، في التسمي بأسماء المسلمين ، وفي شيء من الأنكحة والمواريث ودفن الموتي : أَوْ مِن رجلٍ مسلمٍ عُلِّمَ في مدارسَ منسوبةٍ للمسلمين ، فعرف من أنواع العلوم كثيراً ، ولكنه لم يعرف من دينه إلاَّ نزراً أو قشوراً ، ثم خدعته مدنية الإفرنج وعلومُهم عن نفسه ، فظنهم بلغوا في المدنية الكمالَ والفضلَ ، وفي نظريات العلوم اليقينَ والبداهة ، ثم استخفَّه الغُرُور ، فزعم لنفسه أنه أعرَفُ بهذا الدين وأعلمُ من علمائه وحَفَظَته وخُلَصَائِهِ ، فذهب يضربُ في الدين يميناً وشمالاً ، يرجو أن ينقذه من جمود رجال الدين !! وأن يُصَفيه من أوهام رجال الدين !! : أَوْ مِن رجلٍ كَشَفَ عن دخيلة نفسه ، وأعلن إلحاده في هذا الدين وعداوته ، ممن قال فيهم القائلُ : « كفروا بالله تقليداً » : أَوْ مِن رجلٍ ممن ابتُلِيَتْ بهمُ الأمةُ المصرية في هذا العصر ، ممن يسمّيهم أخونا النابغةُ الأديبُ الكبيرُ كامل كيلاني « المجدِّدينات[1] » ... أَوْ مِن رجــــلٍ ... أَوْ مِن رجل .

(1) هكذا — والله — سماهم هذا الإسم العجيب ، وحين سأله سائل عن معنى هذه التسمية ، أجاب بجواب أعجب وأبدع : هذا جمع مخنث سالم ! ! فأقسم له سائله أن اللغة العربية في أشد الحاجة إلى هذا الجمع في هذا الزمن ! !

ليعلمُوا هؤلاء كلُّهم ، وليعلمَ مَن شاء مِن غيرِهم : أَنَّ المحدِّثين كانوا مُحَدَّثين مُلْهَمِين ، تحقيقاً لمعجزة سيد المرسلين ، حين استنبطوا هذه القواعدَ المحكمةَ لنقد رواية الحديث، ومعرفة الصِّحاحِ من الزّيافِ ، وأنهم ما كانوا هازلين ولا مخدوعين، وأنهم كانوا جادِّين على هدى وعلى صراطٍ مستقيم ، فكانت تلك القواعدُ التي ارتضوها التوثُّق من صحة الأخبارِ أحكمَ القواعدِ وأدقَّها ، ولو ذهبَ الباحثُ المتثبِّتُ يُطبِّقُها في كل مسألةٍ لا إثباتَ لها إلاَّ صحةُ النقل فقط ـ : لآتَتْه ثمرتَها الناضجةَ ، ووضعتْ يدَه على الخبر اليقين . وعلى ضوء هذه القواعد سار علماؤنا المتقدمون في إثبات مفرداتِ اللغة وشواهدِها ، وفي تحقيق الوقائع التاريخية الخطيرة ، ولن تجدَ من ذلك شيئاً ضعيفاً أو باطلاً إلاَّ ما أبطلته قواعدُ المحدِّثين ، وإلاَّ فيما لم يَنَل العنايةَ بتطبيقها عليه(1) .

(1) انظر فيما يتصل بهذا البحث وتفصيله باب « الرواية والرواة » ج 1 ص 273 وما بعدها من كتاب [تاريخ آداب العرب] لإمام الكتاب في هذا العصر وحجة العرب ، السيد مصطفى صادق الرافعي رحمه الله ورضي عنه ؟

**

أما بعد :

فقد حدثتْ أمورٌ لاخيارَ لى فيها ، أرغمتنى على العدول عن إتمام هذا الشرح الآن : اكتفاء بتصحيح متن الترمذى وتحقيقه فقط ، وأرجو أن أوفق لإتمام ذلك على النحو الذى رسمتُ ، وعلى النحو الذى ظهر به هذا الجزء الأول ، غيرَ مقيَّدٍ بالشرح والتحقيق والتخريج . وأسألُ اللهَ العونَ والتوفيقَ والسدادَ .

عن كوبرى القبة بمصر

فى يوم الثلاثاء { جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
٩ أغسطس سنة ١٩٣٨ }

وكتب
أبو الأشبال
أحمد محمد شاكر

ترجمة الترمذى

بقلم

أحمد محمد شاكر

مصادر ترجمة الترمذى

١ — تهذيب الكمال للحافظ المِزِّى . مخطوط بدار الكتب

٢ — تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ٩ : ٣٨٧ ـ ٣٨٩

٣ — ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي ٣ : ١١٧

٤ — تذكرة الحفاظ للذهبي ٢ : ١٨٧ ـ ١٨٨

٥ — الأنساب للسمعانى ورقة ٩٥ ، ١٠٦

٦ — وفيات الأعيان لابن خلكان ١ : ٦١٢ ـ ٦١٣

٧ — نكت الهميان للصلاح الصَّفَدِىّ ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥

٨ — معجم البلدان لياقوت ٢ : ٣٠٧ ، ٣٨٣

٩ — الكامل لابن الأثير ٧ : ١٦٤ ـ ١٦٥

١٠ — النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ٣ : ٨١ ـ ٨٢

١١ — مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده ٣ : ١١

١٢ — شذرات الذهب لابن العماد ٢ : ١٧٤ ـ ١٧٥

١٣ — شروط الأئمة أصحاب الكتب الستة للحافظ أبى الفضل المقدسى مخطوط

١٤ — شروط الأئمة الخمسة للحازمى جزء صغير مطبوع

١٥ — كشف الظنون ١ : ٣٧٥

١٦ — الفهرست لابن النديم ص ٣٢٥

١٧ — شرح ملا على القارى على الشمائل ١ : ٧ ـ ٨

١٨ — شرح محمد بن قاسم جَسُّوس على الشمائل ١ : ٤

١٩ — عارضة الأحوذى للقاضى أبى بكر العربى ١ : ٥ ـ ٦

ترجمة الترمذى

نسبه ومولده ونسبته

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة[1] بن موسى بن الضحّاك السُّلمِى[2] البُوغِى التِّرمذى الضَّرير .

هكذا ذُكر نسبه فى أكثر الروايات ، وهو الذى اعتمده الأئمة العلماء ، وحُكِىَ فى نسبه قولان آخران : « محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن شدّاد[3] » و « محمد بن عيسى بن يزيد بن سَوْرَة بن السَّكَن[4] » .

ولد سنة ٢٠٩ ولم أجد مَن نصّ على ذلك صريحاً إلاّ ما كتبه العلامة الشيخ محمد عابد السندى بخطه على نسخته من كتاب الترمذى ، التى وصفنا آنفاً[5]،ولعله نقل ذلك استنباطاً من كلام غيره من المتقدمين،أو من كتاب آخر لم يَصِلْ إلىّ ، وقد صرح بذلك أيضاً جَسُّوس فى شرحه على الشمائل ، وشأنُه شأنُ سابقه . وقد ذكر الحافظ الذّهبى فى [ميزان الاعتدال] أنه مات سنة ٢٧٩ وقال : «وكان من أبناء السبعين » . وقال العلامة ملاّ على القارى فى شرح [الشمائل] بعد أن ذكر وفاته سنة ٢٧٩ : « وله سبعون سنة » . وقال الصلاح الصَّفَدى فى [نكت الهميان] : « ولد سنة بضع ومائتين » فالله أعلم بصحة ذلك .

---

(١) سورة : بفتح السين المهملة وإسكان الواو .

(٢) السلمى : بضم السين المهملة وفتح اللام .

(٣) الأنساب للسمعانى ، ورقة (٩٥) وورقة (١٠٦) .

(٤) تهذيب الكمال للمزى .

(٥) ص (١٣ ـ ١٤) من هذه المقدمة .

وقد قيل إنه وُلد أكمه[1] ، وهذا خطأ يردّه ما عرف من ترجمته ، مما سيأتى إن شاء الله .

ولا نعرف أين ولد ، أفى قرية « بُوغ » أم فى بلدة « ترمذ » ؟ فقد قال السمعانى فى تعليل نسبته إلى « بوغ » : « إمّا أنه كان من هذه القرية ، أو سَكن هذه القريةَ إلى أن مات[2] » . ونقل ملاّ على القارى عن الترمذى أنه قال : « كان جَدِّى مَرْوَزِيًّا فى أيام ليث بن سَيَّار ، ثم انتقل منه إلى ترمذ[3] » .

و « بوغ » بضم الباء الموحدة وإسكان الواو وآخرها غين معجمة ، قرية من قرى « ترمذ » بينهما ستة فراسخ ، فمن المحتمل أن يكون من أهل هذه القرية فينسب إليها أو إلى مدينتها ، وهو الأقرب ، إذ يبعد أن يكون من أهل البلدة فينسب إلى قرية من قراها من غير أن تكون له بها صلة .

و « ترمذ » اختلف فى ضبطها كثيراً ، والمعروف المشهور على الألسنة كسر التاء والميم وبينهما راء ساكنة ، بوزن « إثمد » كما ضبطها صاحب القاموس . قال السمعانى فى الأنساب (ورقة ١٠٥) : والناس مختلفون فى كيفية هذه النسبة : بعضهم يقول بفتح التاء المنقوطة بنقطتين من فوق ، وبعضهم يقول بكسرها ، والمتداوَل على لسان تلك البلدة ، وكنتُ أقمتُ بها اثنى عشر يوما ـ : فتحُ التاء [وكسر الميم[4]] ، والذى كنا نعرفه قديماً فيه

---

(١) نقل ذلك الحافظ المزى فى التهذيب وابن العماد فى الشذرات وغيرهما .

(٢) الأنساب ورقة (٩٥) .

(٣) شرح الشمائل (١ : ٨) .

(٤) الزيادة لم تذكر فى نسخة الأنساب ، ولعلها سقطت من الناسخ ، وقد أثبتها ابن خلكان (١ : ٥٧٩) وياقوت فى معجم البلدان (٢ : ٣٨٢) والفيروزابادى فى القاموس فى مادة « ترمذ » : نقلوها عن السمعانى .

كسر التاء والميم جميعاً ، والذى يقوله المتنوقون[1] وأهلُ المعرفة بضم التاء والميم ، وكل واحدٍ يقول معنًى لما يدعيه » . وقال الحافظ الذهبي فى تذكرة الحفاظ : « قال شيخنا ابن دقيق العيد : وترمذ بالكسر هو المستفيض على الألسنة ، حتى يكون كالمتواتر[2] .

وهذه البلدةُ « ترمذ » قال السمعانى : « مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الذى يقال له جَيْحُون[3] » وقال ابن خلكان: « سألتُ مَن رآها . هل هى فى ناحية خُوارَزْم ، أم فى ناحية ماوراء النهر ؟ فقال: بل هى فى حساب ماوراء النهر من ذلك الجانب[4] » . وقال ياقوت: « مدينةٌ مشهورة من أمهات المدن، راكبةٌ على نهر جيحون من جانبه الشرق ، متصلةُ العملِ بالصَّغَانِيانِ[5] ، ولها قُهُنْدُزٌ[6] ورَبَضٌ ، يحيط بها سور ، وأسواقُها مفروشة بالآجُرّ ، ولهم شِرْبٌ يجرى من الصغانيان ، لأن جيحون يستقل عن شرب قُرَاهم » .

---

(1) فى القاموس : « تنيق فى مطعمه وملبسه : تجوّد وبالغ كتنوّق » والكلمة كتبت خطأً فى الأنساب « المفتــون » وفى معجم البلدان « المتأنقون » والصواب ماهنا نقلا عن ابن خلكان .

(2) (٢ : ١٨٨) .

(3) ورقة (١٠٥) .

(4) وفيات الأعيان (١ : ٥٧٩) .

(5) قال ياقوت فى المعجم : « صغانيان : بالفتح وبعد الألف نون ثم ياء مثناة من تحت وآخره نون ، والعجم يبدلون الصاد جيا ، فيقولون : جغانيان ، ولاية عظيمة بما وراء النهر متصلة الأعمال بترمذ » ثم قال : « وقد نسبــوا إليها على لفظين : صغانىّ ، وصاغانىّ » .

(6) هكذا ضبطت الكلمة فى القاموس ، بضم القاف والهاء والدال ، وقال ياقوت فى المعجم : « بفتح أوله وثانيه وسكون النون وفتح الدال وزاى ، وهو فى الأصل اسم الحصن أو القلعة فى وسط المدينة ، وهى لغة كأنها لأهل خراسان وماوراء النهر خاصة ، وأكثر الرواة يسمونه قهندز ـ يعنى كضبط القاموس ـ وهو =

شيوخه وتلاميذه

أدرك الترمذيُّ كثيرًا من قدماء الشيوخ وسمع منهم ، وكان عصرُه عصرَ النهضة العلمية العظيمة في علوم الحديث ، وهي النهضة التي نرى أن الذي أثارها أو كانت له اليد الطولى في إحيائها وبعثها — : هو الإمام محمد بن إدريس الشافعيُّ المطلبيُّ ناصرُ الحديث[1] ، إذ عَلَّم الناسَ عامةً ، وأهلَ العراقِ ثم مصرَ خاصةً ، معنى الاحتجاج بالسنة ، ومعنى العمل بها مع القرآن ، وحَدَّدَ أصولَ ذلك وحَرَّرَها ، وأقام الحجةَ على مناظريه بوجوب الأخذ بالحديث وألجمهم ، وعن ذلك نَرَى أن الأئمة أصحاب الكتب الستة نبغوا في الطبقة التالية لعصر الشافعيّ مباشرةً ، وإن لم يدركوه رؤية وسماعاً ، لتقدم موته ، ولكنهم أدركوا أقرانَه ومعاصريه ومناظريه وكبارَ تلاميذه ، وهاك بياناً عن تواريخ مولد كلٍّ منهم ووفاته ، لتَظهر المقارنةُ بينهم واضحةً .

البخارى محمد بن إسماعيل أبو عبد الله : ولد في شوال سنة ١٩٤ ، ومات يوم السبت غرة شوال سنة ٢٥٦ .

مسلم بن الحجّاج القشيرى أبو الحسين : ولد في سنة ٢٠٤ ، ومات في ٢٥ رجب سنة ٢٦١ .

الترمذى محمد بن عيسى أبو عيسى : ولد في سنة ٢٠٩ ، ومات في ١٣ رجب سنة ٢٧٩ .

= تعريب كهندز ، معناه القلعة العتيقة ، وفيه تقديم وتأخير ، لأن كهن : هو العتيق ، و : دز : قلعة ، ثم كثر حتى اختص بقلاع المدن ، ولا يقال في القلعة إذا كانت مفردة في مدينة غير مشهورة » .

(١) ولد الشافعى سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٠٤ .

أبو داود سليمان بن الأشعث السجستانى : ولد سنة ٢٠٢ ، ومات فى ١٦ شوال سنة ٢٧٥ .

النسائى أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن : ولد سنة ٢١٥ ، ومات فى ١٣ صفر سنة ٣٠٣ .

ابن ماجه محمد بن يزيد بن ماجه أبو عبد الله : ولد سنة ٢٠٩ ، ومات فى ٢٢ رمضان سنة ٢٧٣ .

وقد رَوَى هؤلاء الأئمةُ الستةُ عن شيوخٍ كثيرين ، فتفرّد بعضهم بالرواية عن بعض الشيوخ ، واشترك بعضهم مع غيره فى الرواية عن آخرين ، واشتركوا جميعاً فى الرواية عن تسعة شيوخ فقط ، وهم :

محمد بن بشار : بُنْدَارٌ	: ولد سنة ١٦٧	ومات سنة ٢٥٢
محمد بن المُثَنَّى أبو موسى	: « « ١٦٧	« « ٢٥٢
زياد بن يحيى الحسّانى	:	مات سنة ٢٥٤
عباس بن عبد العظيم العنبرى	:	« « ٢٤٦
أبو سعيد الأشَجُّ : عبد الله بن سعيد الكندى	:	« « ٢٥٧
أبو حفص عَمرو بن على الفلاس	: ولد بعد سنة ١٦٠	ومات سنة ٢٤٩
يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقى	: ولد سنة ١٦٦	« « ٢٥٢
محمد بن مَعْمَر القَيْسِى البَحْرانى	:	مات سنة ٢٥٦
نَصر بن على الجَهْضَمِىُّ	:	« « ٢٥٠(١)

(١) حصر هؤلاء الشيوخ وجدته فى [مجموعة فوائد حديثية] مخطوطة قديمة ، بخط أحد تلاميذ الحافظ أبى المعالى محمد بن رافع السلامى — بتشديد اللام — (المولود فى ذى القعدة سنة ٧٠٤ والمتوفى فى ١٨ جمادى الأولى سنة ٧٧٤) وأظن أنها بخط الحافظ ابن حجر العسقلانى ، لأنها تشبه خطه شبها قويا ، وهى فى مكتبة أستاذنا العلامة الكبير أحمد تيمور باشا رحمه الله ، وقد نقلت =

وقد أدرك أبو عيسى الترمذيُّ شيوخاً أقدمَ من هؤلاء ، وسمع منهم ورَوَى عنهم في كتابه هذا ، منهم :

عبد الله بنَ معاوية الجُمَحيُّ : مات سنة ٢٤٣ وقد جاوز المائة .

علي بن حُجْرٍ المروزيُّ : مات سنة ٢٤٤ وقد قارب المائة .

سُوَيْدُ بن نَصْر بن سُوَيْد المروزي : مات سنة ٢٤٠ عن ٩١ سنة

قُتَيْبَةُ بن سعيد الثقفيُّ أبو رَجاء : ولد سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٤٠

أبو مُصْعَبٌ أحمد بن أبي بكر الزهري المدني: ولد سنة ١٥٠ « « ٢٤٢

محمد بن عبد الملك بن أبي الشَّوارب : مات سنة ٢٤٤

إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهَرَويُّ : ولد سنة ١٧٨ ومات سنة ٢٤٤

إسمعيل بن موسى الفزاري السُّدِّيُّ : مات سنة ٢٤٥

وغيرُ هؤلاء أيضاً ، وكثير منهم من شيوخ البخاري . والترمذيُّ تلميذُ البخاريِّ وخِرّيجُه ، وعنه أخذَ علمَ الحديث ، وتفقّه فيه ومَرَنَ بين يديه ، وسأله واستفاد منه ، وناظره فوافقه وخالفه ، كعادة هؤلاء العلماء ، في اتباع الحقّ حيث كان ، وفي إنكار التقليد والإعراض عنه ، كما ترى في الحديث (رقم ١٧) من هذا الكتاب ، إذ يرى الترمذيُّ اختلافَ الرواة في حديثٍ ، فيسألُ عنه

= المجموعة بخطي في شهر ربيع الثاني سنة ١٣٣٤ ، وفي ضمنها جزء صنفه في شروط أصحاب الكتب الستة لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي ، وهو أحد مصادر هذه الترجمة . وهذه الفائدة التي هنا سبق أن نشرتها في المجلة السلفية في العدد الأول منها ، الذي صدر في شهر ربيع الثاني سنة ١٣٣٥ (فبراير سنة ١٩١٧) . وفي هذه الفائدة هناك أيضا شيخ عاشر ، وهو إبراهيم بن سعيد الجوهري ، وذكر كاتبها أن في رواية البخاري عنه نزاعا ، ولم أذكره هنا ، لأني لم أجد أيّ دليل يدل على أن البخاري روى عنه .

الحافظ الدارمىّ عبدَ الله بنَ عبد الرحمن ، ويسأل عنه البخارىَّ: أىُّ الروايات فيه أصح ؟ فلم يرجِّح واحدٌ منهما شيئاً ، ثم نرَى البخارىَّ يختار إحدى الروايات ويضعها فى كتابه « الجامع الصحيح » ، ثم لا يرضى الترمذىُّ أن يقلد شيخَه البخارىَّ فيما رآه أشبهَ ، فيرجِّحُ هو روايةً أخرى ، بما قام لديه من دليل .

وقد طاف أبو عيسى البلادَ ، وسمع خلقاً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين ، كما فى التهذيب ، ولكنى لا أظنه دخل بغداد ، إذ لو دخلها لسمع من سيّد المحدّثين وزعيمهم: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (المولود سنة ١٦٤ والمتوفى سنة ٢٤١[1]) ، ولترجم له الحافظ أبو بكر الخطيب فى [تاريخ بغداد].

والرواة عن أبى عيسى الترمذى كثيرون، ذُكر بعضهم فى تذكرة الحفاظ وفى التهذيب، وأهمُّهم عندنا ذكراً المحبوبىُّ راوى كتاب الجامع عنه ، ترجم له ابن العماد فى شذرات الذهب (٢ : ٣٧٣) فقال : « أبو العباس المحبوبى محمد بن أحمد بن محبوب المروزى ، محدث مروَ ، وشيخُها ورئيسُها ، توفى فى رمضان [سنة ٣٤٦] وله سبع وتسعون سنة ، رَوى جامعَ الترمذى عن مؤلفه ، ورَوى عن سعيد بن مسعود صاحب النضر بن شُمَيل وأمثاله » . ووصفه السمعانى فى الأنساب (ورقة ٥١١) بأنه « شيخ أهل الثروة من التجار بخراسان ، وإليه كانت الرحلة » .

وقد أراد البخارىُّ أن يشهد لتلميذه الترمذىّ شهادةً قيمةً فسمعَ منه حديثاً واحداً ، كعادة كبار الشيوخ فى سماعهم ممن هو أصغر منهم ، رحم الله الجميع .

---

(١) ذكرت فيما مضى فى ص (٧) من هذه المقدمة مايفهم منه أن الترمذى لقى الإمام أحمد بن حنبل ، وهذا خطأ أعترف به وأستغفر الله منه .

قول العلماء فيه وفى كتابه

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي(١) : «أخبرنا الحسن بن أحمد أبو محمد السمرقندي مناولةً ، أخبرنا أبو بشر عبد الله بن محمد بن محمد بن عمرو، حدّثنا أبو سعيد(٢) عبد الرحمن بن محمد الإدريسي الحافظ قال : محمد بن عيسى بن سَورة الترمذي الحافظ الضرير، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم فى علم الحديث، صنف كتابَ الجامع والتواريخَ والعللَ، تصنيف رجلٍ عالمٍ متقنٍ ، كان يُضربُ به المثلُ فى الحفظ . قال الإدريسي : سمعتُ أبا بكر محمد بن أحمد بن الحٰرث المروزي الفقيه يقول : سمعتُ أحمد بن عبد الله أبا داود المروزي يقول : سمعتُ أبا عيسى محمد بن عيسى الحافظَ يقول : كنتُ فى طريق مكة ، وكنت قد كتبتُ جزءين من أحاديث شيخٍ ، فمرّ بنا ذلك الشيخُ ، فسألتُ عنه ؟ فقالوا فلان، فذهبتُ إليه وأنا أظن أن الجزءين معي، وحملتُ معي فى محملي جزءين كنتُ أظنّ أنهما الجزءان اللذان له ، فلما ظفرتُ به وسألتُه أجابني إلى ذلك ، أخذتُ الجزءين فإذا هما بياضٌ ، فتحيَّرتُ ، فجعل الشيخُ يقرأ عليّ من حفظه ثم ينظر إليّ، فرأى البياضَ فى يدي فقال : أمَا تستحي مني ؟ ! قلتُ : لا ، وقصصتُ عليه القصةَ وقلتُ : أحفظُه كلَّه ، فقال : اقرأ ، فقرأتُ جميعَ ما قرأ عليّ على الولاء ، فلم يصدّقني ، وقال : استظهرتَ قبل أن تجيءَ ! فقلتُ : حدِّثني بغيره ، فقرأ عليّ أربعين حديثا من غرائب حديثه ، ثم قال : هاتِ اقرأ ، فقرأتُ عليه

(١) فى الجزء المخطوط فى شروط الأئمة الحفاظ أصحاب الكتب الستة ، الذى أشرت إليه فى التعليق رقم (١) من الصفحة (٨١) من هذه المقدمة .

(٢) فى الأصل « أبو سعد » وهو خطأ ، والإدريسي هذا هو محدث سمرقند ومصنف تاريخها ، مات سنة ٤٠٥ وله ترجمة فى الأنساب (ورقة ٢٢) وتذكرة الحافظ (٣ : ٢٤٩ — ٢٥٠) .

من أوله إلى آخره كما قرأ ، فما أخطأتُ في حرف ! فقال لي : ما رأيتُ مثلك[1] ! ! » .

ووصفه السمعانى فى الأنساب بأنه « إمام عصره بلا مدافعة ، صاحب التصانيف » وبأنه « أحد الأئمة الذين يقتـــدى بهم فى علم الحديث » . ونحوَ ذلك قال ابنُ خلـكان .

ونقل الذهبى فى تذكرة الحفاظ ، والصفدى فى نـكت الهميان ، والمزِّى فى التهذيب أن ابن حِبَّانَ ذكره فى الثقات وقال : « كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكَرَ » .

ووصفه المزّى فى التهذيب بأنه « الحافظُ صاحب الجامع وغيره من المصنفات ، أحدُ الأئمة الحفّاظ المبرِّزِين ، ومَن نفعَ اللهُ به المسلمين » .

وقال الذهبى فى الميزان « الحافظُ العَلَم ، صاحب الجامع ، ثقة مجمع عليه ، ولا التفات إلى قول أبى محمد بن حزم فيه فى الفرائض من كتاب الإيصال : إنه مجهول[2] ، فإنه ما عَرَف ولا دَرَى بوجود الجامع ولا العِلَل له » .

وقال الحافظ بن حجر فى تهذيب التهذيب : « وأما أبو محمد بن حزم فإنه

---

(١) هذه الحكاية منقولة أيضا فى الأنساب وتذكرة الحفاظ والتهذيب .

(٢) ابن حزم هو الإمام الحافظ الحجة الفقيه المجتهد أبو محمد على بن أحمد ابن سعيد بن حزم الأندلسى ، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ ومات فى ٢٨ شعبان سنة ٤٥٦ وكتابه [الإيصال] ذكره الحافظ الذهبى فى تذكرة الحفاظ (٣ : ٣٢٢) وسماه [الإيصال إلى فهم كتاب الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام والحلال والحرام والسنة والإجماع] وقال : أورد فيه أقوال الصحابة فمن بعدهم والحجة لكل قول » ووصفه فى (ص ٣٢٦) بأنه ٢٤ مجلدا ، مع أنه ذكر قبل ذلك أن المحلى ٨ مجلدات ، والمحلى مطبوع معروف ، فالإيصال ثلاثة أضعاف المحلى . وقد ذكر ابن حزم فى المحلى الحديث الذى فى إسناده الترمذى (٩ : ٢٩٥ — ٢٩٦) وضعفه ، ولكن لم يذكر مطعنا فى الترمذى .

نادى على نفسه بعدم الاطلاع ، فقال فى كتاب الفرائض من الإيصال[1] محمد بن عيسى بن سورة مجهول. ولا يقولنّ قائلٌ: لعله ماعَرَف الترمذيَّ ولا اطّلع على حفظه ولا على تصانيفه ـ ؛ فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة فى خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ ، كأبى القاسم البغوى، وإسمعيل بن محمد الصفار، وأبى العباس الأصم ، وغيرهم . والعجبُ أن الحافظ ابن الفرضى ذكره فى كتابه المؤتلف والمختلف ونبَّه على قدره، فكيف فات ابنَ حزمٍ الوقوفُ عليه فيه ! » .

وأنا أظن أن هذا تحامل شديد من الحافظ ابن حجر على ابن حزم ، ولعله لم يعرف الترمذيّ ولا كتابَه ، بل لعل الحافظَ الذهبيَّ أخطأ نظرُه حين نقل ما نقل عن كتاب الإيصال ، وما أظنُّ ابنَ حجر رأى كتابَ الإيصال ونقل منه ، وإنما أرجّح أنه نقل من الذهبى ، والله أعلم .

وقال العلامة طاش كبرى زاده[2] فى كتاب مفتاح السعادة : « وهو أحد العلماء الحفاظ الأعلام ، وله فى الفقه يدٌ صالحةٌ ، أخذ الحديث عن جماعة من الأئمة ، ولقى الصدرَ الأولَ من المشايخ » .

وقال ابن العماد الحنبلى[3] فى شذرات الذهب : « كان مبرزاً على الأقران ، آيةً فى الحفظ والإتقان » .

ونقل الحاكم أبو أحمد[4] عن أحد شيوخه قال : « مات محمد بن إسمعيل

---

(١) فى التهذيب « الانصال » وهو تصحيف .

(٢) هو المولى أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده ، توفى سنة ٩٦٢

(٣) هو أبو الفلاح عبد الحى بن أحمد بن محمد المعروف بابن العماد ، ولد فى ٨ رجب سنة ١٠٣٢ ، ومات فى ١٦ ذى الحجة سنة ١٠٨٩ .

(٤) هو محدّث خراسان الإمام الحافظ الجهبذ الحاكم أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد ابن إسحق النيسابورى مات سنة ٣٧٨ عن ٩٣ سنة ، وله ترجمة فى التذكرة (٣ : ١٧٤ ـ ١٧٦) وهو غير تلميذه الحاكم أبى عبدالله صاحب المستدرك ، =

البخاري ولم يخلف بخراسانَ مثلَ أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد ، بكَى حتى عَمِيَ ، وبقي ضريراً سنين » .

وفي التهذيب: « قال أبو الفضل البَيْلَماني: سمعتُ نصرَ بن محمد الشيركوهي يقول : سمعت محمد بن عيسى الترمذي يقول : قال لي محمد بن إسمعيل – يعني البخاريّ – ما انتفعتُ بك أكثرُ مما انتفعتَ بي » .

وهذه شهادة عظيمة من شيخه إمام المسلمين وأمير المؤمنين في الحديث في عصره .

ونقل في التهذيب عن يوسف بن أحمد البغدادي الحافظ قال : « أضرّ أبو عيسى في آخر عمره » .

وهذا مع ماتقدم مما نقل الحاكم أبو أحمد ومن حكاية الترمذيّ مع الشيخ الذي اختبر حفظَه – : يردّ على من زعم أنه وُلِد أكمهَ .

وقال ابن الأثير في تاريخه : « كان إماماً حافظاً ، له تصانيفُ حسنة ، منها الجامع الكبير ، وهو أحسن الكتب » .

وفي كشف الظنون في الكلام عن [الجامع الصحيح] للترمذي : « وهو ثالث الكتب الستة في الحديث ، وقد اشتهر بالنسبة إلى مؤلفه ، فيقال : جامع الترمذي ، ويقال له : السنن أيضاً ، والأول أكثر » .

وقال الحافظ أبو الفضل المقدسي: «سمعتُ الإمامَ أبا إسمعيلَ عبدَ الله بن محمد الأنصاريّ[1] بهراةَ ، وجرَى بين يديه ذِكرُ أبي عيسى الترمذيّ وكتابِه ،

= ذاك أبو عبد الله محمد بن عبدالله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع وبالحاكم ، ولد في ربيع الأول سنة ٣٢١ ومات في صفر سنة ٤٠٥ وله ترجمة في التذكرة (٣ : ٢٢٧ – ٢٣٣) .

(١) هو شيخ الإسلام الهروي ، الحافظ الإمام الزاهد ، صاحب منازل السائرين سمع جامع أبي عيسى من عبد الجبار بن محمد الجراحي عن المحبوبي عن الترمذي ، ولد سنة ٣٩٦ ، ومات في ذي الحجة سنة ٤٨١ ، وله ترجمة في تذكرة الحفاظ (٣ : ٣٥٤ – ٣٦٠) .

وقال: كتابُه عندى أنفعُ من كتابِ البخاريّ ومسلمٍ، لأن كتابَى البخارى ومسلم لايقفُ على الفائدة منهما إلاّ المتبحرُ العالِم، وكتابُ أبى عيسى يصل إلى فائدته كلُّ أحدٍ من الناس ».

ونقل أبو على منصور بن عبد الله الخالدى عن الترمذى أنه قال فى شأن كتابه [الجامع]: « صنفتُ هذا الكتابَ فعرضتُه على علماء الحجازِ والعراقِ وخُراسانَ فرَضُوا به ، ومن كان فى بيته هذا الكتاب فكأنما فى بيته نبىٌّ يتكلم[1] ».

وقال العلامة طاش كبرى فى ترجمة الترمذى : له تصانيف كثيرة فى علم الحديث ، وهذا كتابُه الصحيحُ أحسنُ الكتبِ وأكثرُها فائدةً ، وأحسنُها ترتيباً ، وأقلُّها تكراراً ، وفيه ماليس فى غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال ، وتبيين أنواع الحديثِ ، من الصحيح والحسن والغريب ، وفيه جرح وتعديلٌ ، وفى آخره كتابُ العِلَل ، وقد جمع فيه فوائدَ حسنةً ، لايخفى قدرُها على من وقف عليها » .

وقال الحافظ أبو الفضل المقدسىّ: « وأما أبو عيسىٰ الترمذىُّ وحدَهُ فكتابُه على أربعة أقسامٍ : قسم صحيح مقطوع به ، وهو ماوافق فيه البخاريَّ ومسلماً ، وقسم على شرط الثلاثة دونهما[2] ، كما بيّنّاه ، وقسم آخرُ للضدِّيّة ، أبان عن علته ولم يُغفِلْهُ ، وقسم رابعٌ أبان هو عنه، وقال: ماأخرجتُ فى كتابى إلاّ حديثاً قد عمل به الفقهاء[3] ، وهذا شرطٌ واسعٌ ، فإن على هذا الأصل كلَّ حديثٍ

---

(١) نقل ذلك الذهبى فى التذكرة ، وابن حجر فى التهذيب ، وطاش كبرى زاده فى مفتاح السعادة .

(٢) يريد أبا داود والنسائى وابن ماجه ، ولسنا نوافق أبا الفضل على هذا التقسيم بتفصيله ، ونظن أنه أراد به التقريب والتمثيل فقط .

(٣) نقل الذهبى فى التذكرة من هذه القطعة إلى هنا ، ولكنه نسبها إلى أبى نصر عبد الرحيم بن عبد الحق اليوسفى ، وأظنه أخطأ فى اسمه ،

احتج به محتجٌ أو عَمِلَ بموجَبه عاملٌ أخرجه ، سواءٌ صَحَّ طريقُه أو لم يصحَّ .
وقد أزاح عن نفسه الكلامَ ، فإنه شَفَى فى تصنيفه ، وتكلم على كل حديث بما يقتضيه ، وكان من طريقته ـ رحمه الله ـ أن يترجمَ البابَ الذى فيه حديث مشهورٌ عن صحابىٍّ قد صح الطريقُ إليه وأُخرج من حديثه فى الكتب الصحاح ، فيوردُ فى الباب ذلك الحكمَ من حديث صحابىٍّ آخرَ لم يخرجوه من حديثه ، ولا يكون الطريق إليه كالطريق إلى الأول ، إلاّ أن الحكم صحيح ، ثم يُتبعهُ بأن يقول : وفى الباب عن فلانٍ وفلانٍ ، ويعُدُّ جماعةً فيهم ذلك الصحابىُّ المشهورُ وأكثرَ ، وقلما يسلكُ هذه الطريقة إلاّ فى أبوابٍ معدودةٍ . والله أعلم » .

وللقاضى أبى بكر بن العربى فى أول شرحه عَلَى الترمذى ، الذى سمّاه [عارِضَةَ الأَحْوَذِىّ(١)] ـ : فصلٌ نفيس فى مدح كتاب الترمذى ووصفه ، ولكن طابعيه حرفوه حتى لا يكاد يفهم ، وسأنقله هنا بشىء من الاختصار والتصرف ، لنصِلَ إلى المراد منه ، قال : « اعلموا ـ أنار الله أفئدتكم ـ أن كتاب الجُعْفِىِّ (٢) هو الأصل الثانى فى هذا الباب ، وَالموطأ هو الأول والباب ، وَعليهما بناء الجميع ، كالقُشَيْرِىّ(٣) وَالترمذى فمن دونهما . . . وَليس فيهم مثل كتابِ

ـ وأنه « عبد الرحيم بن عبد الخالق بن أحمد أبو نصر اليوسفى » وهو أخو « عبد الحق بن عبد الخالق » كما فى الشذرات (٤ : ٢٤٨) . وعبد الرحيم هذا مات بمكة سنة ٥٧٤ ، ويظهر أنه نقل هذه الجملة عن أبى الفضل المقدسى ، فظنها الذهبى من كلام أبى نصر .

(١) قال ابن خلكان (١ : ٦١٩) : « أما معنى عارضة الأحوذىّ : فالعارضة القدرة على الكلام ، يقال : فلان شديد العارضة : إذا كان ذا قدرة على الكلام . والأحوذىّ : الخفيف فى الشىء لحذقه ، وقال الأصمعى : الأحوذى المشمر فى الأمور القاهر لها ، الذى لايشذ عليه منها شىء . وهو بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وفى آخره ياء مشددة » .

(٢) يريد به صحيح البخارى . (٣) يريد به صحيح مسلم .

أبى عيسى، حلاوةَ مقطع، وَنفَاسة مَنزَعٍ، وَعذُوبةَمَشْرَعٍ. وَفيه أربعة عشر علمًا، وَذلك أقربُ إلى العمل وأسلم: أسْنَدَ، وَصَحّح، وَضَعّفَ، وَعَدّدَ الطرقَ، وجَرَحَ وعَدّلَ، وَأسْمَى، وَأكْنَى[1]، وَوَصَلَ، وقَطَع، وأوضح المعمولَ به والمتروكَ، وبَيّنَ اختلافَ العلماء فى الردّ والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم فى تأويله، وكلٌ علمٍ من هذه العلوم أصلٌ فى بابه، وفردٌ فى نِصَابه. فالقارئُ له لايزالُ فى رياضٍ مونقةٍ، وعلوم متفقة مُتّسِقَةٍ، وهذا شىء لايعمُّه إلاّ العلمُ الغزير، والتوفيقُ الكثير، والفراغُ والتدبيرُ».

كتبه الأخرى

وصفه العلماء فيما مَضَى بأنه «صاحب التصانيف» وسَمّوْا كتُبًا من مؤلفاته، ولكنّا لم نرَ منها إلاّ كتابين: [الجامع الصحيح] وكتاب [الشمائل] وهو كتاب نفيس معروف مشهور، ولعل باقى كتبه فُقِد فيما فُقِد من نفائس المؤلفات، وكنوز الأئمة العلماء. وفى التهذيب: «ولأبى عيسى كتابُ الزهد، مفردٌ، لم يَقعْ لنا، وكتاب «الأسماء والكنى». وهذا بيان مؤلفاته، كما ظهر لنا من أقوال العلماء:

١ الجامع الصحيح.

٢ الشمائل.

٣ العلل[2].

٤ التاريخ[3].

٥ الزهد.

---

(١) يقال: «سَماهُ وَسَمّاهُ وأسْمَاهُ» بمعنى. ويقال: «كَنَاهُ وَكَنّاهُ وأكْنَاهُ» بمعنى.

(٢، ٣) ذكرهما ابن النديم فى الفهرست، وكتاب العلل هذا غير «كتاب العلل» الذى فى آخر الجامع الصحيح.

٦ـ الأسماء والكنى .

ولعل له كتبًا أخرى لم يصل إليّ خبرُها حين أكتب هذا .

وفاته

اختلف فى تاريخ وفاته اختلافًا غير جيد ، فقال السمعانى فى الأنساب فى مادة «الترمذى» : « توفى بقريته بوغ سنة نيف وسبعين ومائتين ، إحدى قرى ترمذ » وقال فى مادة « البوغى » : « مات بقرية بوغ سنة ٢٧٥ » وياقوتُ قَلَّد السمعانىّ فى الأولى ، وابنُ خلكان قلّده فى الثانية . وذكر الشيخ عابد السندى بخطه على نسخة الترمذى أنه ولد سنة ٢٠٩ ، وعاش ٦٨ سنة ، ومات سنة ٢٧٧ ، وهذا خطأ .

والصواب ما نقل الحافظ المزى فى التهذيب عن الحافظ أبى العباس جعفر بن محمد بن المُعْتَزّ[1] المُسْتَغْفِرِىّ أنه قال : « مات أبو عيسى الترمذى بترمذ ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة ٢٧٩ » . وهو الذى اعتمده العلماء ، فأرّخوه فى هذه السنة ، والمستغفرىّ مؤرخ كبير ، وقد رحل إلى خُراسانَ ، وأقام طويلاً بتلك النواحى ، كما يدل على ذلك ترجمته فى الأنساب للسمعانى (ورقة ٥٢٨) وتذكرة الحفاظ للذهبى (٣ : ٢٨٣) .

ومن كلّ ما تقدم نُرجّح أن الترمذىّ وُلد بقرية « بوغ » ومات بها ، وأن الذين قالوا إنه ولد ومات ببلدة « ترمذ » ـ إنما تجوَّزُوا ، فأرادوا القريةَ القريبة منها ، التابعةَ لها ، ومثل هذا كثير .

---

(١) « المعتز » بالعين المهملة والتاء المثناة الفوقية والزاى ، كما ضبطه الذهبى فى المشتبه (ص ٤٨٩) وقد كتب محرفا فى كثير من الكتب ، كتذكرة الحفاظ والأنساب ، والصواب ما كتبنا ، والحمد لله رب العالمين .

كلمة عن والدى

الأستاذ الأكبر الشيخ محمد شاكر

وأرى من الواجب علىّ قبل أن أختم هذه المقدمة أن أترجم ترجمة موجزة لوالدى، تنويهًا بقدره ، وإشادةً بذكره ، ورعايةً لحقه ، إذ هو والدى وأستاذى ومعلمى ، وله علىّ وعلى مئاتٍ - بل ألوفٍ - من إخوانى ومشايخى الأيادى البيضاء ، والنعمُ ، السابغاتُ، وبمناسبة أنه أستاذى فى هذا الكتاب ، كتابِ الترمذى ، قرأه لى ولإخوانى قراءة درسٍ وتحقيقٍ .

هو الإمام الجليل ، والنابغة العظيم ، والكاتبُ القدير ، والشاعرُ الملهَمُ ، والسياسىُّ الخطير ، شيخُ الشيوخ ، وزعيمُ العلماء ، مجدِّدُ مجدِ الأزهر ، العالم العلامة ، السيّد الشريف : محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر بن عبد الوارث ، من آلِ أبى عَلْياء : أسرةٍ كريمة معروفة ، من أشرف الأسَر وأكرمها بمدينة « جرجا » .

ولد بها فى منتصف شوال سنة ١٢٨٢ (مارس سنة ١٨٦٠ م) وحفظ بها القرآن ، وتلقى مبادئ التعليم . ثم رحل إلى القاهرة ، إلى الأزهر الشريف، فتلقى العلم عن كبار الشيوخ فى ذلك العهد ، ثم صار أمينًا للفتوى [1] ، مع أستاذه العظيم ، الشيخ العباسى المهدىّ ، وأصهر إلى جدّى ، لأمّى ، العلامةِ الكبير، إمام العربية غيرَ مُدَافَعٍ ، العارف بالله « الشيخ هٰرونَ بنِ عبد الرازق [2] » .

---

(١) صدر قرار تعيينه فى ١٥ رجب سنة ١٣٠٧ (مارس ١٨٩٠) .

(٢) ولد بقرية « بنجا » وهى قرية قديمة من قرى مركز طهطا بمديرية جرجا ، فى يوم الخميس ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٩ ، وتوفى فجر يوم السبت ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٣٦ رضى الله عنه .

ثم ولى منصب «نائب محكمة مديرية القليوبية[1]» ومكث فيه نحو سبع سنين ، إلى أن اختير قاضياً لقضاة السودان فى سنة ١٣١٧[2] .

وهو أولُ مَن ولى هذا المنصب ، وأول مَن وَضع نُظُم القضاء الشرعىّ فى السودان ، على أوثق الأسس وأقواها .

ثم عُيّنَ فى سنة ١٣٢٢ شيخًا لعلماء الإسكندرية ، فوضع القواعدَ الثابتة لتنظيم المعاهد الدينية الإسلامية ، حتى تؤتىَ ثمرها ، وتخرج المسلمين رجالاً هداةً ، يعيدون للإسلام مجدَه فى أنحاء الأرض .

ثم عُيِّنَ وكيلاً لمشيخة الجامع الأزهر الشريف[3] ، فبذرَ فيـــه بذورَ الإصلاح ، وتعهّد غرسَه حتى قَوِىَ واستوىْ ، أو كاد .

إلى أن سئم الدسائسَ تُحاكُ حولَه ، داخلَ الأزهر وخارجَه ، فانتهزَ فرصةَ إنشاء الجمعية التشريعية فى (سنة ١٩١٣ م) فسعى إلى أن صار عضواً فيها ، معيّناً مِن قِبَل الحكومة المصرية ، وبذلك ترك المناصبَ الرسميـة ، وأبى أن يعود إلى شىء منها ، ولم يخضع بعد ذلك لشىء من مغرياتها ، بل فضّل أن يعيش حرّ الرأى والعمل ، والقلب والقلم .

وكانت له فى الصحف ، أثناء الحرب العظمى ، جولاتٌ صادقة ، ومقالاتٌ نيّرة ، لا يزال صداها يدوِى فى أذهان كثيرٍ ممّن عُنُوا بالشئون السياسية فى ذلك الوقت ، إذ كان مرمى كتاباته كلِّها إلى الدفاع عن بيضةِ الإسلام ، وردّ كيد المهاجمين ، من المعتدين والخائنين ، خشيةَ أن يكون ما كان ، من تقطُّع أوصال

---

(١) صدر بذلك الأمر العالى فى ٧ شعبان سنة ١٣١١ (١٣ فبراير سنة ١٨٩٤) .
(٢) صدر بذلك الأمر العالى فى ١٠ ذى القعدة سنة ١٣١٧ (١١ مارس سنة ١٩٠٠) .
(٣) صدرت بذلك الإرادة السنية فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٢٧ (٢٩ أبريل سنة ١٩٠٩) .

الأمة الإسلامية ، وتفرقها أمماً متباينة، ببدعة القوميات التي اخترعتها أوربة، لتفرّق بها كلمة المسلمين، وتضربَ بعضهم ببعض ، ولتفتنهم عن المبدأ السياسيّ والاجتماعيّ السليم ، الذي وضعه الله لهم، وأمرهم باتّباعه والعضّ عليه بالنواجذ: (إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ، وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ[1]) . (وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ، وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ[2]) . (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ، تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً ، سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ، ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ ، وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ ، يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ، وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً[3]) .

ثم قامت الثورة المصرية في سنة ١٩١٩ م ، فضرب فيها بسهمٍ وافر ، وتبعه أهل الأزهر قاطبةً ، فكان هو الروحَ الوثّابة فيهم ، وكان هو القائد، وكان هو الزعيمَ .

وكتب في الشؤون السياسية المصرية عشرات من المقالات في الصحف، أبانت عن بعد نظره، وصدق فراسته، حتى لقد توقع فيها كثيراً مما حصل بعد سنين ، إذ درس مرامي السياسة الإنكليزية في شؤون الأمة المصرية والأمة الإسلامية، وعرف كيف يسْعَوْن إلى نيل مقاصدهم ، حتى لقد كنا في العهد القريب، إذا ادْلَهَمَّ الخطبُ، واضطربت الأمورُ : رجعنا إلى مقالاته في الظروف المشابهة

---

(١) سورة الأنبياء (٩٢) .

(٢) سورة المؤمنون (٥٢) .

(٣) سورة الفتح (٢٩) .

لهـا ، فوجدنا أنه يكاد يصف ما نحن فيه ، وكأنه يكتبه حين قرأناه ، وكأنه ينظر إليه بنور الله .

ولم يفكر يومًا واحداً فى خوض معترك الأحزاب المصرية ، بل كان يترفّع عن أن يُسْلِمَ مقادَه إلى أحدٍ من الناس ، كائنًا مَن كان ، كما أبى من قبلُ أن يعودَ إلى إسَارِ المناصب الحكومية ، وكان يقول للزعماء والقادة قولة الحق ، فينتقد خطأ المخطئ ، ويمدح صواب المصيب ، وعن ذلك كان يظنّ كثيرٌ من الناس أن له هوًى أو ضلعًا مع بعض الأحزاب أو الزعماء ، إذ كان يَـكْثُر خطأ المخطئ ، فيُـكْثِرُ من نقده والنصيحة له ، فيظنّ المنتقَدُ أو أنصارُه وأتباعُه أن الناقدَ مِن خصومه ، أو من أنصار خصومه .

وبجانب هذا لم يَدَعْ مسئلةً شرعيةً أو اجتماعيةً ، أثيرت فى الصحف مما يتعلق بشئون الإسلام والمسلمين ـ : إلاّ قال فيها مايراه حقا وصوابًا ، وصَدَعَ بما أمر اللهُ به الدعاةَ والهداةَ ، وأعْرَضَ عن المنكرين ، ثقةً بربّه ، وتوكُّلاً عليه ، إذْ كان أبرزَ سجاياه أنه صُلْبٌ فى دينه ، صلب فى عقيدته ، صلب فى رأيه ، شجاع غير جبان ، لايرهب أحداً من الناس : ولا يَخْشَى إلاّ اللهَ .

أما من الوجهة العلمية فإنه أقوى رجل ظهر فى الأزهر فى العلوم العقلية كلها ، ولذلك لم يكن يَصْمُدُ له أحدٌ فى مناظرةٍ أو جدالٍ ، لإبداعه فى إقامة الحجج وإفحام المناظر ، لخِصْبِ ذهنه وتسلسل أفكاره ، وانتظامها على قواعد المنطق الصحيح السليم .

وقد قرأ لنا من الـكتب والعلوم الـكثيرَ الطيّبَ ، قرأ لنا التفسيرَ مرّتين : تفسيرَ البغوى ، وتفسيرَ النسفى . وقرأ لنا من كتب السنة : صحيحَ مسلم ، وسنن الترمذى ، وسنن النسائى ، وشيئًا من صحيح البخارى . ومن العلوم الأخرى :

الهداية فى فقه الحنفية ، وجمع الجوامع فى الأصول ، والخبيصى فى المنطق ، والرسالة البيانية فى البيان ، وكثيرًا من الرسائل الصغيرة فى علوم مختلفة .

وهذا غيرُ ما قرأه من الكتب ، ولم أكن من حاضريه ، بعد إتمامى الدراسةَ واشتغالى بالمناصب الحكومية .

ومنــذ بضع سنين اعتزلَ الدنيا ، فأقعده المرضُ فى المنزل ، بل ألزمه الفراشَ ، إذ أصابه الفالج ، فاحتمله صابراً محتسباً ، راضياً عن ربه وعن نفسه ، موقناً أنه قَضَىٰ دَيْنَه ، فقام بما وجبَ عليه خيرَ قيامٍ ، نحوَ دِينه ونحوَ أمته، منتظراً دعوةَ ربه لعباده الصالحين : (يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ . ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً . فَادْخُلِي فِي عِبَادِي . وَادْخُلِي جَنَّتِي[1]) .

تولاه اللهُ بعونه ورعايته ، وتغمده بعفوه ورحمته .

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين .

وكتب

الثلاثاء { ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
٢٣ أغسطس سنة ١٩٣٨ }

أبو الأشبال
عفا الله عنه

---

(١) سورة الفجر (٢٧ — ٣٠) .

جريدة المراجع

التفسير

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته		الطبع وتاريخه	
تفسير الطبرى	٣٠	محمد بن جرير	٣١٠	بولاق	١٣٢٣
» البيضاوى		القاضى البيضاوى	٦٨٥	»	١٢٨٣
حاشية الشهاب	٨	الشهاب الخفاجى	١٠٦٩		
الدر المنثور	٦	الجلال السيوطى	٩١١	مصر	١٣١٤
المصاحف	١	ابن أبى داود	٣١٦	»	١٣٥٥

الحديث والمصطلح

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته		الطبع وتاريخه	
صحيح البخارى	٩	البخارى	٢٥٦	بولاق	١٣١٣
فتح البارى (١)	١٣	ابن حجر العسقلانى	٨٥٢	»	١٣٠١
شرح العينى على البخارى	٢٥	العينى	٨٥٥	مصر	١٣٤٨
شواهد التوضيح على البخارى	١	ابن مالك	٦٧٢	الهند	١٣١٩
صحيح مسلم	٢	مسلم بن الحجاج	٢٦١	بولاق	١٢٩٠
» »	٨	» » »		الآستانة	١٣٣٤

(١) كل ماأشرنا فيه إلى صفحات البخارى فإنما نريد به المتن الذى بحاشية [فتح البارى] وإذا أردنا غيره ذكرناه صريحا :

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته		الطبع وتاريخه	
شرح النووي على مسلم	١٨	النووي	٦٧٦	مصر	١٣٤٩
سنن أبي داود[١] }	٤	أبو داود السجستاني	٢٧٥	} الهند	١٣٢٣
عون المعبود		شمس الحق العظيم آبادي			
معالم السنن	٤	أبو سليمان الخطابي	٣٨٨	حلب	١٣٥١
سنن الترمذي		ذكرنا نسخها تفصيلا في أول المقدمة			
سنن النسائي	٢	النسائي	٣٠٣	مصر	١٣١٢
« ابن ماجه	٢	ابن ماجه	٢٧٣	»	١٣١٣
الموطأ	٣	الإمام مالك	١٧٩	} »	١٣٤٣
شرح السيوطي		جلال الدين السيوطي	٩١١		
الموطأ	١	محمد بن الحسن	١٨٩	الهند	١٣٢٨
مسند أحمد[٢]	٦	الإمام أحمد بن حنبل	٢٤١	مصر	١٣١٣
مسند الطيالسي	١	أبو داود الطيالسي	٢٠٤	الهند	١٣٢١
المستدرك	٤	الحاكم أبو عبد الله	٤٠٥	»	١٣٣٤
سنن الدارمي	٢	الدارمي	٢٥٥	دمشق	١٣٤٩
المنتقى	١	ابن الجارود	٣٠٧	الهند	١٣٠٩
سنن الدار قطني	١	الدار قطني	٣٨٥	»	١٣١٠
السنن الكبرى	١٠	البيهقي	٤٥٨	} »	١٣٤٤
الجوهر النقي		ابن التركماني	٧٤٥		
شرح معاني الآثار	٢	الطحاوي	٣٢١	»	١٣٠٢

(١) كل ما أشرنا فيه إلى صفحات أبي داود فإنما أردنا به هذه الطبعة التي مع الشرح .

(٢) نذكر في الشرح كثيراً أرقاما للأحاديث التي من مسند أحمد ، وهذه الأرقام إنما وضعتها في نسختي من أجل الفهارس المفصلة التي شرعت في عملها للمسند منذ بضع سنين .

الكتاب	الأجزاء	المؤلف	ووفاته	الطبع	وتاريخه
اختلاف الحديث	١	الإمام الشافعي	٢٠٤	بولاق	١٣٢٦
التحقيق في أحاديث الخلاف	١	ابن الجوزي	٥٩٧	خط	٦٢٤
المنتقى	١	المجد بن تيمية	٦٥٢	خط	٧١١
»	٢	» » »		مصر	١٣٥٠
نيل الأوطار	٩	الشوكاني	١٢٥٥	مصر	١٣٤٤
قيام الليل	١	ابن نصر المروزي	٢٩٤	الهند	١٣٢٠
تأويل مختلف الحديث	١	ابن قتيبة	٢٧٦	مصر	١٣٢٦
عمل اليوم والليلة	١	ابن السُّنّي	٣٦٤	الهند	١٣١٥
العلل	٢	ابن أبي حاتم	٣٢٧	مصر	١٣٤٣
بلوغ المرام	١	الحافظ ابن حجر	٨٥٢	مصر	١٣٥٢
تلخيص الحبير	١	» » »		الهند	١٣٠٣
جمع الفوائد	٢	ابن سليمان الفاسي	١٠٩٤	الهند	١٣٤٥
مجمع الزوائد		الحافظ الهيثمي	٨٠٧	مصر	١٣٥٢
الترغيب والترهيب	٤	الحافظ المنذري	٦٥٦	مصر الطبعة المنيرية	
نصب الراية	٢	الحافظ الزيلعي	٧٦٢	الهند	١٣٠١
الخراج	١	يحيى بن آدم	٢٠٣	مصر	١٣٤٧
ذخائر المواريث	٤	العلامة النابلسي	١١٤٣	مصر	١٣٥٢
مفتاح البخاري } مفتاح مسلم	١	محمد الشريف التوقادي		} الأستانة	١٣١٣
طرح التثريب	٨	الحافظ العراقي وابنه أبو زرعة	٨٠٦ ٨٢٦	} مصر	١٣٥٣
الجامع الصغير	٢	السيوطي	٩١١	»	١٣٥٢
علوم الحديث } وشرحه	١	ابن الصلاح } الحافظ العراقي	٦٤٣ ٨٠٦	} حلب	١٣٥٠

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته		المطبع وتاريخه	
تدريب الراوى	١	السيوطى	٩١١	مصر	١٣٠٧
الألفية فى المصطلح وشرحنا عليها	١	» أحمد محمد شاكر	٩١١	»	١٣٥٣
اختصار علوم الحديث لابن كثير وشرحنا عليه	١	الحافظ ابن كثير أحمد محمد شاكر	٧٧٤	»	١٣٥٥

الفقه على المذاهب

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته		الطبع وتاريخه	
الرسالة	١	الإمام الشافعى	٢٠٤	مصر	١٣٥٧
الأم	٧	» »		بولاق	١٣٢٦
مختصر المزنى		المزنى	٢٦٤	بهامش الأم	
المدونة	١٦	سحنون بن سعيد	٢٤٠	مصر	١٣٢٤
المغنى	١٢	ابن قدامة	٦٢٠	»	١٣٤١
بداية المجتهد	٢	ابن رشد	٥٩٥	»	١٣٢٩
المحلى	١١	ابن حزم	٤٥٦	»	١٣٤٧
المجموع	٩	النووى	٦٧٦	»	١٣٤٥
مسائل أبى داود	١	أبو داود السجستانى	٢٧٥	»	١٣٥٣

التراجم ورجال الحديث

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته		الطبع وتاريخه	
تهذيب الكمال	١٢	الحافظ المزّى	٧٤٢	خط بدار الكتب	
تهذيب التهذيب	١٢	الحافظ ابن حجر	٨٥٢	الهند	١٣٢٧
تقريب التهذيب	١	» » »		»	١٣٢٠

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته		الطبع وتاريخه	
الإصابة	٨	الحافظ ابن حجر	٨٥٢	مصر	١٣٢٧
تعجيل المنفعة	١	» » »		الهند	١٣٢٤
لسان الميزان	٦	» » »		»	١٣٢٩
خلاصة أسماء الرجال	١	الخزرجي ألفه	٩٢٣	بولاق	١٣٠١
ميزان الاعتدال	٣	الحافظ الذهبي	٧٤٨	مصر	١٣٢٥
تذكرة الحفاظ	٤	» »		الهند	١٣٣٣
المشتبه	١	» »		ليدن	١٨٦٣م
الجمع بين رجال الصحيحين	٢	ابن طاهر المقدسي	٥٠٧	الهند	١٣٢٣
التاريخ الصغير	١	البخاري	٢٥٦	»	١٣٢٥
الأنساب	١	السمعاني	٥٦٢	ليدن	١٩١٢م
الطبقات	٨	ابن سعد	٢٣٠	»	١٣٢٢
المؤتلف والمختلف	١	عبد الغني الأزدي	٤٠٩	الهند	١٣٢٧
تاريخ بغداد	١٣	الخطيب البغدادي	٤٦٣	مصر	١٣٤٩
وفيات الأعيان	٢	ابن خلكان	٦٨١	بولاق	١٢٩٩
الديباج المذهب	١	ابن فرحون	٧٩٩	مصر	١٣٢٩
معجم الأدباء	٧	ياقوت الحموي	٦٢٦	»	١٣٢٣
بغية الوعاة	١	السيوطي	٩١١	»	١٣٢٦
طبقات علماء أفريقية	١	أبو العرب الإفريقي بعد	٣٦١	باريس	١٣٢٢
الاشتقاق	١	ابن دريد	٣٢١	غوتنجن	١٨٥٤م
الاستيعاب	٢	ابن عبد البر	٤٦٣	الهند	١٣١٨
أسد الغابة	٥	ابن الأثير	٦٣٠	مصر	١٢٨٠
تاريخ أصبهان	١	أبو نعيم الأصبهاني	٤٣٠	ليدن	١٩٣١م
الكنى والأسماء	١	الدولابي	٣٢٢	الهند	١٣٢٢
فتوح مصر	١	ابن عبد الحكم	٢٥٧	ليدن	١٩٢٠م

اللغـــة

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته		الطبع وتاريخه	
لسان العرب	٢٠	ابن منظور	٧١١	بولاق	١٣٠٠
مشارق الأنوار	٢	القاضي عياض	٥٤٤	فاس	١٣٢٨
الصحاح	٢	الجوهري	٣٩٣	بولاق	١٢٨٢
الجمهرة	٣	ابن دريد	٣١١	الهند	
غريب القرآن	١	ابن عُزَيرالسجستاني	٣٣٠	مصر	١٣٢٥
مفردات القرآن	١	الراغب الأصفهاني	٥٠٥	مصر	١٣٢٤
العين	١	الخليل بن أحمد	١٧٥	بغداد	
القاموس	١	الفيروزابادي	٨١٧	خط	١٠٤٣
القاموس	٢	» »		بولاق	١٢٧٢
شرح القاموس	١٠	الزبيدي	١٢٠٥	مصر	١٣٠٧
النهاية	٤	ابن الأثير	٦٠٦	مصر	١٣١١
الفائق	٢	الزمخشري	٥٣٨	الهند	١٣٣٤

علوم مختلفة

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته		الطبع وتاريخه	
الحيوان	٧	الجاحظ	٢٥٥	مصر	١٣٥٧
جامع بيان العلم	٢	ابن عبد البر	٤٦٣	مصر	١٣٤٦
محاضرة الأوائل	١	علاء الدين البسنوى فى العاشر		بولاق	١٣٠٠
مرشد المتعلم	١	الدكتور الغمراوى حفظه الله		دار الكتب	١٩٣٤م
شرح الأشمونى على الألفية	٣	أبو الحسن الأشمونى	٩٠٠	بولاق	١٢٧٣
شرح ابن يعيش على المفصل		أبو البقاء بن يعيش	٦٤٢	مصر الطبعة المنيرية	
المزهر		السيوطى	٩١١	بولاق	١٢٨٢
معجم البلدان	٨	ياقوت الحموى	٦٢٦	مصر	١٣٢٣
الفهرست	١	ابن النديم من أواخر الرابع		مصر	١٣٤٨
مفتاح السعادة	٢	طاش كبرى زاده	٩٦٢	الهند	١٣٢٩
كشف الظنون	٢	حاجى خليفة	١٠٦٧	الأستانة	١٣١٠
نتيجة الجيب الرسمية للحكومة المصرية					١٣٤٥ ، ١٣٥٦